البرلمان العربي

نشرة فصلية تصدرها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

العدد السادس والثمانون

حزيران (يونيو) 2003

البرلمان العربي

نشرة فصلية تصدرها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

السنة الرابعة والعشرون

العدد السادس والثمانون حزيران (يونيو) 2003

المدير المسؤول

و

رئيس التحرير

نور الدين بوشكوج

الأمين العام

للاتحاد البرلماني العربي

مساعد رئيس التحرير

أحمد مكيّس

مدير العلاقات البرلمانية

الإدارة :

دمشق - سورية

ص. ب. 4130

هاتف : 6130042

6130043

فاكس : 6130224

الموقع على الانترنت www.arab-ipu.org

المحتـــوى

هـذا العـدد 2

معلومات عامة عن الاتحاد البرلماني العربي 3

الدورة 43 لمجلس الاتحاد 13

- مشروع برنامج العمل 14
- مشروع جدول الأعمال 16
- تقرير الأمين العام 17
- مذكرة الأمانة العامة حول البرلمان العربي الموحد..... 33
- مذكرة الأمانة العامة حول النشاط الدولي والإقليمي للاتحاد..... 35
- مشروع خطة العمل لعام 2003 38
- تنفيذ موازنة الاتحاد عن الدورة المالية لعام 2002..... 44
- تقرير تدقيق الحسابات لعام 2002 49
- بيان المركز المالي موقوفاً في 2002 /12/31 54
- مشروع موازنة الاتحاد لعام 2003 77
- التقديرات الأولية لموازنة عام 2004 92
- الوضع المالي لعملية بناء المقر الجديد 97

معلومات برلمانية عربية

- موقع مجلس النواب اللبناني في النظام السياسي 103

تقارير:

- البيان الختامي الصادر عن المؤتمر البرلماني الإفريقي - العربي العاشر 114
- تقرير عن أعمال ونتائج ورشة العمل لتطوير نموذج للصياغة التشريعية للبرلمانات العربية 127

هـذا العـدد الخاص

يسر الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي وهيئة تحرير مجلة الاتحاد « البرلمان العربي » أن ترحب بالأخوة البرلمانيين العرب المشاركين في أعمال الدورة الثالثة والأربعين العادية لمجلس الاتحاد التي تنعقد في بيروت – عاصمة الجمهورية اللبنانية الشقيقة – وأن تقدم لهم هذا العدد الوثائقي الخاص من مجلة الاتحاد الدورية بهذه المناسبة .

وقد حرصنا أن يتضمن العدد معلومات حول تأسيس الاتحاد وأنشطته والتطورات التي استجدت عليه حتى نهاية عام 2002 ، بالإضافة إلى الوثائق الخاصة بالدورة الثالثة والأربعين العادية لمجلس الاتحاد والتي تشتمل على : جدول أعمال الدورة ، وبرنامج عملها ، وتقارير الأمانة العامة ومذكراتها حول بنود جدول الأعمال .

وبهذه المناسبة تعرب الأمانة العامة للأخوة المشاركين في اجتماعات بيروت عن تمنياتها الطيبة بنجاح أعمال هذه الدورة لمجلس الاتحاد وأملها في أن تسفر عن نتائج إيجابية تسهم في ترسيخ التضامن العربي ، وتعزيز العمل العربي المشترك ، وتدعيم مسيرة الاتحاد البرلماني العربي وتفعيل دوره .

وهي تضع نفسها تحت تصرفهم لتسهل مهمتهم القومية الرائدة ، وتأمل أن يجدوا في مواد هذا العدد الخاص من مجلة الاتحاد ما يفيدهم في الاطلاع على مختلف جوانب عمل الاتحاد البرلماني العربي ، من جهة ، وما يعينهم على متابعة أعمال الدورة الحالية لمجلس الاتحاد ، من جهة أخرى .

والله الموفق .

رئيس التحرير
نور الدين بوشكوج
الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي

*

معلومات عامة
عن الاتحاد البرلماني العربي

التأسيس والعضوية

الاتحاد البرلماني العربي منظمة برلمانية عربية تتألف من شعب تمثل المجالس البرلمانية العربية ومجالس الشورى العربية . تأسس الاتحاد في حزيران - يونيو عام 1974 نتيجة لجو التضامن والعمل العربي المشترك الذي عاشته الأمة العربية في تلك الفترة ، والذي وفّر مناخاً مؤاتياً لنمو التعاون العربي عن طريق المؤسسات السياسية والنقابية والمهنية العربية .

عقد المؤتمر التأسيسي للاتحاد البرلماني العربي في دمشق في الفترة ما بين 19-21/حزيران - يونيو/ 1974 .

وشارك في هذا المؤتمر ممثلون عن برلمانات البلدان العربية التالية :

الأردن - البحرين - تونس - السودان - سوريا - فلسطين - الكويت - لبنان - مصر - موريتانيا .

أقر المؤتمر التأسيسي ثلاث وثائق هي : البيان التأسيسي ، ومشروع الميثاق ، ومشروع النظام الداخلي .

وتدريجياً توسعت عضوية الاتحاد بانضمام برلمانات عربية جديدة إليه ، وأصبح الاتحاد الآن يضم في عضويته اثنتين وعشرين شعبة برلمانية تمثل البرلمانات العربية التالية :

- مجلس الأمة (المؤلف من مجلسي الأعيان والنواب) - **المملكة الأردنية الهاشمية**
- المجلس الوطني الاتحادي - **دولة الإمارات العربية المتحدة**
- المجلس الوطني (المؤلف من مجلسي النواب والشورى) - **مملكة البحرين**
- مجلس النواب - **الجمهورية التونسية**
- البرلمان (المؤلف من المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة) - **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**
- الجمعية الاتحادية - **جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية**
- الجمعية الوطنية - **جمهورية جيبوتي**
- مجلس الشورى - **المملكة العربية السعودية**
- المجلس الوطني - **جمهورية السودان**
- مجلس الشعب - **الجمهورية العربية السورية**
- مجلس الشعب - **جمهورية الصومال**
- المجلس الوطني - **جمهورية العراق**
- مجلس عُمان المؤلف من (مجلس الشورى ومجلس الدولة) - **سلطنة عُمان**
- المجلس الوطني - **دولة فلسطين**
- مجلس الشورى - **دولة قطر**
- مجلس الأمة - **دولة الكويت**

- مجلس النواب – **الجمهورية اللبنانية**
- مؤتمر الشعب العام – **الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى**
- مجلس الشعب – **جمهورية مصر العربية**
- البرلمان (المؤلف من مجلسي النواب والمستشارين) – **المغرب**
- البرلمان (المؤلف من الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ) – الجمهورية الإسلامية الموريتانية
- مجلس النواب – **الجمهورية اليمنية**

أهداف الاتحاد البرلماني العربي

حدد الميثاق الأهداف التي يعمل من أجلها الاتحاد البرلماني العربي على النحو التالي :

1. تعزيز اللقاءات والحوار بين المجالس البرلمانية العربية وفيما بين البرلمانيين العرب في سبيل العمل المشترك وتنسيق الجهود البرلمانية العربية في مختلف المجالات وتبادل الخبرات التشريعية .
2. تنسيق جهود المجالس النيابية في مختلف المحافل والمجالات والمنظمات الدولية ، وخاصة في نطاق الاتحاد البرلماني الدولي بالنسبة للبرلمانات العربية المشتركة فيه .
3. بحث القضايا العربية المشتركة في النطاق القومي والدولي واتخاذ التوصيات والقرارات بشأنها .
4. العمل على تعميق المفاهيم والقيم الديمقراطية في الوطن العربي .
5. العمل على تنسيق التشريع في الدول العربية وتوحيده .
6. العمل على تدعيم التعاون بين شعوب العالم من أجل سلام قائم على العدل .

أجهزة الاتحاد البرلماني العربي

يتكون الاتحاد من الأجهزة التالية :

المؤتمر : ويعقد مرة كل سنتين . ويتولى بحث القضايا القومية العامة وإقرار ميثاق الاتحاد وتعديله ، ويرأسه رئيس الشعبة المضيفة .

المجلس : ويعقد مرة كل سنة برئاسة رئيس الاتحاد . ويقوم المجلس بجميع الإجراءات التي من شأنها تحقيق أهداف الاتحاد : قبول طلبات العضوية – إقرار الميزانية – وضع جدول أعمال المؤتمر – تعيين الأمين العام .. الخ .

ويتألف المجلس من عضوين من كل شعبة برلمانية عضو في الاتحاد.

الأمانة العامة : ويقودها الأمين العام المعين من قبل مجلس الاتحاد لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد . وتعمل الأمانة العامة على تيسير الاتصال بين الشعب الأعضاء والاتحاد ، وبين الاتحاد وغيره من الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية ، وإعداد الموضوعات التي تعرض على مجلس الاتحاد ومؤتمره وإدارة الشؤون المالية.

الرئاسة – المقر – الميزانية

رئاسة الاتحاد : تكون رئاسة الاتحاد بالتناوب سنويا وفق الترتيب الهجائي لأسماء الشعب الأعضاء .

مقر الاتحاد : المقر الدائم للاتحاد هو دمشق – عاصمة الجمهورية العربية السورية .

ميزانية الاتحاد : للاتحاد ميزانية مستقلة تتكون من مساهمات الشعب البرلمانية الأعضاء وفق نسب معينة يحددها مجلس الاتحاد كل عام ، ومن المبالغ والمساعدات التي تقدمها الشعب والمنظمات العربية الأخرى بموافقة من رئيس الاتحاد .

مجالس الاتحاد ومؤتمراته

عقد مجلس الاتحاد منذ تأسيسه حتى الآن اثنتين وأربعين دورة – بين عادية وطارئة . ويستعد الآن لعقد الدورة الثالثة والأربعين العادية في بيروت . كذلك عقد الاتحاد عشرة مؤتمرات ، كان آخرها المؤتمر العاشر الذي عقد في الخرطوم في شباط – فبراير – 2002 . وقد عالج الاتحاد في سائر مؤتمراته ومجالسه جملة من القضايا التي تتعلق بتحقيق أهدافه المختلفة في المجالات السياسية والتشريعية .. الخ ، واتخذ القرارات والتوصيات ووضع الخطط التي من شأنها مواصلة إسهام الاتحاد في العمل العربي المشترك وفي تعزيز التضامن العربي وضمان فعالية واستمرار نشاط الاتحاد في مختلف الميادين الأخرى .

أنشطة الاتحاد على الصعيد العربي

1. العمل على توسيع عضوية الاتحاد :

حرص الاتحاد ، وما يزال ، على أن يضم في عضويته جميع المجالس البرلمانية ومجالس الشورى العربية ، بغض النظر عن تباين الأنماط التمثيلية وتعددها في الوطن العربي . وخلال السنوات التسع والعشرين التي انقضت على تأسيسه نجح الاتحاد في توسيع

عضويته لتشمل جميع البرلمانات ومجالس الشورى في الدول العربية الاثنتين والعشرين .

2. العمل على تعزيز التضامن العربي :

كانت هذه النقطة ولا تزال في رأس اهتمامات البرلمانيين العرب في جميع المجالس والمؤتمرات التي عقدها الاتحاد . وانطلاقاً من الظروف الدقيقة التي مرّ ويمر بها الوضع العربي ، وفي ضوء المستجدات الدولية الراهنة ، تبرز أهمية التضامن العربي كسلاح فعال في التصدي للعدوان والاحتلال والتآمر . كذلك أرست مجالس الاتحاد ومؤتمراته الأسس التي ينبغي أن يقوم عليها التضامن العربي ، ووضعت خططاً ملموسة لإسهام البرلمانيين العرب في تحقيقه.

3. العلاقة مع جامعة الدول العربية والمنظمات العربية الأخرى :

يقيم الاتحاد علاقات تتوطد باستمرار مع جامعة الدول العربية بهدف التعاون والتنسيق في مجالات العمل المشتركة وفي العلاقات مع المنظمات الدولية والإقليمية . وقد توجت هذه العلاقة بإبرام اتفاق للتعاون بين المنظمتين لتسهيل تحقيق المهمات المناطة بهما .

وللاتحاد أيضاً علاقة مع عدد من المنظمات العربية مثل :

- اتحاد الصحفيين العرب .
- اتحاد المحامين العرب .
- اتحاد الحقوقيين العرب .
- الاتحاد العام للكتاب والأدباء العرب .
- الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب .

4. الندوات البرلمانية وملتقيات الخبرات التشريعية العربية :

من بين الأهداف الأساسية التي يسعى الاتحاد البرلماني العربي إلى تحقيقها العمل على تبادل الخبرات التشريعية وتعميق المفاهيم والقيم الديمقراطية في الوطن العربي ، والعمل على تنسيق التشريع وتوحيده بين البلدان العربية .

وتنفيذاً لهذا الهدف البالغ الأهمية من أهداف الاتحاد البرلماني العربي عمدت الأمانة العامة إلى اتباع أسلوب الندوات البرلمانية وملتقيات تبادل الخبرات التشريعية بين البرلمانيين العرب .

وقد نظم الاتحاد حتى الآن تسع ندوات برلمانية عربية ، وذلك على النحو الآتي :

الندوة الأولى

(الجزائر آذار - مارس/1981)

عالجت موضوع :

« التجربة البرلمانية العربية في ضوء التجارب العالمية المعاصرة »

●

والندوتان :

الثانية (بغداد أيار - مايو / 1983)

والثالثة (عمان آذار - مارس / 1986)

اللتان عالجتا موضوعاً واحداً تحت عنوان :

« البرلمان العربي الموحد - أسسه ووسائل تحقيقه »

•

الندوة الرابعة

(طرابلس « ليبيا » تشرين الأول - أكتوبر / 1989)

وقد ناقشت الموضوع التالي :

« التكامل الاقتصادي العربي وعلاقته بالأمن الغذائي العربي »

•

الندوة الخامسة

(دمشق - شباط - فبراير / 1997)

« المياه ودورها الاستراتيجي في الوطن العربي »

•

الندوة السادسة

(الرباط - تشرين الثاني - نوفمبر 1998)

وقد نظمت بالتعاون مع أكاديمية المملكة المغربية وكان موضوعها :

« القدس : أنقطة قطيعة أم مكان التقاء ؟ »

•

الندوة السابعة

(بيروت - كانون أول - ديسمبر 1999)

وكان موضوعها أيضاً :

« البرلمان العربي الموحد »

•

الندوة الثامنة

(عمّان – تشرين ثاني – نوفمبر 2000)

وهي ندوة برلمانية عربية – أفريقية ، نظمت بالتعاون مع الاتحاد البرلماني الأفريقي وشارك فيها برلمانيون أفارقة وعرب . وكان موضوعها :

« القدس : لب الصراع العربي – الإسرائيلي »

•

الندوة التاسعة

(دمشق / شباط – فبراير / 2001)

حـــول

« دور المرأة العربية في دعم القضايا المصيرية »

•

كما نظم الاتحاد أربعة ملتقيات للخبرات البرلمانية والتشريعية العربية نوقشت فيها المواضيع التالية :

« مبدأ فصل السلطات وأثره في ممارسة الديمقراطية في البلدان العربية »

(1982)

•

«حق الانتخاب وحق الترشيح للبرلمان وعلاقتهما بالممارسة الديمقراطية في البلدان العربية»

(1985)

•

« دور السلطتين التشريعية والتنفيذية في اقتراح القوانين وإجراءات إقرارها وتعديلها »

(1988)

•

« الحريات العامة وحقوق الإنسان وحقوق المعاقين » (1989)

•

أنشطة الاتحاد على الصعيدين الدولي والإقليمي

يشكل النشاط الدولي ركيزة مهمة في عمل الاتحاد البرلماني العربي. ويجري تجنيد كل الإمكانات في سبيل طرح القضايا العربية على المحافل البرلمانية الدولية ، وإقامة علاقات وثيقة

مع الجهات البرلمانية المختلفة من أجل شرح عدالة الموقف العربي ، وتكوين قاعدة متينة من الرأي العام البرلماني المتفهم لهذا الموقف. ويتبلور النشاط الدولي للاتحاد في ميدانين أساسيين هما :

1. العمل داخل الاتحاد البرلماني الدولي

الاتحاد البرلماني الدولي هو مؤسسة برلمانية عريقة ، يرجع عهدها إلى عام /1889 . ويضم في عضويته الآن مائة وثمان وثلاثين شعبة برلمانية من قارات العالم الخمس . كما تتمتع بصفة عضو ملاحظ فيه كثير من الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية .

وقد أصبح الاتحاد البرلماني الدولي منبراً دولياً هاماً لعرض ومناقشة القضايا السياسية ، خاصة ما يتعلق منها بصيانة السلم والأمن الدوليين وقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والبيئة ، بالإضافة إلى القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تهم سائر شعوب العالم .

في عام / 1974 أصبح الاتحاد البرلماني العربي عضو ملاحظاً في الاتحاد البرلماني الدولي خلال المؤتمر الحادي والسبعين (طوكيو/1974) .

واستطاع الاتحاد البرلماني العربي ، بالتعاون الوثيق مع الشعب البرلمانية العربية الأعضاء في الاتحاد البرلماني االدولي ، أن يحقق نجاحاً ملحوظاً داخل الاتحاد البرلماني الدولي تجلى في عدة أمور :

- قبول المجلس الوطني الفلسطيني عضواً ملاحظاً في الاتحاد البرلماني الدولي منذ مجلس كولومبو عام / 1975 .
- طرح القضية الفلسطينية وقضية الصراع في الشرق الأوسط على جداول أعمال مجالس الاتحاد ومؤتمراته ، واتخاذ قرارات تدين الاحتلال الإسرائيلي وسياسية إسرائيل القائمة على القمع والاستيطان ، وتؤيد النضال المشروع الذي يخوضه الشعب العربي الفلسطيني في سبيل حقوقه الوطنية المشروعة .
- إقامة وتعزيز العلاقات مع أعداد كبيرة من البرلمانيين المشاركين في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي ، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع في عدد البرلمانيين المؤيدين للقضايا العربية العادلة .
- وعلى الصعيد التنظيمي حققت الوفود العربية نجاحات كثيرة في تولي العديد من المناصب الإدارية القيادية في أجهزة الاتحاد : رئاسة الاتحاد، عضوية اللجنة التنفيذية، رئاسة ونيابة رئاسة عدد من لجان الدراسة واللجان الخاصة الأخرى ، رئاسة لجنة التنسيق للنساء البرلمانيات .
- إدخال اللغة العربية كلغة عمل في أشغال الاتحاد البرلماني الدولي اعتباراً من نيسان – أبريل / 1993 .

* * *

2. الحوار مع البرلمانات والمنظمات البرلمانية

*** الحوار البرلماني العربي – الافريقي :**

أكدت مؤتمرات الاتحاد ومجالسه أن الحوار مع افريقيا يجب أن يكون أحد الميادين الرئيسة لنشاط الاتحاد على الصعيدين الدولي والإقليمي . فإفريقيا تمثل ثقلاً سياسياً هاماً في الساحة الدولية ، وتجمع بين دولها والبلدان العربية روابط متعددة الجوانب : جغرافية وتاريخية وسياسية واقتصادية وكفاحية . وقد حرص الاتحاد البرلماني العربي على إقامة علاقات جيدة مع البرلمانات الافريقية من خلال الاتحاد البرلماني الإفريقي ، خاصة بعد المؤتمر الثاني للاتحاد الذي أكد ضرورة إعطاء الأولوية لعلاقات الحوار العربي – الإفريقي .

ونتيجة العلاقات التي تواصلت بين الاتحادين عقد اللقاء الأول للحوار البرلماني العربي – الإفريقي في تونس خلال شهر آذار – مارس/1984 . وشارك فيه ممثلو سبعة وعشرين برلماناً عربياً وإفريقياً .

واتخذ الاجتماع قرارات سياسية واقتصادية وثقافية تدعو إلى تعزيز التعاون العربي – الإفريقي في سائر الميادين .

كذلك تمخض الاجتماع عن قرارات وتوصيات هامة أبرزها : إقرار دورية اجتماعات الحوار مرة كل سنتين ، وضرورة وضع إطار تنظيمي ، وتشكيل لجنة متابعة لتنفيذ مقرراته .

وتواصلت مسيرة الحوار البرلماني العربي – الافريقي بنجاح وعقد في إطارها حتى الآن عشرة مؤتمرات كان آخرها المؤتمر الذي انعقد في أديس أبابا (أثيوبيا) كانون الثاني – يناير 2003 .

*** الحوار البرلماني العربي – الأوروبي :**

بدأ الحوار البرلماني العربي – الأوروبي عام / 1974 ، وهو نفس العام الذي تأسس فيه الاتحاد . وكانت بداية هذا الحوار إيذاناً ببدء التحرك البرلماني العربي الموحد في مجالات دولية خارج نطاق الاتحاد البرلماني الدولي .

يتم هذا الحوار من خلال عدة أقنية :

* مع الرابطة البرلمانية للتعاون العربي – الأوربي التي تأسست عام 1974 وأصبحت تضم عدة مئات من البرلمانيين من مختلف برلمانات دول الجماعة الاقتصادية الأوربية (الاتحاد الأوربي حالياً) . ويعقد اجتماع سنوي لهذا الحوار مرة في إحدى العواصم العربية ومرة في إحدى العواصم الأوربية . وقد عقد آخر مؤتمر لهذا الحوار في بروكسيل في حزيران – يونيو / 2002 ، وتجري الاتصالات الآن لعقد المؤتمر السنوي الدوري في هذا العام في إحدى العواصم العربية .

* مع البرلمان الأوروبي – الذي يمثل تجربة فريدة في إطار العمل البرلماني الجماعي الذي يتجاوز الحدود الإقليمية للدول . ونجح الاتحاد في إقامة علاقة مع هذا البرلمان عقدت في إطارها عدة لقاءات موسعة شارك فيها برلمانيون من الجانبين العربي والأوروبي .

* مع الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا –

وتركز اجتماعات الحوار بين البرلمانيين العرب والأوروبيين على مناقشة القضايا السياسية (لاسيما القضية الفلسطينية وقضايا الصراع العربي – الإسرائيلي) والقضايا الاقتصادية والثقافية التي تخدم تعزيز العلاقات العربية – الأوروبية في مختلف المجالات .

كذلك يقيم الاتحاد علاقات حوار جيدة مع البرلمان الروسي وعدد من برلمانات أوروبا الشرقية ، يجري من خلالها تبادل الزيارات والوثائق . وللاتحاد أيضاً صلات مع برلمان أمريكا اللاتينية . وأسهم الاتحاد مؤخراً في تأسيس اتحاد برلمانات الدول الإسلامية الذي أعلن عن إنشائه في الاجتماع التأسيسي الذي عقد بطهران في أواسط حزيران – يونيو / 1999.

منشورات الاتحاد

يقوم الاتحاد بنشاط ملحوظ في ميدان النشر والإعلام . وتصدر عن الأمانة العامة للاتحاد المجلة الدورية « **البرلمان العربي** » وهي مجلة فصلية تغطي أنشطة الاتحاد المختلفة وأخبار البرلمانات العربية الأعضاء في الاتحاد . وتنشر دراسات وأبحاثاً تتناول قضايا تتعلق بالعمل التشريعي والتجارب البرلمانية وقد صدر منها حتى الآن 85 عدداً .

أما المطبوعات غير الدورية فتشتمل على :

النشرات الإعلامية : وهي نشرات يتضمن كل منها تعريفاً بإحدى المنظمات البرلمانية الدولية أو الإقليمية .

كتب ودراسات حول مختلف القضايا البرلمانية والسياسية والتشريعية.

كتب يتضمن كل منها وقائع إحدى الندوات البرلمانية أو أحد ملتقيات الخبرات البرلمانية والتشريعية التي نظمها الاتحاد .

دراسات مختصرة حول مختلف جوانب القضية الفلسطينية ، العلاقات العربية – الافريقية، والعلاقات العربية – الأوربية .. وغيرها .

❐ ❐ ❐

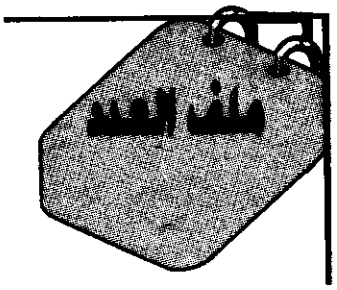

الدورة الثالثة والأربعون العادية لمجلس الاتحاد

مشروع برنامج العمل

يوم الاثنين 2003/6/2	
21.00	- وصول الوفود إلى بيروت واستقبالها في المطار - اجتماع السادة رؤساء البرلمانات ورؤساء الوفود
يوم الثلاثاء 2003/6/3	
11.00 - 10.00	**حفل افتتاح أعمال الدورة الثالثة والأربعين لمجلس الاتحاد البرلماني العربي :** - كلمة دولة الأستاذ نبيه بري ، رئيس مجلس النواب اللبناني - كلمة الأستاذ أحمد ابراهيم الطاهر ، رئيس الاتحاد البرلماني العربي ، رئيس المجلس الوطني السوداني - كلمة راعي أعمال الدورة
13.30 - 11.30	**جلسة العمل الأولى :** - إقرار جدول الأعمال (البند 1) - تقرير الأمين العام للاتحاد (البند 2) - كلمات السادة رؤساء البرلمانات ورؤساء الوفود حول الوضع العربي الراهن ودور البرلمانيين العربي في مواجهة التحديات (البند 3)
16.30 - 13.30	غـــداء
20.00 - 16.30	**جلسة العمل الثانية** - متابعة كلمات السادة الرؤساء حول الوضع العربي الراهن (البند 3) - تشكيل اللجان : - لجنة الشؤون السياسية والعلاقات البرلمانية - لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والاجتماعية - لجنة شؤون المرأة - لجنة الصياغة لإعداد مشروع البيان الختامي
20.00	عشـــاء

يوم الأربعاء 2003/6/4

13.30 - 9.00	**اجتماع الهيئات واللجان الدائمة :**
	❑ اجتماع الهيئة البرلمانية للسوق العربية المشتركة (البند 4 من جدول الأعمال)
	مشروع جدول أعمال الهيئة :
	- انتخاب نائب رئيس ومقرر للهيئة
	- تقرير أمين الهيئة (الأمين العام للاتحاد) حول تنفيذ مقررات المؤتمر العاشر للاتحاد
	- نشاط اللجان البرلمانية العربية الخاصة بمتابعة موضوع السوق العربية المشتركة
	- الاقتراحات والتوصيات
	❑ لجنة الشؤون السياسية والعلاقات البرلمانية
	تناقش اللجنة البنود 3 - 5 - 6 من جدول أعمال الدورة وتعد مشاريع القرارات والتوصيات
	❑ لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والاجتماعية
	تناقش اللجنة البندين 7 - 8 من جدول أعمال الدورة وتعد مشاريع القرارات والتوصيات
	❑ لجنة شؤون المرأة : مشروع جدول الأعمال
	• انتخاب رئيسة ومقررة للاجتماع
	• الأنشطة التي جرت بمناسبة عام المرأة العربية عام 2003
	• التواجد النسائي العربي في مؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي
	• اقتراحات وتوصيات
13.30 - 11.00	**اجتماع لجنة الصياغة**
17.00 - 13.30	غـــداء
17.00	الجلسة الختامية
	إقرار البيان الختامي والموافقة على القرارات

مشروع جدول الأعمال

1 - إقرار جدول الأعمال .

2 - تقرير الأمين العام حول أنشطة الاتحاد منذ الدورة الأربعين لمجلس الاتحاد .

3 - الوضع العربي الراهن ودور البرلمانيين العرب في مواجهة التحديات :

أ - مساندة كفاح الشعب الفلسطيني وانتفاضته الباسلة .

ب - دعم الشعب العراقي الشقيق لاستعادة سيادته وإعادة إعمار وطنه .

ج - دعم سورية ولبنان ضد التهديدات الموجهة إليهما .

4 - السوق العربية المشتركة .

5 - البرلمان العربي الموحد : اقتراحات عملية للتنفيذ .

6 - النشاط الدولي والإقليمي للاتحاد :

- داخل الاتحاد البرلماني الدولي .
- التعاون البرلماني العربي - الإفريقي .
- الحوار البرلماني العربي - الأوروبي .

7 - خطة عمل الاتحاد لعام 2003 .

8 - الشؤون المالية :

أ - الحساب الختامي لعام 2002 وتقرير مفتش الحسابات .

ب - ميزانية الاتحاد لعام 2003 .

ج - تقديرات حول ميزانية الاتحاد لعام 2004 .

د - المقر الجديد للاتحاد البرلماني العربي .

9 - ما يستجد من أعمال .

البند 2 من جدول الأعمال

تقرير الأمين العام
عن أنشطة الأمانة العامة للاتحاد
منذ الدورة الأربعين لمجلس الاتحاد البرلماني العربي والمؤتمر العاشر للاتحاد

السيد الرئيس

الأخوة أعضاء المجلس

في شباط – فبراير – من العام الفائت 2002 شهدت مدينة الخرطوم تظاهرة برلمانية عربية تمثلت بانعقاد كل من الدورة الأربعين العادية لمجلس الاتحاد البرلماني العربي والمؤتمر العاشر للاتحاد. وقد ناقش مجلس الاتحاد ومؤتمره قضايا بالغة الأهمية بالنسبة للوضع العربي، سياسياً واقتصادياً، وكذلك بالنسبة لأوضاع الاتحاد البرلماني العربي وأنشطته في شتى المجالات.

وشكلت قرارات كل من الدورة الأربعين لمجلس الاتحاد والمؤتمر العاشر الأساس الذي انطلقت منه أنشطة الأمانة العامة للاتحاد خلال العام المنصرم.

ويسرني أن أعرض عليكم فيما يلي تقريراً وافياً عن مختلف أوجه النشاط الذي قامت به الأمانة العامة للاتحاد تنفيذاً لقرارات مجلس الاتحاد ومؤتمره.

أولاً – الظروف الإقليمية والدولية

حفلت الشهور الخمسة عشر التي انقضت منذ انعقاد الدورة الأربعين العادية لمجلس الاتحاد والمؤتمر العاشر للاتحاد بأحداث جسام تركت، وما تزال تترك، آثارها وبصماتها على الوضع العربي برمته، وبالتالي على نشاط الاتحاد البرلماني العربي، بوصفه منظمة تضم ممثلي الجماهير العربية من المحيط إلى الخليج وتعبر عن آرائهم وطموحاتهم:

- فالانتفاضة الفلسطينية الباسلة تواصل صمودها في وجه آلة الحرب الإسرائيلية وهمجية قوات الاحتلال الإسرائيلي، وقوافل الشهداء لا تتوقف، والعدو الإسرائيلي يعيد احتلال المدن الفلسطينية وتدمير البنى التحتية الفلسطينية في جينين ونابلس وغزة ورام الله وغيرها من المدن الفلسطينية وآلاف المعتقلين تغيبهم السجون و المعتقلات ومسلسل، الهدم والتدمير لا يتوقف.

- القمة العربية الدورية تنعقد في بيروت وتتمخض عن قرارات هامة جداً، أبرزها المبادرة العربية لإيجاد حل سلمي دائم وشامل للصراع في الشرق الأوسط، وتحظى بتأييد دولي وإقليمي كبير.

- المسألة العراقية تتفاقم يوماً بعد يوم وتتضح النوايا الأمريكية لغزو العراق أكثر فأكثر، إلى أن جرت الحرب على العراق

واحتلاله من قبل القوات الأمريكية والبريطانية خارج الشرعية الدولية ووسط تنديد دولي كبير. ويسقط النظام الحاكم في العراق، وتبدأ معركة جديدة لإعادة البناء في جميع المجالات. ووسط تناقضات وصراعات بالغة الشدة ووسط عجز عربي مؤلم وكبير.

- وتتعرض سوريا ولبنان لضغوط شديدة بلغت حد التهديد بفرض عقوبات دبلوماسية واقتصادية وغيرها...

وتتواصل المشاكل الداخلية في العديد من الدول العربية الأخرى، الأمر الذي يزيد من ضعف الموقف العربي، يقلل من تأثيراته على الصعيدين الدولي والإقليمي.

فأين الاتحاد البرلماني العربي من مجمل هذه الأحداث؟ وماذا كانت مواقفه.

ثانياً – المستجدات في أوضاع الشعب الأعضاء

شهدت الفترة المنصرمة منذ انعقاد المؤتمر العاشر والدورة الأربعين العادية لمجلس الاتحاد تطورات على الصعيد البرلماني العربي تضمنت تغييرات وتطورات في بعض النظم البرلمانية والانتخابية، وانتخابات جديدة للبرلمانات في بعض البلدان الشقيقة ، وتغيرات في قيادات بعض البرلمانات. وفيما يلي رصد لهذه المستجدات:

الأردن :

بعد انقضاء سنة ونيف على حل مجلس النواب الأردني تحدد يوم السابع عشر من هذا الشهر – يونيو – حزيران – موعدا لإجراء الانتخابات البرلمانية الجديدة في البلد الشقيق. وسيصبح عدد أعضاء مجلس النواب الجديد 104 أعضاء بدلا من 80 عضوا حسب قانون الانتخابات السابق.

الإمارات العربية المتحدة :

أصدر صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة مرسوما بتشكيل المجلس الوطني الاتحادي الذي يضم ممثلين عن الإمارات الست التي يتكون منها البلد الشقيق. وفي الجلسة الأولى التي عقدها المجلس الجديد تم انتخاب سعادة الأخ سعيد محمد الكندي رئيسا للمجلس الوطني الاتحادي في دورته الجديدة كما تم انتخاب نواب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين.

البحرين :

في الرابع والعشرين من تشرين الأول / أكتوبر/ من العام الماضي 2002 جرت في مملكة البحرين الشقيق لأول مرة انتخابات تشريعية لانتخاب أعضاء مجلس النواب الأربعين بموجب قانون مباشرة الحقوق السياسية ، الصادر عن جلالة الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البحرين. ويشكل مجلس النواب جزءا من المؤسسة التشريعية في البحرين و يكمل مع مجلس الشورى، المعين من قبل جلالة الملك ، السلطة التشريعية في البلاد.

و في الاجتماع الأول الذي عقده مجلس النواب الجديد تم انتخاب سعادة الأخ الدكتور فيصل الموسوي ، رئيسا للمجلس ، كما انتخب نواب الرئيس وأعضاء مكتب المجلس الآخرين.

تونس :

في الجلسة الافتتاحية للدورة التشريعية الرابعة من المدة النيابية العاشرة أعاد مجلس النواب التونسي الشقيق انتخاب سعادة الأخ فؤاد المبزع، رئيسا لمجلس النواب، كما جدد الثقة بنائبي الرئيس.

الجزائر :

في الثلاثين من أيار عام 2002 جرت في الجزائر الشقيقة انتخابات تشريعية لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني الجديد البالغ

عددهم 389 نائبا. وفي الجلسة الأولى التي عقدها المجلس تم انتخاب سعادة الأخ كريم يونس رئيسا للمجلس الشعبي الوطني الجديد وانتخاب أعضاء مكتب المجلس.

وفي الأول من حزيران - يونيو - 2002 اختطفت يد المنون المغفور له محمد شريف مساعدية ، رئيس مجلس الأمة (الغرفة الثانية) في البرلمان الجزائري. وقد انتخب المجلس سعادة الأخ عبد القادر بن صالح ، رئيسا للمجلس خلفا للمرحوم مساعدية.

جيبوتي:

وفي كانون الثاني من هذا العام 2003 جرت في الشقيقة جيبوتي انتخابات تشريعية لانتخاب أعضاء الجمعية الوطنية الجديدة البالغ عددهم 65 عضوا. والجديد في هذه الانتخابات أنها جاءت بعد استكمال تشكيل الأحزاب السياسية وفقا لقانون الأحزاب ، ومشاركة المرأة فيها لأول مرة بعد مصادقة مجلس الوزراء على تخصيص نسبة 10٪ من مقاعد الجمعية الوطنية للنساء . وفي الجلسة الأولى التي عقدتها الجمعية الوطنية الجديدة تم انتخاب سعادة الأخ إدريس أمادو رئيسا للجمعية.

سورية:

خلال شهر آذار الماضي جرت في الشقيقة سورية انتخابات تشريعية جديدة لانتخاب أعضاء مجلس الشعب الجديد البالغ عددهم 250 عضوا . وأسفرت الانتخابات عن تغيير 80٪ من أعضاء المجلس السابق وازدياد عدد النساء البرلمانيات فيه.

وفي الجلسة الأولى التي عقدها المجلس تم انتخاب سعادة الأخ المهندس محمد ناجي عطري ، رئيسا للمجلس الجديد ، كما تم انتخاب أعضاء مكتب المجلس.

السعودية :

وفي كانون الثاني من العام الماضي انتقل إلى جوار ربه في المملكة العربية السعودية المغفور له الشيخ محمد بن إبراهيم بن جبير ، رئيس مجلس الشورى السعودي ، تغمده الله بواسع رحمته . وانتخب المجلس سعادة الشيخ الدكتور صالح بن عبد الله بن حميد رئيسا جديدا لمجلس الشورى الشقيق.

قطر:

أعاد مجلس الشورى القطري انتخاب سعادة الأخ محمد بن مبارك الخليفي ، رئيسا لمجلس الشورى القطري الشقيق.

الكويت:

تستعد الكويت لإجراء انتخابات تشريعية في أوائل شهر تموز - يوليو - القادم بعد انتهاء ولاية مجلس الأمة الحالي.

المغرب:

في السابع والعشرين من أيلول / سبتمبر / من العام الماضي 2002 جرت في المملكة المغربية الشقيقة انتخابات برلمانية جديدة لانتخاب أعضاء مجلس النواب المغربي البالغ عددهم 325 عضوا لفترة مدتها خمس سنوات . وفي الجلسة الأولى التي عقدها المجلس الجديد انتخب الأستاذ عبد الواحد الراضي ، رئيسا للمجلس ، كما تم انتخاب أعضاء مكتب المجلس.

اليمن:

جرت مؤخرا في الجمهورية اليمنية الشقيقة انتخابات تشريعية جديدة لانتخاب أعضاء مجلس النواب اليمني. وقد انتخب المجلس في جلسته الأولى سعادة الشيخ عبد الله حسين الأحمر ، رئيسا لمجلس النواب الجديد كما جرت انتخابات أعضاء مكتب المجلس.

□ □ □

هذا وقد قام الأمين العام للاتحاد بتوجيه برقيات تهنئة إلى جميع الأخوة رؤساء البرلمانات الذين انتخبوا لأول مرة أو الذين

أعيد انتخابهم. وأكدت هذه البرقيات حرص الأمانة العامة للاتحاد على التعاون البناء معهم لما فيه خير الاتحاد والأمة العربية.

ثالثاً – أنشطة الاتحاد على الصعيد الداخلي

1 – انتقال الرئاسة إلى الشعبة السودانية:

اتخذت الدورة الأربعون العادية لمجلس الاتحاد المنعقدة في الخرطوم (7-2-2002) القرار رقم 1/مج40 حول انتقال الرئاسة هذا نصه:

"تحقيقاً للصالح العربي المشترك تتولى الشعبة السودانية ، برئاسة الأستاذ أحمد إبراهيم الطاهر ، رئيس المجلس الوطني السوداني ، رئاسة الاتحاد البرلماني العربي لمدة عامين ، وذلك اعتباراً من يوم الاثنين الواقع في الحادي عشر من شباط / فبراير / 2002 . وتكلف رئاسة الاتحاد والأمانة العامة بدعوة اللجنة القانونية في الاتحاد لدراسة إجراء التعديلات المناسبة على ميثاق الاتحاد ونظامه الداخلي. وتقديمها إلى المجلس العادي القادم للاتحاد على أن تتم المصادقة عليها أثناء انعقاد المؤتمر القادم للاتحاد البرلماني العربي".

وتنفيذاً لهذا القرار وجه الأمين العام للاتحاد تعميماً إلى جميع الشعب الأعضاء في الاتحاد، وإلى جميع المنظمات البرلمانية الإقليمية والدولية التي يتعامل معها الاتحاد لإبلاغها بانتقال رئاسة الاتحاد إلى الشعبة السودانية بشخص رئيسها سعادة الأستاذ أحمد إبراهيم الطاهر. وقد باشر الأستاذ الطاهر مهام منصبه كرئيس للاتحاد البرلماني العربي بعد موافقة مجلس الاتحاد على قرار انتقال الرئاسة.

2 – العلاقة مع رئاسة الاتحاد :

حرصت الأمانة العامة على إقامة أوثق العلاقات مع رئاسة الاتحاد على جميع الأصعدة. ويمكن القول أن العلاقة بين رئاسة الاتحاد وأمانته العامة خلال العام الماضي قد تميزت بالحيوية والشفافية والتفاعل. ويتضح ذلك خصوصاً من خلال :

– المشاركة الشخصية للسيد رئيس الاتحاد في مختلف أنشطة الاتحاد: رئاسة الدورتين 41 و 42 الطارئتين لمجلس الاتحاد حول الوضع في فلسطين والعراق، رئاسة وفود الجانب العربي في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي، وزيارة مقر الاتحاد بدمشق .

– اتخاذ المبادرات لتأكيد دور الاتحاد وإبراز مواقفه إزاء الأحداث التي مرت على الوطن العربي خلال العام الماضي .

– الحرص من جانب الأمانة العامة على إطلاع رئاسة الاتحاد أولاً بأول على جميع ما يتعلق بأنشطة الاتحاد العربية والدولية والداخلية.

– و قد أسهم هذا التعاون في تعزيز الثقة المتبادلة، وأدى إلى قيام الاتحاد بالمهام الموكلة إليه على نحو أكثر فاعلية وإتقاناً.

3 – العلاقة بين الشعب الأعضاء و الأمانة العامة للاتحاد :

حرصت الأمانة العامة للاتحاد على إقامة علاقة متطورة مع جميع الشعب الأعضاء. ويمكن القول أن العلاقة بين الشعب الأعضاء و الأمانة العامة قد تميزت خلال العام الماضي أيضاً بالحيوية، والشفافية والثقة المتبادلة. وقد برز ذلك خصوصاً من خلال الأمور التالية:

– زودت معظم الشعب الأعضاء الأمانة العامة للاتحاد بأخبارها وبالتطورات التي جرت فيها، وكذلك بتقارير عن بعض أنشطتها .

– كذلك تلقت الأمانة العامة من بعض الشعب الأعضاء البيانات التي أصدرتها هذه الشعب حول مواقفها من بعض الأحداث التي جرت على الصعيدين القومي والدولي، لا

سيما ما يتعلق بالوضع في فلسطين والعراق. وقامت الأمانة العامة بتعميم هذه البيانات على جميع الشعب الأعضاء، كما قامت بنشرها في مجلة الاتحاد الدورية.

- إقامة صلة حية ومباشرة بين الشعب الأعضاء و الأمانة العامة للاتحاد من خلال الزيارات التي قام بها الأمين العام للاتحاد إلى عدد من الشعب الأعضاء: الأردن - السعودية - العراق - لبنان- مصر والمغرب فضلاً عن العلاقة الوطيدة مع الشعبة البرلمانية السورية، شعبة المقر.

- وزودت الأمانة العامة للاتحاد جميع الشعب الأعضاء بتقارير مفصلة عن جميع الأنشطة تضمنت عرضاً لوقائع تلك الأنشطة وتقييماً لنتائجها واقتراحات حول تحسين عمل الاتحاد في تلك المجالات.

وقد أسهم ذلك كله في تعزيز العلاقات بين الشعب الأعضاء و الأمانة العامة للاتحاد وإرسائها على أسس من الصراحة والثقة المتبادلة. وقد أعربت عدد من الشعب الأعضاء في رسائل موجهة إلى الأمانة العامة عن ارتياحها للعلاقات القائمة وتقديرها الإيجابي لنشاط الأمانة العامة في هذا المجال .

4 - الإعلام والنشر:

كان نشاط الأمانة العامة في هذا الميدان ملبياً لمتطلبات أنشطة الاتحاد في مختلف المجالات :

- أصدرت الأمانة العامة للاتحاد خمسة أعداد من المجلة الدورية " **البرلمان العربي**" هي الأعداد 82 ،83 ، 84 ، 85، 86. وقد خصص العددان 82 و 83 لوثائق الدورة الأربعين والمؤتمر العاشر للاتحاد، إذ نشرت فيهما وثائق الدورة و المؤتمر، والبيان الختامي والقرارات الصادرة عنهما، والنصوص الكاملة لكلمات السادة رؤساء البرلمانات والوفود التي ألقيت في اجتماعات الخرطوم : وكذلك ملفاً خاصاً عن الدورة 41 الطارئة لمجلس الاتحاد التي عقدت في القاهرة. ويتضمن العدد 84 ملفاً خاصاً عن المؤتمر السنوي للحوار البرلماني العربي- الأوروبي الذي عقد في بروكسل في حزيران- يونيو/2002، وتغطية لزيارة سعادة رئيس الاتحاد إلى دمشق، ودراسة عن التطور التاريخي للبرلمان في سورية.

- واشتمل العدد 85 على ملف خاص بوثائق الدورة الثانية والأربعين الطارئة لمجلس الاتحاد التي عقدت في بغداد في آب- أغسطس /2002.

أما العدد الذي وزع عليكم هنا فإنه يتضمن وثائق الدورة الحالية لمجلس الاتحاد، وذلك حرصاً من الأمانة العامة على تزويد الأخوة أعضاء الوفود، ورجال الإعلام والصحافة بهذه الوثائق قبل انعقاد دورة المجلس.

وبهذا الصدد أود أن أشير إلى أنه بالرغم من تحسن مستوى مشاركة الشعب الأعضاء في تزويد مجلة الاتحاد بالمواد، فإن هذه المشاركة بقيت دون المستوى المطلوب. وإنني أوجه إلى جميع الأخوة البرلمانيين العرب نداءً حاراً لإيلاء هذه المسألة ما تستحق من اهتمام. فـ "**البرلمان العربي** " هي مجلتهم ومنبر لآرائهم ومطارحاتهم، وكلما ازدادت إسهاماتهم فيها كلما كانت الاستفادة منها أكبر وأشمل .

5 - نشاط لجنة شؤون المرأة في الاتحاد:

من بين القرارات الهامة التي اتخذها المؤتمر التاسع للاتحاد البرلماني العربي إجراء تعديل في النظام الداخلي يقضي بإحداث لجنة لشؤون المرأة العربية والعمل بجميع الإمكانيات المتوفرة لرفع مكانتها وتفعيل دورها .

وقد حرصت الأمانة العامة للاتحاد على إعطاء هذا القرار الأهمية التي يستحقها من الناحية التنفيذية وقامت بالنشاطات التالية :

• المشاركة في تكريم رائدات العمل البرلماني العربي في بيروت في كانون الثاني-يناير/2002.

• تنظيم اجتماع للجنة شؤون المرأة في الاتحاد في إطار أنشطة المؤتمر العاشر للاتحاد صدرت عنه قرارات وتوصيات تبناها المؤتمر العاشر للاتحاد .

• ساهم الأمين العام للاتحاد في ندوتين هامتين عن شؤون المرأة ، عقدت **الأولى** في الدوحة بقطر تحت عنوان "***المرأة والسياسة ودورها في التنمية***" وذلك خلال شهر نيسان - إبريل/2002.

وعقدت **الثانية** في الكويت في أواخر شهر نيسان-إبريل أيضاً وعالجت موضوع **"المرأة والاقتصاد."**

• وشاركت الأمانة العامة للاتحاد في اجتماع البرلمانيات العربيات الذي جرى في بيروت في آذار-مارس/2002. تضامناً مع الشعب الفلسطيني الشقيق وانتفاضته الباسلة .

• شارك الأمين العام للاتحاد في اجتماع عقد في مقر البرلمان الأوروبي في بروكسل في شهر أيلول -سبتمبر /2002 بحضور رئيسة لجنة المرأة في البرلمان الأوروبي والمدير العام لليونسكو المكلف بالعلاقات الخارجية والسيدة بهية الحريري ، رئيسة لجنة المرأة في الاتحاد وعضو مجلس النواب اللبناني. وكان الهدف من الاجتماع التحضير لعقد مؤتمر مشترك للنساء البرلمانيات العربيات والأوروبيات في دمشق في نهاية عام 2002 . ولكن الظروف السياسية التي خيمت على المنطقة في تلك الفترة أدت إلى تأجيل انعقاد ذلك المؤتمر.

6 - الوضع المالي للاتحاد:

من خلال الوثائق التي تقدمت بها الأمانة العامة إلى دورة مجلس الاتحاد 43 حول الوضع المالي تتضح الأمور التالية:

فيما يتعلق بميزانية عام 2002:

• بلغت نسبة تسديد مساهمات الشعب الأعضاء في ميزانية عام 2002 ما مقداره (82 ٪). وقد وردت هذه التسديدات من الشعب العربية التالية : الأردن – الإمارات العربية المتحدة – البحرين - تونس – الجزائر – السعودية – السودان -سوريا – عمان – فلسطين – قطر – الكويت – لبنان – مصر – المغرب – اليمن ،كما سددت شعبة الجماهيرية العربية الليبية جزء من مساهماتها.

• بلغت نسبة تسديد الشعب البرلمانية المدينة بديون السنوات السابقة لعام 2002 ما مقداره (23 ٪). وقد وردت هذه التسديدات من الشعب العربية التالية : السعودية – السودان – الجماهيرية العربية الليبية.

• أصدر السيد رئيس مجلس الاتحاد البرلماني العربي قراراً يقضي بتنازله عن مخصصاته المالية لعام 2002 لصالح ميزانية مقر الاتحاد لعام 2002 .

• أصدر السيد رئيس مجلس الاتحاد البرلماني العربي قراراً يقضي بزيادة الرواتب الشهرية المقطوعة لجميع العاملين في جهاز الأمانة العامة للاتحاد ، وذلك بدءا من راتب شهر تموز 2002 . وقد اتخذ هذا القرار تماشياً وتوافقاً مع القرارات التي اتخذتها السلطات العليا في سوريا بهذا الشأن.

• تم تحويل مخصصات اتحاد البرلمانات الإفريقية و الرابطة البرلمانية للتعاون العربي الأوروبي و جمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية المحددة في ميزانية عام 2002.

وللمزيد من التفصيلات حول الوضع المالي للاتحاد بشقيه (الإيرادات والنفقات) يمكن الرجوع إلى الوثائق والمذكرات التي قدمتها الأمانة العامة للاتحاد حول هذا الموضوع.

7 - بناء المقر الجديد للاتحاد:

تنفيذاً لقرارات مجالس الاتحاد ومؤتمراته وبتوجيهات من رئاسة الاتحاد ، تابعت الأمانة العامة مشروع بناء المقر الدائم للاتحاد من خلال التنسيق الكامل مع سعادة الأخ رئيس مجلس الشعب السوري الشقيق الذي يمدنا بدعمه الثمين وتعاونه المثمر والمتواصل.

و تتابع الأمانة العامة الاتصالات مع مؤسسة الحريري من أجل إنهاء الدراسات الهندسية والتصاميم الخاصة بمشروع بناء المقر الدائم للاتحاد البرلماني العربي في دمشق عاصمة الجمهورية العربية السورية.

رابعاً - أنشطة الاتحاد على الصعيد العربي

1 - الدورة الحادية والأربعون الطارئة لمجلس الاتحاد:

صبيحة الثلاثين من آذار- مارس من العام الماضي قامت قوات الاحتلال الإسرائيلية بتصعيد حرب الإبادة الشاملة التي تشنها ضد الشعب العربي الفلسطيني في عمليات واسعة النطاق أعادت فيها احتلال المدن الفلسطينية الواحدة تلو الأخرى، وأخذت تدمر المؤسسات الحكومية والمنازل وتعتقل المئات وتقتل يومياً العشرات من أبناء الشعب العربي الفلسطيني وتحاصر مقر القيادة الفلسطينية في رام الله وتعزل ياسر عرفات، رئيس السلطة الفلسطينية، عن العالم، وتطلق التهديدات بتوسيع رقعة عملياتها إلى البلدان الشقيقة المجاورة.

وما كان بوسع الاتحاد البرلماني العربي، الذي جعل القضية الفلسطينية والدفاع عن الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني الشقيق في رأس أولوياته، أن يقف مكتوف الأيدي. لذلك قررت رئاسة الاتحاد بناء على طلب من الشعبة المصرية، ومن عدد من الشعب الشقيقة الأعضاء عقد دورة طارئة لمجلس الاتحاد للتداول في تطورات الأحداث في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وقد عقدت هذه الدورة في القاهرة في السادس من أبريل (نيسان) 2002 بمشاركة وفود من جميع البرلمانات والمجالس الأعضاء في الاتحاد.

واتخذت الدورة قراراً هاماً حيّت فيه الانتفاضة الباسلة للشعب الفلسطيني، وأدانت بشدة حرب الإبادة الشاملة التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلية، وطالب القرار المجتمع الدولي والدول الكبرى بالتحرك لإرسال قوات دولية إلى فلسطين لحماية الشعب الفلسطيني الشقيق، وحث الحكومات العربية على الإسراع بتقديم جميع أشكال الدعم والمساندة للانتفاضة الفلسطينية الباسلة.

2 - الدورة الثانية والأربعون الطارئة لمجلس الاتحاد:

شهد النصف الثاني من عام 2002 تصعيداً خطيراً في الحملة الأمريكية ضد العراق الشقيق، تجلى بصورة خاصة في الاستعدادات المحمومة لتوجيه ضربة عسكرية ضده تهدف إلى تغيير نظامه، بالرغم من المعارضة العربية والدولية الواسعة لهذه الضربة. وفي ظل هذه الأجواء المحمومة طلبت الشعبة العراقية عقد دورة طارئة لمجلس الاتحاد البرلماني العربي لـ :

"مواجهة تهديدات الإدارة الأمريكية بشن عدوان على العراق ولموقفها المؤيد للصهيونية والمعادي لأماني الشعب الفلسطيني"

وقد قامت رئاسة الاتحاد وأمانته العامة بإجراء الاتصالات مع جميع الشعب الأعضاء في الاتحاد حول هذا الموضوع، وأسفرت هذه الاتصالات عن موافقة أغلبية الشعب على عقد الدورة، وتم الاتفاق على عقدها في بغداد يومي 3و4 أيلول / سبتمبر 2002.

وأصدرت الدورة بياناً ختامياً تضمن فقرتين إحداهما حول العراق أكد فيها الاتحاد أن الأمة العربية تتعرض إلى هجمة شرسة تتجلى في تزامن الحرب التي تشنها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني مع هستيريا التحضيرات العسكرية الرامية إلى شن عدوان على العراق. وبعد أن كشف البيان مرامي هذه الهجمة أكد تضامن البرلمانيين العرب مع العراق، ورفضه للتهديدات الموجهة إليه، كما دعا الحكومات العربية إلى إعلان تضامنها مع الشعب العراقي وحث المجتمع الدولي على الوقوف إلى جانب العراق لضمان استقلاله ووحدة أراضيه.

3 - نشاط الاتحاد في الدفاع عن القضايا والحقوق العربية وتعزيز التضامن العربي:

يشكل العمل من أجل تعزيز التضامن العربي والدفاع عن الحقوق والقضايا العربية وتوحيد مواقف البرلمانيين العرب حول مختلف القضايا والأحداث القومية والدولية أحد أهم محاور النشاط الذي يقوم به الاتحاد البرلماني العربي.

ويمكن القول أن الفترة المنصرمة منذ المؤتمر العاشر للاتحاد كانت من أغنى الفترات نشاطاً في مجال تعزيز التضامن العربي بالنسبة للاتحاد. وكان محاور النشاط التضامني ترتبط خصوصاً بالقضية الفلسطينية والدفاع عن مدينة القدس الشريف وانتفاضة الأقصى البطولية، والوضع في العراق وسورية وغيرها من القضايا. ويسرني أن أقدم إلى الأخوة أعضاء المجلس عرضاً موجزاً لما صدر عن الاتحاد من مواقف إزاء مختلف القضايا العربية :

بالنسبة للقضية الفلسطينية وانتفاضة الأقصى المباركة :

أصدرت الوفود البرلمانية العربية المشاركة في المؤتمر السابع بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي في مراكش (آذار-مارس/2000) بياناً يؤكد مساندة الاتحاد للكفاح المشروع للشعب الفلسطيني وانتفاضته الباسلة ويدعو إلى توفير حماية دولية له.

- كما أقر الاجتماع التنسيقي للوفود العربية في مراكش توجيه رسالة باسم الاتحاد إلى القادة العرب المجتمعين في مؤتمر القمة العربية الرابع عشر في بيروت في أواخر آذار-مارس/2002 . وقد ناشدت الرسالة القادة العرب تعزيز التضامن العربي ووضع استراتيجية موحدة لمواجهة عدوانية إسرائيل ومساندة الانتفاضة البطولية للشعب العربي الفلسطيني.

وفي 23 تموز-يوليو/ من العام الماضي اجتاحت قوات الاحتلال الإسرائيلية مدينة غزة، وارتكبت مجزرة بشعة ذهب ضحيتها عشرات من أبناء الشعب الفلسطيني، كما دمرت العديد من البيوت والمرافق وقد أصدر الاتحاد بياناً يندد بالمجزرة ويدعو المجتمع الدولي، لا سيما الأمم المتحدة إلى اتخاذ الإجراءات لوقف عدوانية إسرائيل وحماية الشعب الفلسطيني.

- وأصدر الاتحاد بياناً يستنكر فيه اعتقال المناضل مروان البرغوتي والبرلمانيين الفلسطينيين الآخرين، ويعتبر هذا العمل منافياً لجميع القوانين والأعراف الدولية. ويدعو البيان الاتحاد البرلماني الدولي إلى تبني قضية البرلمانيين الفلسطينيين المعتقلين والعمل على إطلاق سراحهم مع جميع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية.

- في أيلول -سبتمبر/2002 أصدرت الوفود العربية المجتمعة في جنيف في إطار الدورة 171 لمجلس الاتحاد البرلماني العربي بياناً هاماً حول الأوضاع العربية يشير إلى أن الأمة العربية تتعرض إلى هجمة عدوانية شرسة تستهدف وجودها وعقيدتها ومصيرها، وتهدد أمن الدول العربية وسيادتها، وأن الحرب الوحشية التي تشنها إسرائيل ضد

الشعب الفلسطيني ، ومواصلة الولايات المتحدة إطلاق التهديدات ضد العراق وتجييش القوى لتوجيه ضربة عسكرية إليه هي التجليات الأساسية لهذه الهجمة.

- وفي الأول من تشرين الأول- أكتوبر أصدر الكونغرس الأمريكي قراراً يعترف فيه بالقدس بشقيها الشرقي والغربي عاصمة لإسرائيل، ويدعو الحكومة الأمريكية إلى نقل عاصمتها إلى القدس. وقد أصدر الاتحاد بياناً يدين بشدة قرار الكونغرس، باعتباره منافياً للشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن الدولي التي تعتبر القدس من جملة الأراضي التي احتلت عام 1967 وينطبق عليها ما ينطبق على تلك الأراضي من قرارات وأحكام.

وحول الوضع في العراق :

- أعرب الاتحاد في بياناته التي تناولت الأوضاع العربية الراهنة عن تأكيد تضامنه مع العراق الشقيق، ومساندته للحفاظ على وحدة العراق أرضاً وشعباً، ودان التدخل الخارجي في شؤونه الداخلية، وشجب التحضيرات الأمريكية لتوجيه ضربة عسكرية إليه. كما طالب برفع الحصار الجائر المفروض عليه. وعندما وقع العدوان على العراق في العشرين من آذار- مارس 2003 ، أصدر الاتحاد بياناً دان فيه العدوان واعتبره مقدمة لاحتلال العراق والسيطرة على نفطه تمهيداً للتحكم بثروات المنطقة وتغيير خارطتها السياسية تحقيقاً للأطماع التوسعية للمحتلين وخدمة لأهداف إسرائيل.

- كذلك تضمن البيان الصادر عن الوفود العربية في سانتياغو (نيسان- ابريل/2003) دعوة إلى إنهاء الاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق ومساندة الشعب العراقي في الحفاظ على استقلاله ووحدة أراضيه وسيادته وإعادة إعمار بلاده.

- وتمكنت الوفود العربية في مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الأخير في سانتياغو ، بدعم من وفود الدول الإسلامية والوفود الإفريقية و الأوروبية المعارضة للحرب ضد العراق من إدراج بند إضافي استعجالي في جدول أعمال المؤتمر حول الوضع في العراق وإصدار قرار يدعو إلى وقف الحرب وإعطاء الدور الأساسي في إعادة تنظيم العراق وإعماره إلى الأمم المتحدة، والحفاظ على وحدة العراق وسيادته .

- وتضامناً مع الكويت حرص الاتحاد دائماً على المطالبة بالكشف عن مصير الأسرى والمفقودين الكويتيين إثر حرب الخليج الثانية، وكان يدعو دائماً إلى إغلاق هذا الملف عن طريق الحوار .

وحول التضامن مع الشقيقتين سورية ولبنان :

- أصدر الاتحاد البرلماني العربي في أيلول-سبتمبر/2002 بياناً يستنكر فيه مناقشة الكونغرس الأمريكي لقانون محاسبة سورية. واعتبر البيان ذلك الإجراء حلقة من حلقات الضغط الذي يمارس ضد سورية لحملها على تغيير سياساتها والتخلي عن ثوابتها القومية .

- وفي الذكرى السادسة لمجزرة قانا التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية في لبنان عام 1996 أصدر الاتحاد بياناً دان فيه مجدداً تلك المجزرة وأعلن تأكيده للتضامن مع الشعب اللبناني.

- كذلك أصدر الاتحاد في أيلول- سبتمبر/2002 بياناً أكد فيه حق لبنان الشقيق في استغلال مياهه وجدد تضامنه مع لبنان ضد التهديدات بشن الحرب عليه التي أطلقها عدد من المسؤولين الإسرائيليين بحجة أن لبنان يستغل مياه نهري الحاصباني والوزاني، وهما نهران لبنانيان .

حول التضامن مع المملكة المغربية الشقيقة:

- أصدر الاتحاد في أواسط تموز-يوليو/2002 بياناً يعرب فيه عن تضامنه مع المغرب الشقيق في نزاعه مع إسبانيا حول جزيرة ليلى. ويستنكر البيان إرسال إسبانيا للسفن الحربية إلى تلك الجزر التي أكد الاتحاد ملكيتها للمغرب وحقه في التصرف بها، ودعا إلى إيجاد حل تفاوضي للأزمة التي نشبت بين البلدين.

- كذلك عمل الاتحاد من خلال مشاركته في المؤتمرات البرلمانية الدولية، وفي مؤتمرات الحوار مع البرلمانات الإفريقية والأوروبية، ومن خلال اللقاءات التي أجراها المسؤولون فيه مع بعض الوفود البرلمانية، والقرارات الصادرة عن مؤتمرات الحوار على الإعراب عن:

- التضامن مع دولة الإمارات العربية المتحدة وتأكيد حقها في الجزر العربية المحتلة الثلاث ودعوة إيران للموافقة على حل الخلاف بالطرق السلمية .

- تأكيد وحدة السودان أرضاً وشعباً وإدانة جميع المحاولات الرامية إلى تفتيت هذا البلد الشقيق.

- كذلك خصصت مجلة الاتحاد الدورية " البرلمان العربي" ثلاثاً من افتتاحياتها للوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة والوضع في العراق. ونشرت المجلة أيضاً جميع البيانات والتصريحات التي صدرت عن البرلمانات والمجالس العربية إزاء مختلف القضايا والأحداث التي شهدتها المنطقة العربية.

4 - العلاقة مع جامعة الدول العربية والمنظمات العربية الأخرى:

أولى الاتحاد البرلماني العربي دائماً اهتماماً خاصاً للعلاقة مع جامعة الدول العربية، باعتبارها المنظمة الأم التي تنسق عمل الحكومات العربية في مختلف المجالات. وأسهم اتفاق التعاون والتنسيق الذي وقع في تشرين الثاني-نوفمبر/ 1996 في تعزيز العلاقات بين المنظمتين الشقيقتين. وقد واصلت الأمانة العامة للاتحاد تعاونها وتنسيقها مع جامعة الدول العربية خلال العام الفائت من خلال :

- تبادل الوثائق والبيانات بين المنظمتين .

- مشاركة ممثل عن الجامعة في أعمال المؤتمر العاشر للاتحاد الذي عقد في الخرطوم (شباط-فبراير/2002) ومشاركة ممثل آخر للجامعة في المؤتمر البرلماني الإفريقي العربي العاشر الذي عقد في أديس أبابا(كانون الثاني-يناير/2003) .

إلا أنه ينبغي القول أن العلاقة بين الاتحاد وجامعة الدول العربية ما تزال دون المستوى المطلوب، بالرغم من أهمية التعاون بين المنظمتين اللتين تمثلان السلطتين التشريعية والتنفيذية في البلدان العربية، ووجود مجالات واسعة للتعاون فيما بينهما. وقد طرحت الأمانة العامة للاتحاد في خطة عملها لهذا العام مهمة العمل على تحسين العلاقة مع جامعة الدول العربية. وسوف تواصل العمل في هذا الاتجاه.

كذلك يولي الاتحاد أهمية كبيرة لعلاقاته مع المنظمات العربية الأخرى التي تتقاطع مهامها وميادين أنشطتها مع مهامه ومجالات نشاطه .

ويجري تبادل الوفود والوثائق مع مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي. وقد تبادل الأمينان العامان للاتحاد يـن الحضور في مؤتمرات كل منهما .

5 - اللقاء العربي الثالث لمنتدى لجان السكان والتنمية في البرلمانات العربية:

شاركت الأمانة العامة للاتحاد، بالتعاون مع الأمانة العامة لمنتدى لجان السكان والتنمية في البرلمانات العربية بتنظيم اللقاء العربي الثالث لهذه اللجان في العاصمة السورية دمشق في

أوائل تشرين الثاني -نوفمبر/2002 .

وقد ناقش اللقاء موضوع :

"قضايا الشباب العرب ودور المرأة العربية في إطار عملية السكان والتنمية"

وألقى الأمين العام للاتحاد كلمة في جلسة الافتتاح نوه فيها بأهمية اللقاء وراهنيته، وبأهمية انعقاده في سورية في تلك الفترة بالذات .

وصدر عن اللقاء بيان ختامي تضمن جملة من التوصيات الهامة الداعية إلى إيلاء مزيد من الاهتمام لدور الشباب والنساء في معالجة قضايا السكان والتنمية . وقد عممت الأمانة العامة للاتحاد البيان الختامي على جميع الشعب الأعضاء ونشرته في مجلة الاتحاد الدورية (العدد 85) .

6 - ورشة العمل لـ" تطوير نموذج للصياغة التشريعية للبرلمانات العربية :"

في أوائل شباط من هذا العام نظم البرنامج الإقليمي لإدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، بالتعاون مع مجلس النواب اللبناني ورشة عمل في بيروت حول :

"تطوير نموذج للصياغة التشريعية للبرلمانات العربية"

وقد وجهت الدعوة إلى الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي للمشاركة في هذه الورشة. إلا أن الأحوال الجوية السيئة وانقطاع الطريق بين دمشق وبيروت في فترة انعقاد هذه الورشة حال دون مشاركة الأمين العام المساعد للاتحاد في هذه الورشة . ولكن كلمة الاتحاد ألقيت بالنيابة في جلسة الافتتاح .

وقد صدر عن الندوة تقرير أشار إلى أن المناقشات فيها قد تمحورت حول المسيرة التشريعية في البلدان العربية ودراسة مصادر وموارد العمل التشريعي وتعزيز المهارات التشريعية والموارد المتاحة.

خامساً - أنشطة الاتحاد على الصعيدين الدولي والإقليمي

1 - العمل داخل الاتحاد البرلماني الدولي:

يشكل العمل داخل الاتحاد البرلماني الدولي مجالاً هاماً من مجالات عمل الاتحاد البرلماني العربي. وخلال الفترة التي انقضت منذ المؤتمر العاشر للاتحاد شارك الاتحاد البرلماني العربي في كل من: المؤتمر السابع بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي الذي عقد في مراكش (آذار- مارس/2002 ، وفي الدورة الحادية والسبعين بعد المائة لمجلس الاتحاد (جنيف/أيلول- سبتمبر/2002) والمؤتمر الثامن بعد المائة (سانتياغو/ نيسان-إبريل/2003) :

مؤتمر مراكش :

كان مؤتمر مراكش هو المؤتمر الثالث للاتحاد البرلماني الدولي الذي يعقد في بلد عربي، بعد مؤتمري القاهرة وعمان. وقد نجحت الوفود العربية بإدراج بند إضافي في جدول أعمال المؤتمر حول الإرهاب ودور البرلمانات في مكافحته ومعالجة أسبابه بهدف الحفاظ على السلم والأمن الدوليين .

كذلك تمكنت الوفود العربية من إنجاح طلب الشعبة المغربية بإدراج بند إضافي استعجالي في جدول أعمال المؤتمر يتعلق بدعم القرار 1397 الصادر عن مجلس الأمن الدولي بتاريخ 2002/3/12 ، والذي يشير للمرة الأولى إلى " ***رؤية منطقة تعيش فيها جنباً إلى جنب دولتان- إسرائيل وفلسطين- ضمن حدود آمنة ومعترف بها .***"

وقد عقدت الوفود البرلمانية العربية اجتماعاً تنسيقياً برئاسة الأستاذ أحمد ابراهيم الطاهر، رئيس الاتحاد، رئيس المجلس الوطني السوداني، واتفقت على مواقف موحدة إزاء القضايا التي يتضمنها جدول أعمال المؤتمر كما قررت:

- توجيه رسالة باسم الاتحاد إلى الدورة الرابعة عشرة للقمة العربية التي التأمت في بيروت في أواخر آذار- مارس/2002، حول مواقف الاتحاد من الأوضاع العربية ،

- إصدار بيان حول الوضع العربي الراهن، لا سيما دعم نضال الشعب الفلسطيني ومساندة انتفاضته.

- إصدار بيان استنكار لقرار مجموعة 12+ في الاتحاد البرلماني الدولي بضم إسرائيل إلى هذه المجموعة.

كذلك اتفقت الوفود العربية على اتخاذ موقف موحد من الإصلاحات التي كان يجري النقاش حولها في مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي. وقررت المجموعة العربية السعي إلى تثبيت القضايا التالية :

أ - إبقاء بند النقاش العام حول الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العالم كبند أساسي دائم في المؤتمرات الدولية .

ب - عدم تحديد عدد أعضاء اللجان الدائمة ، وإبقاء العضوية فيها مفتوحة لجميع اللجان .

ج - تحديد أكثرية الثلثين لقبول بند إضافي استعجالي في جدول أعمال المؤتمر .

د - توسيع دور المجموعات الجغرافية -السياسية في حياة الاتحاد وأنشطته .

الدورة الـ 171 لمجلس الاتحاد البرلماني الدولي في جنيف :

عقدت الوفود البرلمانية العربية المشاركة في دورة جنيف لمجلس الاتحاد (أيلول- سبتمبر/2002) اجتماعاً تشاورياً هاماً ، وقررت إصدار بيان حول الأوضاع العربية الراهنة، لا سيما الوضع في فلسطين المحتلة والوضع في العراق الذي كانت التهديدات الأمريكية تتصاعد ضده .

كذلك أكدت الوفود العربية الموقف الذي اتخذته في مراكش بالنسبة لعملية إصلاح الاتحاد . ولعبت الوفود العربية دوراً هاماً في إنجاح المرشح التشيلي (السيد بايز) لمنصب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي في مواجهة المرشح الناميبي (السيد جيتندبرو) .

وبالتعاون بين المجموعتين الإفريقية والعربية تم إنجاح السيد شعيب المنصوري (من الجماهيرية العربية الليبية) عضواً في اللجنة التنفيذية للاتحاد. (ويؤسفني أن أقول بأن السيد المنصوري لم يتمكن من ممارسة مهمته كعضو في اللجنة التنفيذية لأنه قد توفى قبل أيام قليلة من مؤتمر سانتياغو الأخير- وأرجو أن تسمحوا لي أن أتقدم من الأخوة في مؤتمر الشعب العام باسم هذا المجلس، وباسم الأمانة العامة للاتحاد بأحر التعازي سائلاً المولى عزّ وجلّ أن يتغمد الفقيد الراحل بواسع رحمته، وأن يسكنه فسيح جناته، وأن يلهم أهله وذويه ورفاقه الصبر والسلوان، وإنا لله وإنا اليه راجعون "

مؤتمر سانتياغو :

شاركت في أعمال مؤتمر سانتياغو وفود تمثل البرلمانات والمجالس العربية في15 بلداً.

وكان نشاط الوفود العربية في المؤتمر هاماً وملحوظاً:

- فقد نجحت الوفود العربية - بعد معركة حامية من إدراج بند إضافي استعجالي حول الوضع في العراق. وتمكنت المجموعة العربية بدعم من المجموعتين الإفريقية ومعظم بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا وعدد من الوفود الأوروبية من إلحاق الهزيمة بالطلب البرتغالي (الذي هو بالأصل طلب بريطاني). وقد لعب التعاون العربي مع وفود الأرجنتين وإندونيسيا والتوصل إلى صيغة موحدة للبند دوراً هاماً في النجاح. كما كان النشاط العربي في الاتصال بالوفود لإقناعها بالصيغة الموحدة، أمراً ملحوظاً. وقد أقر المؤتمر هذا البند بأكثرية

1105 أصوات مقابل 430 صوتاً للطلب البرتغالي.

– كذلك تمكنت المجموعة العربية من الحصول على منصب النائب الأول لرئيس اللجنة الدائمة حول السلام والأمن الدوليين (وهو السيد سليمان حداد، رئيس لجنة الشؤون العربية والخارجية في مجلس الشعب السوري) .

– وساندت المجموعة العربية طلب مجلس الشورى السعودي بالانتساب إلى الاتحاد البرلماني الدولي، وأقر مجلس الاتحاد في دورته الـ 172 في سانتياغو قبول الطلب. وإنني اغتنم هذه المناسبة لأهنئ الأخوة في مجلس الشورى السعودي بهذا النجاح. وإني على ثقة بأن تواجدهم في الاتحاد البرلماني الدولي سيزيد من ثقل المجموعة العربية وفاعليتها.

– أقر مجلس الاتحاد في سانتياغو الإصلاحات الجديدة في هيكل وأسلوب عمل الاتحاد البرلماني الدولي . وأدخلت التعديلات المناسبة على كل من النظام الأساسي واللائحة الداخلية للاتحاد. ويمكن القول أن ثلاثة من أربعة طلبات سعت المجموعة العربية إلى إدخالها والإبقاء عليها قد تم تمريرها، وهي:

إبقاء عضوية اللجان مفتوحة لجميع الأعضاء – زيادة دور المجموعات الجغرافية السياسية – واعتماد أكثرية الثلثين لإدراج بند إضافي استعجالي. أما الإبقاء على بند المناقشة العامة حول الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العالم فلم يقيض له النجاح. ومن المهم الآن التركيز على عمل اللجان الدائمة ومناقشاتها لأنها أصبحت الميدان الأساسي للمداولات.

2 – الحوار البرلماني الإفريقي – العربي:

يكتسب تعزيز العلاقات البرلمانية العربية – الإفريقية، على المستويين الحكومي والبرلماني أهمية خاصة في ظل المتغيرات التي يشهدها العالم اليوم. ويسهم التعاون بين البرلمانات العربية والإفريقية، الذي يجري من خلال عملية الحوار البرلماني العربي – الإفريقي، دوراً بارزاً في تعزيز تلك العلاقات. ومن هذا المنطلق تتابع الأمانة العامة للاتحاد تعاونها مع الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الإفريقي لتحسين العمل في إطار هذا الحوار وتوسيع مجالات نشاطه.

أ – اجتماع لجنة المتابعة:

في الثاني والعشرين من تشرين الأول /أكتوبر/ من العام الماضي 2002، وعلى هامش اجتماعات المؤتمر الخامس والعشرين للاتحاد البرلماني الإفريقي الذي عقد في الخرطوم، عقدت لجنة المتابعة المنبثقة عن المؤتمر البرلماني الإفريقي – العربي التاسع اجتماعها الثاني. وناقشت اللجنة جدول أعمال تضمن تقريراً من الأمانتين العامتين لكل من الاتحاد البرلماني العربي والاتحاد البرلماني الإفريقي حول الأنشطة المشتركة وتنفيذ مقررات المؤتمر البرلماني الإفريقي – العربي التاسع الذي عقد في تونس، وكذلك التحضيرات للمؤتمر العاشر الذي تم الاتفاق على عقده في العاصمة الإثيوبية (أديس أبابا) في الفترة من 8 – 10/ يناير – كانون الثاني من عام 2003.

ووضعت اللجنة مشروع جدول أعمال المؤتمر.

ب – المؤتمر البرلماني الإفريقي العربي العاشر:

انعقد المؤتمر البرلماني الإفريقي – العربي العاشر في أديس أبابا بحضور ممثلين عن 33 برلماناً إفريقياً وعربياً، وممثلين عن سبع منظمات عربية وإفريقية بصفة مراقب. وناقش المؤتمر، فضلاً عن المسائل الإجرائية المعتادة البنود التالية:

- تبادل الآراء حول الأوضاع السياسية

والاقتصادية والاجتماعية في العالم.

• التعاون الإفريقي – العربي من أجل:

أ – وقف حرب إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني وتوفير الحماية الدولية له.

ب – دعم الجهود الدولية والإقليمية المبذولة لإيجاد حل للمسألة العراقية عن طريق الأمم المتحدة.

ج – مساندة التحولات الجارية في إفريقيا نحو الوحدة والتكامل السياسي والاقتصادي.

• هجرة الأدمغة من البلدان الإفريقية والعربية وعواقبها.

• التعاون بين الاتحادين في مؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي:

أ – توحيد الموقف من قضية إصلاح الاتحاد البرلماني الدولي.

ب – اقتراحات عملية لتحسين التعاون والتنسيق بين الوفود البرلمانية الإفريقية والعربية.

• تشكيل لجنة المتابعة الجديدة.

• تحديد مكان وموعد المؤتمر البرلماني الإفريقي – العربي الحادي عشر.

كان مؤتمر أديس أبابا من أوسع المؤتمرات تمثيلاً. وصدر عن المؤتمر بيان ختامي تضمن وجهات نظر البرلمانيين الأفارقة والعرب حول مختلف القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية وقضايا التعاون البرلماني بين الاتحادين الإفريقي والعربي في إطار الشراكة الاقتصادية الشاملة العربية –الإفريقية من خلال بلورة شكل لهذه الشراكة يبنى على أساس تشابك المصالح وتأمين الاستقرار والديمقراطية وحقوق الإنسان في مفهومها المتكامل والشامل. ووضع المؤتمر آلية جديدة للمتابعة وكلف الأمانتين العامتين بإجراء الاتصالات لتحديد مكان وموعد انعقاد المؤتمر الحادي عشر القادم في أحد البلدان العربية.

ولا يسعني هنا إلا أن أشير إلى أن التعاون بين الاتحادين البرلمانيين الإفريقي والعربي يزداد رسوخاً وتطوراً، وهو الأكثر استقراراً في علاقات الاتحاد الإقليمية. ومن المؤمل أن يتحسن التعاون ويرتفع إلى مستويات أكبر بعد تسلم الزميل عبد القادر عبد الله (من السودان) منصب الأمين العام للاتحاد البرلماني الإفريقي منذ بداية هذا العام، خلفاً للسيد إبراهيم فال، الأمين العام السابق (من السنغال) الذي توفاه الله في شهر أب / أغسطس / عام 2002. وسوف تحرص الأمانة العامة للاتحاد على بذل كل الجهود لكي يعطي الحوار مع الأشقاء الأفارقة الثمار المرجوة.

3 – الحوار البرلماني العربي – الأوروبي:

تجري عملية الحوار مع أوروبا الغربية من خلال قناتين:

الأولى: من خلال التعاون مع الرابطة البرلمانية للتعاون العربي – الأوروبي التي تأسست عام 1974 وتضم عدة مئات من البرلمانيين الأصدقاء للعرب في مختلف دول الاتحاد الأوروبي. واعتاد الاتحاد على عقد مؤتمر سنوي للحوار مع ممثلي الشعب الأعضاء في الرابطة مرة في إحدى العواصم العربية ومرة في إحدى العواصم الأوروبية.

الثانية :التعاون مع البرلمان الأوروبي. وقد نجح الاتحاد خلال السنوات السابقة في تنظيم لقاءات دورية سنوية مع ممثلين عن البرلمان الأوروبي نوقشت فيها قضايا سياسية واقتصادية وثقافية تهم الجانبين العربي والأوروبي. كذلك أقام الاتحاد اتصالات مع الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا.

بالنسبة للقناة الأولى، وأعني العلاقة مع الرابطة البرلمانية نظم الاتحاد، بالتنسيق مع الرابطة، خلال شهر حزيران – يونيو/2002 الاجتماع السنوي الاعتيادي في العاصمة البلجيكية بروكسل. شاركت في الاجتماع وفود

برلمانية من 16 برلمانياً عربياً و13 شعبة برلمانية من الشعب الوطنية للرابطة، بالإضافة إلى ممثلين عن المفوضية الأوروبية ومنظمة الأونروا، واتحاد أوروبا الغربية بصفة ملاحظين.

ناقش المؤتمر جدول أعمال تضمن البنود الآتية:

1- التعاون السياسي

. عملية السلام الشامل في الشرق الأوسط.

. آفاق الحصار المفروض على العراق وضرورة احترام الشرعية الدولية لضمان الاستقرار في منطقة الخليج.

2- التعاون الاقتصادي والثقافي

. هجرات السكان في المنطقة الأوروبية - العربية

. تحسين الاتفاقيات المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والتعاون الثقافي بين الدول الأوروبية والعربية

وقد أصدر المؤتمر في نهاية أعماله بياناً ختامياً جسد القضايا الأساسية التي اتفق عليها المشتركون في المؤتمر فيما يتعلق ببنود جدول الأعمال. (وقد عممت الأمانة العامة للاتحاد البيان الختامي على جميع الشعب الأعضاء، ونشرته في مجلة الاتحاد الدورية، وهو متوفر في موقع الاتحاد على الانترنيت. ومن المستجدات في آلية تنظيم هذا الحوار إقرار المؤتمر إنشاء لجنة متابعة للحوار تتألف من ستة أعضاء: عضوان برلمانيان من كل جانب، بالإضافة إلى الأمينين العامين لكل من الاتحاد والرابطة. ومهمة هذه اللجنة العمل على تنفيذ توصيات اجتماعات الحوار، ومتابعة تطورات الوضع في الشرق الأوسط بين كل اجتماعين للحوار واتخاذ المواقف الموحدة إزاء تلك التطورات، والتحضير للاجتماع التالي، وتقديم اقتراحات حول تكريم الرواد الأوائل لهذا الحوار.

وحسب مبدأ التناوب من المفروض أن يعقد الاجتماع الدوري القادم للحوار في أحد البلدان العربية في النصف الثاني من هذا العام. وقد أدرج هذا الموضوع في جدول أعمال مجلسنا هذا وفي خطة عمل الاتحاد لهذا العام لمناقشته في هذه الدورة.

3 - العلاقة مع اتحاد برلمانات الدول الإسلامية:

تتواصل و تتنامى العلاقة مع اتحاد برلمانات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وتتجسد هذه العلاقة من خلال تبادل الوثائق وتبادل الحضور في مؤتمرات كل من الاتحادين. وقد شارك ممثل عن هذا الاتحاد الشقيق في أعمال المؤتمر العاشر للاتحاد البرلماني العربي وفي الدورة الطارئة الحادية والأربعين لمجلس الاتحاد التي عقدت في بغداد في آب/أغسطس عام 2002. وشارك الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي في اجتماع مجلس اتحاد برلمانات الدول الإسلامية الذي عقد في ياوندي بالكاميرون. ويجري تبادل الآراء والتنسيق بين الأمانتين العامتين للاتحادين في المؤتمرات البرلمانية الدولية.

4 - العلاقات مع البرلمانات والمنظمات الأخرى:

أدرجت الأمانة العامة في خطة عملها للعام الماضي التي أقرها مجلس الاتحاد في دورته الأربعين العادية في الخرطوم (شباط - فبراير - 2002) برنامجاً للقيام بزيارات إلى عدد من بلدان أمريكا اللاتينية وتنظيم لقاء مع البرلمان الأوروبي. ويؤسفني أن أقول أن تأخر ردود المنظمات التي تم الاتصال بها، بالإضافة إلى الأوضاع المتوترة التي عاشتها منطقتنا، وما تزال تعيش تحت وطأتها، وضرورة متابعة هذه الأحداث يومياً قد حال دون تنفيذ تلك

المهمات، التي سنواصل العمل من أجل تحقيقها في أقرب أجل ممكن، إن شاء الله.

السيد الرئيس،

الأخوات والأخوة أعضاء المجلس،

كان ذلك عرضاً موجزاً للوضع في الاتحاد البرلماني العربي والأنشطة التي قام بها خلال العام المنصرم. وإنني إذ أضع بين أيديكم هذا التقرير، فإنني واثق أنه سيغتني بمناقشاتكم وملاحظاتكم التي سوف تؤخذ بعين الاعتبار عند تنفيذ برامج عمل الاتحاد المقبلة.

ولابد لي أن أتقدم، بهذه المناسبة، إلى الأستاذ أحمد إبراهيم الطاهر، رئيس المجلس الوطني السوداني، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، بوافر الشكر والامتنان على ما لقيته منه من مساعدة وتوجيه ومتابعة جادة لأنشطة الاتحاد كافة، الأمر الذي كان حافزاً لنا في الأمانة العامة للاتحاد على بذل المزيد من الجهد لتحقيق المهام المناطة بنا.

كذلك يتوجه شكري إلى جميع الأخوة رؤساء الشعب البرلمانية الشقيقة الذين كان لتعاونهم مع الأمانة العامة ودعمهم لأنشطة الاتحاد فضل كبير في تمكين الأمانة العامة من متابعة عملها في أفضل الظروف.

و لا يفوتني أيضاً أن أشير إلى عمل جهاز الأمانة العامة وكادراتها الذين كانوا على مستوى الثقة التي أنيطت بهم، وأبدوا إخلاصاً وتفانياً في العمل وشعوراً رفيعاً بالمسؤولية.

وأود أخيراً أن أؤكد لجميع الأخوة رؤساء وأعضاء الوفود المشاركة في أعمال هذه الدورة أن الأمانة العامة للاتحاد سوف تواصل عملها بنفس الإخلاص والتفاني، وسوف تكون دائماً مجندة لتحقيق أهداف الاتحاد وتنفيذ قرارات هيئاته بأفضل صورة ممكنة.

شكراً لإصغائكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

❑ ❑ ❑

البند 5 من جدول الأعمال

مذكرة الأمانة العامة للاتحاد حول : « البرلمان العربي الموحد » اقتراحات عملية لتنفيذ

أولى الاتحاد البرلماني العربي اهتماما كبيرا لموضوع إقامة البرلمان العربي الموحد منذ طرحت هذه الفكرة في رحاب الاتحاد لأول مرة في عام 1983 . وقد نظم الاتحاد ثلاث ندوات برلمانية انعقدت على التوالي في عام 1983 (في بغداد) وعام 1986 (في عمّان) وعام 1999 (في بيروت) بهدف دراسة هذه الفكرة وإخراجها إلى حيّز الوجود. وطرحت الفكرة مجددا في جدول أعمال المؤتمر العاشر للاتحاد البرلماني العربي الذي عقد في الخرطوم في شباط (فبراير) 2002 ، واتخذ المؤتمر قرارا تضمن الفقرات الإجرائية الست التالية:

1- يدعو بقوة إلى إقامة البرلمان العربي الموحد واتخاذ جميع المبادرات و الخطوات السياسية والتشريعية اللازمة لتحقيق هذا الهدف القومي الكبير.

2- يؤكد مجدداً اعتبار الاتحاد البرلماني العربي نواة للبرلمان العربي الموحد.

3- يحث جميع الشعب الأعضاء في الاتحاد على صياغة أفكارها و مقترحاتها حول هذا الموضوع خلال فترة لا تتجاوز الثلاثة أشهر بعد المؤتمر الحالي للاتحاد ، وتزويد الأمانة العامة للاتحاد بهذه الأفكار والمقترحات.

4- يدعو إلى عقد اجتماع مشترك لكل من اللجنة القانونية ولجنة الشؤون السياسية والبرلمانية في الاتحاد لدراسة المقترحات الواردة من الشعب ووضع مشروع عملي لإقامة البرلمان الموحد لعرضه على الدورة القادمة لمجلس الاتحاد ، أو على المؤتمر الحادي عشر على أبعد تقدير.

5- الموافقة من حيث المبدأ على القيام بدراسة لإطلاق تسمية " البرلماني العربي " على الاتحاد البرلماني العربي ، وفقا للأهداف والاختصاصات المنصوص عنها في ميثاق الاتحاد وأنظمته، على أن تتم دراسة هذا التعديل في الاجتماع المقترح للجنة القانونية في الاتحاد ، وأخذ رأي الشعب البرلمانية الأعضاء ، وأن تعرض على أول جلسة لمجلس الاتحاد البرلماني العربي.

6- يدعو جامعة الدول العربية إلى العمل على وضع اتفاقية دولية بين الدول العربية من أجل إقامة البرلمان العربي الموحد، بما لا يتعارض مع دساتير الدول العربية.

بعد فترة وجيزة من انعقاد المؤتمر العاشر وتنفيذا لقرار المؤتمر العاشر حول هذا الموضوع وجهت الأمانة العامة للاتحاد تعميما إلى جميع الشعب الأعضاء طلبت فيه إرسال مقترحاتها حول البرلمان العربي الموحد وكيفية إقامته، وذلك تمهيدا لعقد الاجتماع المشترك للجنتين القانونية والسياسية ـ البرلمانية في الاتحاد. إلا أن الأمانة العامة لم تتلق حتى الآن إلا مشروعا واحدا بعثت به مشكورة الشعبة اليمنية الشقيقة تضمن صياغة قانونية لمشروع النظام الأساسي للبرلمان العربي الموحد ، ومشروع وثيقة إنشائه و إعلانه .

وفي 18/ كانون الثاني-يناير من هذا العام، تلقت الأمانة العامة للاتحاد من الشعبة المصرية الشقيقة رسالة تقترح فيها إدراج بند إضافي في جدول أعمال الدورة القادمة (الحالية) لمجلس الاتحاد البرلماني العربي حول :

"تحويل الاتحاد البرلماني العربي إلى البرلمان العربي"

وبتاريخ 28 يناير-كانون الثاني/2003 ألحقت الشعبة المصرية طلبها بمذكرة إيضاحية حول الأسباب الموجبة لتحويل اسم الاتحاد.

وكان المؤتمر العاشر للاتحاد قد وافق من حيث المبدأ على دراسة تغيير اسم الاتحاد إلى " البرلمان العربي" ***(الفقرة 5 من القرار 16 /مؤ 10)*** على أن تتم دراسة هذا التعديل في الاجتماع المشترك المقترح للجنتين القانونية والسياسية ـ البرلمانية.

ونظرا لأن تغيير اسم الاتحاد يتطلب إجراء تعديل في ميثاق الاتحاد الأمر الذي يتطلب عرضه على مؤتمر الاتحاد، باعتباره الهيئة التي لها حق تعديل الميثاق ، فإن الأمانة العامة للاتحاد تقترح:

إعادة تأكيد قرار المؤتمر العاشر المتعلق بالخطوات التنفيذية لإقامة البرلمان العربي الموحد ، على أن يجري الاجتماع المشترك للجنتين القانونية والسياسية ـ البرلمانية (الوارد في الفقرة الإجرائية 4 من القرار) في موعد أقصاه نهاية شهر كانون الأول ـ ديسمبر ـ من هذا العام لوضع مشروع متكامل " للبرلمان العربي الموحد " أو " البرلمان العربي " مع مشروع تعديلات مناسبة لميثاق الاتحاد ونظامه الداخلي يعرض على المؤتمر الحادي عشر للاتحاد الذي من المفروض أن يعقد في شباط / فبراير من العام القادم 2004 لمناقشته و إقراره.

والأمر معروض على المجلس.

❑ ❑ ❑

البند 6 من جدول الأعمال

مذكرة الأمانة العامة للاتحاد حول :
النشاط الدولي و الإقليمي للاتحاد البرلماني العربي :
– داخل الاتحاد البرلماني الدولي
– التعاون البرلماني العربي – الإفريقي
– الحوار البرلماني العربي – الأوروبي

أولاً – نشاط الاتحاد داخل الاتحاد البرلماني الدولي :

بعد عامين من الاجتماعات المكثفة والمناقشات وصلت عملية الاصلاح في الاتحاد البرلماني الدولي إلى نهايتها ، وأجريت التعديلات اللازمة في النظام الأساسي واللائحة الداخلية للاتحاد لاستيعاب الاصلاحات التي أقرها مجلس الاتحاد بصورة نهائية في دورته الأخيرة في سانتياغو . ومنذ الآن سيتركز عمل الاتحاد ومناقشاته في اللجان الثلاث الدائمة التي تم تشكيل مكاتبها في سانتياغو أيضاً . وفي الدورة التاسعة بعد المائة لمجلس الاتحاد البرلماني الدولي (وهذه هي التسمية الجديدة لما كان يسمى المؤتمر سابقاً) وكذلك في اجتماعات المجلس الحاكم (وهي التسمية الجديدة لمجلس الاتحاد) ستناقش بعض القضايا الهامة التي تتطلب موقفاً عربياً موحداً:

1 – التحضير للمؤتمر الثاني لرؤساء البرلمانات الوطنية:

في آب أغسطس 2000 انعقد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك المؤتمر الأول لرؤساء البرلمانات الوطنية . وأصدر المؤتمر اعلاناً أكد ضرورة توفير بعد برلماني للتعاون الدولي، و دعا البرلمانات إلى تحمل المزيد من المسؤولية فيما يتعلق بتحسين العلاقات الدولية . ومع تعزز العلاقات بين الأمم المتحدة و الاتحاد البرلماني الدولي و تنامي الاتجاهات الداعية إلى تحسين هذه العلاقات و تطويرها لدى ممثلي الجانبين ، خاصة بعد حصول الاتحاد البرلماني الدولي على وضع عضو ملاحظ في الأمم المتحدة ، منذ تشرين الثاني – نوفمبر / 2002 ، فإن اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي اقترحت أن ينشئ الاتحاد آلية متابعة خاصة به تعنى بمتابعة تنفيذ التوصيات التي تضمنها الإعلان الصادر عن رؤساء البرلمانات الوطنية ، وتعمل في الوقت نفسه للتحضير لعقد المؤتمر الثاني لرؤساء البرلمانات الوطنية عام 2005 . وبلورت اللجنة التنفيذية اقتراحها في تشكيل لجنة تحضيرية تتكون من رؤساء البرلمانات وبعض أعضاء اللجنة التنفيذية . وسوف يتم تشكيل هذه اللجنة في الدورة الثالثة و السبعين بعد المائة لمجلس الاتحاد التي ستنعقد في جنيف في تشرين أول – أكتوبر

القادم. وحددت اللجنة التنفيذية لهذه اللجنة مهمتين أساسيتين:

أ. تقديم الاقتراحات وتقييم الأنشطة التي سيقوم بها الاتحاد البرلماني الدولي خلال العامين القادمين ، خاصة ما يتعلق بأنشطة البرلمانات الوطنية في تنفيذ توصيات المؤتمر الأول لرؤساء البرلمانات الوطنية ، ولاسيما التوصيات المتعلقة بعملية التنمية.

ب. التحضير للمؤتمر الثاني لرؤساء البرلمانات الوطنية المقترح عقده في عام 2005 . وسوف تطرح هذه المسألة في اجتماع المجلس الحاكم للاتحاد في جنيف . ومن المفيد أن يكون للمجموعة العربية في الاتحاد رأي واضح في هذه المسألة.

2 – انتخابات تكميلية للجنة التنفيذية :

ستجري في دورة جنيف الثالثة و السبعين بعد المائة للمجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي انتخابات تكميلية إلى اللجنة التنفيذية . وما يهم المجموعة العربية هو الانتخاب الذي سيجري لملء المقعد الذي شغر بوفاة المغفور له المرحوم شعيب المنصوري (عضو مؤتمر الشعب العام في الجماهيرية العربية الليبية الشقيقة) الذي توفاه الله قبل يومين من انعقاد مؤتمر سانتياغو . وكان المرحوم المنصوري قد انتخب لعضوية اللجنة التنفيذية للاتحاد في اجتماع جنيف الماضي في أيلول / سبتمبر م 2002 ، ممثلاً عن المجموعة الإفريقية وبدعم من المجموعة العربية . ووفقاً للنص الجديد للمادة الخامسة من النظام الأساسي المعدل للاتحاد سوف يتم في دورة جنيف القادمة (تشرين أول – أكتوبر – 2003) انتخاب بديل عن المرحوم المنصوري . فإذا انتخب عضو من نفس البرلمان (مؤتمر الشعب العام) سيكمل العضو المنتخب المدة الباقية وهي ثلاث سنوات. أما إذا كان العضو الذي سينتخب من برلمان آخر فإنه يمارس عمله في اللجنة التنفيذية لفترة كاملة (أربع سنوات) .

وترى الأمانة العامة للاتحاد دعم ترشيح عضو جديد من الجماهيرية لملء المقعد الشاغر، و التنسيق في ذلك مع المجموعة الإفريقية.

3 – اختيار موضوع للمناقشة في الدورة العاشرة بعد المائة لمجلس الاتحاد:

حسب التعديلات الجديدة في النظام الأساسي، فإن مجلس الاتحاد سيجري خلال الدورة الأولى التي يعقدها كل عام (دورة الربيع) مناقشة عامة حول موضوع عام يحدده المجلس في دورته السابقة[3]. (وهذا هو البديل لبند المناقشة العامة الذي كان معمولاً به في الماضي) وسوف يقوم المجلس التاسع بعد المائة الذي سيلتئم في جنيف (أواخر أيلول – سبتمبر 2003) باختيار الموضوع العام الذي سيناقشه المجلس في دورته العاشرة بعد المائة (لندن – ربيع 2004) . وترى الأمانة العامة للاتحاد أن تقدم المجموعة العربية اقتراحاً بهذا الشأن .

4 – اجتماع ممثلي الأطراف المشاركة في عملية الأمن و السلام في حوض المتوسط:

تنفيذاً للتوصية التي اتخذها الاجتماع الحادي و العشرون لممثلي الأطراف المشاركة في عملية الأمن والسلام في حوض المتوسط الذي انعقد في سانتياغو ، سيجري في جنيف (أواخر أيلول – 2003) اجتماع موسع للجنة التنسيق مفتوح لجميع الأعضاء للبحث في مسألتين هامتين :

الأولى :

مستقبل عملية الأمن و التعاون في حوض المتوسط من جانبها البرلماني ، وخصوصاً الموقف من تشكيل الجمعية البرلمانية لدول حوض المتوسط.

الثانية :

التوصل إلى اقتراحات ملموسة لوضع برنامج عمل فعال للنشاطات المستقبلية لعملية

الأمن و التعاون في حوض المتوسط .وتقترح الأمانة العامة للاتحاد أن يعقد ممثلو البلدان العربية المتوسطية لقاء على هامش أعمال الدورة 43 لمجلس الاتحاد للإتفاق على موقف موحد يعرض على مجلس الاتحاد ، ومن ثم يعرض أثناء اجتماع جنيف القادم[1].

ثانياً – التعاون البرلماني العربي – الإفريقي

في يناير – كانون الثاني – من هذا العام 2003 انعقد في العاصمة الإثيوبية – أديس أبابا – المؤتمر البرلماني الإفريقي – العربي العاشر. وقد ناقش المؤتمر جملة من القضايا السياسية والاقتصادية والبرلمانية التي تهم الطرفين الإفريقي والعربي، وأصدر حولها القرارات المناسبة التي قامت الأمانة العامة للاتحاد بتعميمها على جميع الشعب الأعضاء .

ولما كان التعاون البرلماني الإفريقي العربي يشكل ميداناً هاماً من ميادين النشاط الإقليمي والدولي للاتحاد البرلماني العربي ، فإن الأمانة العامة توليه اهتماماً خاصاً.

وحسب النظام الأساسي فإن المؤتمر القادم (الحادي عشر) للحوار البرلماني العربي – الإفريقي سوف يعقد عام 2004 في إحدى البلدان العربية، تطبيقاً لمبدأ التناوب . كذلك ينبغي أن يسبق انعقاد المؤتمر عقد اجتماع للجنة المتابعة المنبثقة عن المؤتمر والتي تضم سبعة أعضاء يمثلون الجانب العربي وسبعة يمثلون الجانب الإفريقي، بالإضافة إلى ممثلي الأمانتين العامتين للاتحاديين.

وتطبيقاً لمبدأ التناوب في عقد المؤتمرات واجتماعات لجنة المتابعة (اجتماعان في السنة) فإن المطلوب من الاتحاد البرلماني العربي:

أ. تحديد إحدى العواصم العربية لعقد المؤتمر الحادي عشر للحوار البرلماني الإفريقي – العربي خلال عام 2004.

ب. توفير مكان لعقد الاجتماع الأول للجنة المتابعة في النصف الثاني من هذا العام 2003 في إحدى البلدان العربية أيضاً.

وتأمل الأمانة العامة للاتحاد أن تتلقى من الشعب الشقيقة خلال انعقاد هذه الدورة عروضاً لعقد هذين اللقاءين.

ثالثاً – الحوار البرلماني العربي – الأوروبي

احتضنت العاصمة البلجيكية (بروكسل) في حزيران – يونيو – من العام الماضي 2002 الاجتماع السنوي للحوار البرلماني العربي – الأوروبي، الذي يتم بالتنسيق بين الاتحاد البرلماني العربي والرابطة البرلمانية للتعاون العربي – الأوروبي. ونظراً للأهمية التي تكتسبها مواصلة هذا الحوار وتطويره بالنسبة للقضايا العربية في ظل الأوضاع الدولية المستجدة، وعملاً بمبدأ التناوب في عقد مؤتمرات الحوار البرلماني العربي – الأوروبي بين العواصم العربية والأوروبية، فإن توفير مكان لانعقاد المؤتمر السنوي لهذا الحوار خلال هذا العام تقع على عائق الاتحاد البرلماني.

وتأمل الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي أن تعرب إحدى الشعب العربية عن استعدادها لتنظيم هذا المؤتمر في بلدها خلال النصف الثاني من هذا العام 2003.

والأمر معروض على المجلس.

---

[1] ملاحظة هامة : تشارك المجموعة العربية في عملية الأمن والتعاون في حوض المتوسط من خلال بلامانات كل من : الأردن – تونس – الجزائر – سورية – فلسطين – لبنان – الجماهيرية العربية الليبية – مصر – المغرب – والاتحاد البرلماني العربي.
وتضم لجنة تنسيق ممثلي خمسة بلدان عربية هي : تونس – الجزائر – سورية – مصر – المغرب.

البند 7 / مج 43

مذكرة الأمانة العامة حول
مشروع خطة عمل الاتحاد البرلماني العربي
لعام 2003

البند 7 / مج 43

مذكرة الأمانة العامة للاتحاد حول مشروع خطة عمل الاتحاد البرلماني العربي لعام 2003

تهدف هذه المذكرة إلى تقديم عرض للأنشطة التي سيقوم بها الاتحاد البرلماني العربي خلال عام 2003 على جميع الأصعدة : الداخلي ، والعربي ، والدولي . وينطلق مشروع الخطة من الاعتبارين الأساسين التاليين :

أولاً : توفير الشروط اللازمة لاستمرار الأنشطة السابقة والوفاء بالالتزامات المترتبة على الاتحاد في مختلف ميادين النشاط ، من جهة ، وفي العلاقات مع المنظمات والهيئة البرلمانية الإقليمية والدولية التي يتعامل معها الاتحاد ، من جهة أخرى .

ثانياً : العمل على تنفيذ مقررات الدورات السابقة لمجلس الاتحاد لاسيما مقررات الدورة الأربعين لمجلس الاتحاد ومقررات المؤتمر العاشر (الخرطوم – شباط – فبراير 2001) وتوجيهات رئيس الاتحاد ، وكذلك مقررات الدورة الثالثة والأربعون الحالية لمجلس الاتحاد .

ثالثا – الأخذ بعين الاعتبار التطورات الأخيرة على الساحتين العربية والدولية وتأثيراتها المباشرة على الأوضاع العربية وعلى أنشطة الاتحاد ومواقفه.

أولاً – أنشطة الاتحاد على الصعيد الداخلي

1 – المقر الجديد للاتحاد

أ – متابعة عملية بناء المقر الدائم للاتحاد البرلماني العربي بدمشق ، بالتعاون مع الشعبة البرلمانية السورية ، و السعي إلى الانتهاء من وضع المخطط التنفيذي للبناء و المباشرة بالتنفيذ.

ب – حث الشعب الأعضاء على استكمال تسديد مساهماتها المالية في ميزانية بناء المقر.

2 – العلاقة مع رئاسة الاتحاد :

الحرص على استمرار العلاقة البناءة والمتفاعلة بين رئاسة الاتحاد والأمانة العامة في جميع المجالات وتعزيزها لا سيما من خلال :

- التشاور مع رئاسة الاتحاد حول وضع برنامج تنفيذي لمقررات الدورة الثالثة والأربعين الحالية لمجلس الاتحاد يحدد آلية وضع هذه القرارات موضع التنفيذ .

- إطلاع رئاسة الاتحاد أولاً بأول على ما تقوم به الأمانة العامة للاتحاد من أنشطة ومبادرات لتنفيذ مقررات مجالس الاتحاد ومؤتمراته ، والتشاور مع سعادة رئيس الاتحاد حول سائر القضايا المستجدة التي تتطلب تحديد موقف للاتحاد ، والعمل وفق توجيهاتها .

- العمل على تحديد أسس موضوعية يتم الارتكاز إليها عندما تقتضي الأحداث الدولية والضرورة من الاتحاد البرلماني العربي اتخاذ مواقف بإصدار بيانات أو تصريحات أو غيرها.

3– العلاقة مع الشعب الأعضاء :

الاستمرار في تعزيز العلاقة بين الشعب الأعضاء والأمانة العامة للاتحاد ، خاصة فيما يتعلق بـ :

أ. حث الشعب الأعضاء على تزويد الأمانة العامة بمعلومات عن أنشطتها والتطورات التي تجري فيها والمبادرات التي تتخذها في إطار تنفيذ مقررات دورات مجالس الاتحاد ومؤتمراته ، وذلك وفقاً لأحكام المادتين 8 و 13 من ميثاق الاتحاد .

ب. العمل على توسيع مشاركة الشعب الأعضاء في أنشطة الاتحاد المختلفة .

ج. وضع برنامج لتنشيط عمل اللجان الدائمة المختصة ، لا سيما لجنة القضايا السياسية والبرلمانية واللجنة القانونية .

4– الوضع المالي :

أ. حث الشعب الأعضاء على تسديد مساهماتها المالية في ميزانية الاتحاد لعام 2003 في وقت مبكر من العام ، والإنفاق مع الشعب المدينة على طريقة مناسبة لتسديد متأخراتها في مساهمات السنوات السابقة .

ب. متابعة سياسة ترشيد الإنفاق دون المساس بالالتزامات المترتبة على الاتحاد ، من جهة ، ودون إعاقة تنفيذ المهمات المناطة بالاتحاد ، وفقاً لخطة العمل وقرارات المجلس ، من جهة أخرى .

ج. مواصلة تزويد الشعب الأعضاء بتقرير دوري حول الوضع المالي العـــام فـــي الاتحاد .

5- النشر والإعلام :

أ. متابعة إصدار مجلة الاتحاد الدورية " البرلمان العربي " بشكلها الجديـــد والعمـــل على تحسينها من حيث الشكل والمحتوى ، وحث البرلمانيين العرب علـــى الكتابـــة فيها وتزويدها بالمواد والأخبار .

ب. إصدار نشرة موجزة حديثة للتعريف بالاتحاد البرلماني العربي وأهدافه وأنشـطته باللغات العربية والإنكليزية والفرنسية .

6 – الندوات البرلمانية وملتقيات الخبرات التشريعية:

أ – العمل على تنظيم ندوة برلمانية واحدة على الأقل لمناقشة أحد المواضيع التالية :
- الرؤية البرلمانية للعمل العربي المشترك في ظل النظام العالمي الجديد .
- الإرهاب كظاهرة عالمية : مفهوم الإرهاب – أســـبابه – الوســـائل الناجعـــة لمكافحته .
- حقوق الطفل في البلدان العربية في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل .

ب – تنظيم ملتقى للخبرات التشريعية العربية لبحث موضوع " ***البرلمان العربي الموحـــد*** ودراسة الخطط العملية لإقامته.

ثانيا – أنشطة الاتحاد على الصعيد العربي

1) العمل على تعزيز التضامن العربي و تنقية الأجواء العربية ووضع برنامج ملمـــوس لتحسين مشاركة الاتحاد البرلماني العربي في هذه المهمة القومية الكبيرة .

2) مواصلة دعم نضال الشعب العربي الفلسطيني الشقيق و مساندة انتفاضتـــه الباســـلة بكل الوسائل و الإمكانات المتاحة و متابعة تنفيذ القرارات التي اتخذها الاتحاد بـــهذا الصدد .

3) مساندة العراق الشقيق وحشد جميع الإمكانات العربية لمساعدته.

4) متابعة الأوضاع و التطورات على الساحة العربية و تحديد موقف الاتحاد منها فـــي ضوء قرارات مجالس الاتحاد و مؤتمراته وتوجيهات رئاسة الاتحاد .

5) إيلاء الاهتمام لقضايا إشاعة الديمقراطية و احترام حقـــوق الإنســـان فـــي الوطـــن العربي، و التعاون و التنسيق بين الاتحاد و المنظمات العربية العاملـــة فـــي هـــذا

المجال ، و المشاركة في أنشطتها من أجل تعزيز الحريات العامة و ترسيخ الديمقراطية البرلمانية و التعددية و السياسية في الوطن العربي .

6) تفعيل دور الهيئة البرلمانية للسوق العربية المشتركة و متابعة تنفيذ قراراتها على جميع المستويات ، وفقاً لتوجيهات رئاسة الاتحاد .

7) تعزيز العلاقة مع جامعة الدول العربية و السعي لوضع برنامج عمل مشترك يهدف إلى تنفيذ بنود اتفاق التعاون الموقع بين الجامعة و الاتحاد في تشرين الثاني – نوفمبر 1996 في المجالات التي حددها الاتفاق .

8) متابعة الاتصالات و علاقات التعاون و التنسيق وتبادل الزيارات مع الاتحادات و المنظمات العربية التي تلتقي أهدافها و مجالات عملها مع أهداف الاتحاد و مجالات عمله .

9) العمل على تحسين مستوى مشاركة المرأة البرلمانية في أنشطة الاتحاد و تنشيط عمل لجنة قضايا المرأة في الاتحاد و مواصلة الاحتفال بيوم المرأة العربية في الأول من شباط / فبراير / من كل عام .

10) التعاون مع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية و تقديم المساعدة لها و دعم أنشطتها .

ثالثاً – أنشطة الاتحاد على الصعيدين الدولي و الإقليمي

1 – الاتحاد البرلماني الدولي

أ – المشاركة في أعمال مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الثامن بعد المائة الذي سيعقد في تشيلي في نيسان / أبريل 2003 ،وفي أعمال مجلس الاتحاد البرلماني الدولي الذي سيعقد في جنيف في أيلول / سبتمبر 2003 و إعداد التقارير عن نتائجهما و تنظيم اجتماعين تنسيقيين للوفود العربية المشاركة في أعمالهما .

ب – الإسهام في الاجتماعات النظامية و الأنشطة البرلمانية اللاحقة التي ينظمها الاتحاد البرلماني الدولي و تعميم تقارير عنها على جميع الشعب الأعضاء .

2 – التعاون البرلماني الإفريقي – العربي

أ – التنسيق مع الاتحاد البرلماني الإفريقي لعقد اجتماع للجنة المتابعة المنبثقة عن المؤتمر العاشر الذي عقد في أديس أبابا كانون الثاني / جانفي 2003 في إحدى البلدان العربية.

ب – تلبية الدعوة الموجهة من الاتحاد البرلماني الإفريقي إلى الأمانة العامة للاتحاد للمشاركة في أعمال مؤتمره السادس و العشرين عام 2003 .

ج – تسديد المساعدة المالية السنوية للاتحاد البرلماني الإفريقي .

د – العمل على إجراء المزيد من التنسيق بين الوفود البرلمانية العربية و الإفريقية المشاركة في مؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي .

3 – الحوار البرلماني العربي – الأوروبي

أ – التنسيق مع الأمانة العامة للرابطة البرلمانية للتعاون العربي – الأوروبي لعقد المؤتمر السنوي للحوار البرلماني العربي – الأوروبي في إحدى العواصم العربية ،

ب – متابعة الاتصالات مع البرلمان الأوروبي لتأمين زيارة وفد برلماني عربي إلى مقر البرلمان الأوروبي للاتفاق على صيغة جديدة لاستئناف العلاقة معه ووضع آلية لضمان استمرار تلك العلاقة

4 – العلاقات مع البرلمانات و المنظمات الأخرى

أ – السعي لإقامة علاقة مع الكونغرس الأمريكي و ترتيب لقاء أولي لهذه الغاية .

ب – تعزيز العلاقة مع اتحاد برلمانات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي و المشاركة في أنشطته و تنسيق مواقف إلبرلمانات العربية الأعضاء فيه .

ج – تعزيز العلاقات مع برلمان أمريكا اللاتينية و التنسيق معه من أجل تحقيق زيارة وفد برلماني عربي إلى عدد من بلدان أمريكا اللاتينية خلال عام 2002 .

و الأمر معروض على المجلس

البند 8-أ / مج 43

مذكرة الأمانة العامة حول :
تنفيذ موازنة الاتحاد عن
الدورة المالية 2002

مذكرة حول تنفيذ موازنة الاتحاد عن الدورة المالية 2002

استنادا لموافقة مجلس الاتحاد البرلماني العربي في دورته الأربعين العادية التي انعقدت في الخرطوم على موازنة الاتحاد وخطة عمله للدورة المالية 2002 -بالقرار رقم 12و 15 - 27/ مج 40 الخرطوم 07/ شباط -فبراير / 2002 م - حسب الاعتمادات المالية المقررة والبالغ إجمالي قيمتها (734,800) دولاراً أمريكياً مبوبة حسب الأبواب التالية:

البيـــــــــان	أصل الاعتماد
الباب الأول – نفقات الأفراد العاملين	283,800
الباب الثاني – النفقات الإدارية العامة	176,000
الباب الثالث – الأنشطة والبرامج	220,000
الباب الرابع – التزامات عربية ودولية	55,000
إجمالي الاعتمادات	**734,800**

واستنادا للفقرة (2) من قرار مجلس الاتحاد رقم 15/كج40، بأن تحدد مساهمات الشعب الأعضاء في الاتحاد في موازنة العام الحالي 2002 والبالغة (734,800) دولارا أمريكيا وفقا للمبالغ الواردة في الكشف المرفق رقم (5).

ونبين فيما يلي شرحا للمركز المالي الختامي للاتحاد عن الدورة الحالية وفقا لما أظهرته السجلات المالية في 2002/12/31:

أولاً – *المصروفات* :

بلغ إجمالي المصروفات خصماً على اعتمادات موازنة الاتحاد لعام 2002 في 2002/12/31 ما مقداره (597,781) دولارا أمريكيا أي بنسبة (81 %) من إجمالي الاعتمادات المقررة لهذه الدورة والبالغة (734,800) دولارا أمريكيا. وتوضح الكشوفات التفصيلية المرفقة بقائمة المركز المالي في 2002/12/31 بيان هذه المصروفات موزعة على الأبواب مقارنة بالاعتمادات المقررة لها. (الكشوفات ذوات الأرقام 4-1،2،3،4).مع بيان الأمور التالية:

1-استنادا إلى قرار السيد رئيس مجلس الاتحاد البرلماني العربي القاضي بتنازله عن مخصصاته الرئاسية لعام 2002 البالغ مقدارها (8,000) فقط ثمانية آلاف دولار أمريكي لصالح ميزانية مقر الاتحاد لعام 2002 ،وقد تم قيد المبلغ في الحساب الجاري لمقر الاتحاد لدى البنك العربي خلال شهر كانون الثاني 2003.

2-تم تحويل مخصصات اتحاد البرلمانات الإفريقية والرابطة البرلمانية للتعاون العربي الأوربي وجمعية الأمناء العاميين للبرلمانات العربية.

ثانياً – *الإيرادات* :

أ- من مساهمات الشعب البرلمانية عن عام 2002:

بلغ المحصل من مساهمات الشعب البرلمانية الأعضاء في موازنة الاتحاد للدورة المالية 2002 موقوفاً في 2002/12/31 ما مقداره (607,437) دولاراً أمريكياً بنسبة مئوية قدرها (82 %) من إجمالي المساهمات المقررة لهذه الدورة والبالغة (734,800) دولاراً أمريكياً. وفقاً للكشف رقم (5). علماً بأن الشعب البرلمانية التي قامت بتسديد مساهماتها عن عام 2002 هي : الأردن – الإمارات العربية المتحدة– البحرين – تونس – الجزائر –السعودية –السودان– سوريا – عمان –فلسطين – قطر– الكويت – لبنان –مصر– المغرب –اليمن.– كما سددت الجماهيرية العربية الليبية جزء من مساهماتها، أما الشعب التي لم تسدد حتى تاريخ إقفال حسابات عام 2002 مساهماتها فهي: العراق –جزر القمر–موريتانيا.

ب – من ديون السنوات السابقة لعام 2002:

بلغ المحصل من الشعب البرلمانية المدينة بديون السنوات السابقة لعام 2002 موقوفاً في 2002/12/31 ما مقداره (193,576) دولاراً أمريكياً بنسبة مئوية قدرها (23%) من إجمالي ديون 2001 وما قبل والبالغة (825,335) دولاراً أمريكياً. وفقاً للكشف رقم (5). علماً بأن الشعب البرلمانية التي قامت بتسديد كامل ديونها عن عام 2001 وما قبل هي :السعودية – السودان– الجماهيرية العربية الليبية.أما بالنسبة إلى جزر القمر فقد تم إعفاءها من التزاماتها المالية لغاية 31-12-2001 بناء على قرار مجلس الاتحاد رقم 13-3/مج 40 الخرطوم 7-2-2002. أما الشعب التي لم تسدد حتى تاريخ إقفال حسابات عام 2002 ديونها فهي: العراق – موريتانيا.

ج-من موارد أخرى:

تتمثل الموارد الأخرى والبالغ مجموعها (19,648) دولاراً أمريكياً بما يلي :

1. الفوائد الدائنة للحسابات المصرفية الجارية والمربوطة للاتحاد لدى المصارف والتي بلغت (18,031) دولاراً أمريكياً خلال الفترة من 2002/1/1 ولغاية 2002/12/31.
2. فروقات تحويل والذي كان رصيده دائناً خلال عام 2002 بمبلغ (1,617) دولار وه ناجمم عن :
   - مساهمات الشعب البرلمانية نتيجة فروقات التحويل .
   - الفرق الناجم عن إعادة تقييم المعادل بالدولار الأمريكي لأرصدة الحسابات بالعملة السورية حسب سعر الصرف الجديد 51,50 ليرة سورية للدولار الواحد ،نتيجة تعديل سعر الصرف من قبل السلطات المصرفية في الجمهورية العربية السورية خلال شهر كانون الأول 2002 .

ثالثاً – الاحتياطي العام :

أ- الاحتياطي المدور من السنوات السابقة :

بناء على ما تم تحقيقه من وفورات في اعتمادات ميزانيات السنوات السابقة لعام 2002 فقد بلغ رصيد الاحتياطي الدفتري المدور ما مقداره (1,667,144) دولاراً أمريكياً وفقاً للكشف المرفق رقم (2-ب).

مع بيان أن المستحقات للاتحاد لدى الشعب البرلمانية الأعضاء المدينة بديون السنوات السابقة لعام 2002 بلغت في 2002/1/1 (818,910) دولاراً أمريكياً ، وذلك بعد إعفاء الشعبة البرلمانية في جزر القمر من التزاماتها المالية لغاية 31-12-2001 بناء على قرار مجلس الاتحاد رقم 13-3 / مج 40 الخرطوم 7-2-2002. وفقاً للكشف المرفق رقم (2-ب).

ب- رصيد وفر الدورة الحالية :

يلاحظ من خلال حساب الإيرادات والنفقات للدورة المالية 2002 زيادة الإيرادات المتضمنة (المساهمات الواجبة التسديد لعام 2002 مضافاً إليها الموارد الأخرى) على النفقات للدورة الحالية. حيث بلغ الوفر ما مقداره(156,667) دولاراً أمريكياً وفقاً للكشف المرفق رقم (2-أ).

ج- رصيد الاحتياطي العام في31-12-2002 :

بناء على ما تم تحقيقه من وفورات في اعتمادات ميزانيات السنوات السابقة لعام 2002 والوفر المتحقق في ميزانية عام 2002 فقد بلغ رصيد الاحتياطي الدفتري موقوفا في 31-12-2002 ما مقداره (1,823,811) دولاراً أمريكياً. وفقاً للكشف المرفق رقم (2-ب). مع بيان أن المستحقات للاتحاد لدى الشعب البرلمانية الأعضاء المدينة بديون عام 2002 وما قبل بلغت (759,122) دولاراً أمريكياً .

رابعاً – ندوة حول الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة في فلسطين والجولان :

استنادا إلى القرار رقم 13–2/مج 40 الخرطوم 2002/2/7 المتضمن تخصيص الرصيد النقدي المتبقي من ندوة القدس لتنظيم ندوة حول الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة في فلسطين والجولان حيث بلغ ما مقداره (69769.49) دولار أمريكي وفقاً للكشف رقم (11) المرفق مع بيان المركز المالي .

خامسا – الأرصدة النقدية :

بلغت الأرصدة النقدية المتوفرة لدى الاتحاد في 2002/12/31 ما مقداره (1,413,455) دولارا أمريكيا موزعة على النحو الآتي وفقاً للكشوفات المرفقة ذات الأرقام (6–7) .

الصندوق	الحسابات المصرفية
12,681	1,400,744

وتجدون مرفقاً الكشوفاتَ التفصيلية والتحليلية للحسابات الختامية للاتحاد عن الدورة المالية لعام 2002 والنتائج التي تبين المركز المالي للاتحاد موقوفاً في 2002/12/31.

سادسا – الموجودات الثابتة:

تم تنظيم جرد كامل بكمية الموجودات الثابتة بالحالة الراهنة لها والعائدة ملكيتها للاتحاد البرلماني العربي والمبينة في الكشف المرفق رقم 12. وتتضمن قائمة الموجودات السابقة نفسها التي أخذ المجلس علماً بها خلال الدورة 40 (الخرطوم) بعد تصفية الموجودات غير الصالحة للاستعمال استنادا إلى قرار مجلس الاتحاد رقم 12–1،4/مج40 ومضافاً إليها الأثاث والمواد التي تم اقتناؤها خلال النصف الأول من عام 2002.

سابعا – تقرير المحاسب القانوني:

تنفيذاً لأحكام الأنظمة النافذة واستناداً إلى قرار مجلس الاتحاد رقم 15–6/مج 40 (الخرطوم 2002/2/7) المتضمن إعادة تكليف المحاسب القانوني السيد محمد طاهر المفتي بإجراء عمليات تدقيق الحسابات للعام المالي 2002، فقد باشر المحاسب القانوني السيد محمد طاهر المفتي بتنفيذ المهمة الموكلة إليه وسوف نرسل تقريره فور الانتهاء من أعمال التدقيق وذلك خلال الأسابيع القادمة .

وتجدون مرفقاً الكشوفات التفصيلية والتحليلية للحسابات الختامية للاتحاد عن الدورة المالية لعام 2002 والنتائج التي تبين المركز المالي للاتحاد موقوفاً في 31–12–2002.

تقرير تدقيق حسابات الاتحاد عن
دورة عام 2002

بسم الله الرحمن الرحيم

محمد طاهر المفتي
محاسب قانوني
هاتف: 2313521 - 2312695

دمشق في 27 / 2 / 2003

* * *

تقرير تدقيق حسابات الاتحاد البرلماني العربي عن دورة عام 2002

السيد الرئيس،

السادة أعضاء مجلس الاتحاد البرلماني العربي،

تحية طيبة وبعد:

استنادا إلى قرار مجلسكم الموقر رقم 15/مج 40 تاريخ 2002/2/7 والى قرار الأمانة العامة رقم 27/أ.ع تاريخ 2002/5/9 المتضمنين ((تكليفي بتدقيق حسابات الاتحاد البرلماني العربي عن عام 2002 على ضوء التقرير المالي للعام المذكور وعلى السجلات والقيود المالية المحفوظة لدى مالية الاتحاد وتقديم تقرير عنها)) فانه يسعدني إعلامكم بأني قمت بأعمال التدقيق اللازمة لقيود وحسابات الاتحاد البرلماني العربي عن عام 2002 ،وفحصت بيان المركز المالي للاتحاد وحساب الإيرادات والنفقات وبيانات الحسابات الأخرى المرفقة مع البيان المذكور والموقوفة جميعها بتاريخ 31-12-2002 وتحققت من صحة ما ورد فيها، وقد قدمت إلي التسهيلات والإيضاحات التي ساعدتني في إنجاز المهمة المكلف بها .

وبناء على ذلك فإني أقدم لسيادتكم نتائج التدقيق:

أولا- فيما يتعلق بالواردات:

أ-واردات المساهمات الشعب البرلمانية:

1-لقد بلغت اعتمادات واردات عام 2002 لقاء مساهمات الشعب البرلمانية عن عام 2002 مبلغا وقدره (734،800) دولار أمريكي بموجب القرار رقم 15/مج 40 تاريخ 2002/2/7 المتضمن الموافقة على الاعتمادات المرصودة في مشروع الموازنة لعام 2002 .

2- لقد بلغت المبالغ المسددة من الشعب البرلمانية عن مساهماتها عن عام 2002 مبلغا وقدره " 607,437 " دولار وبذلك فتكون نسبة التسديد هي 82.5 % .

3-لقد بلغت المبالغ غير المسددة من الشعب البرلمانية عن مساهماتها عن عام 2002 مبلغا وقدره" 127،363 " دولار أمريكي وبذلك فتكون النسبة غير المسددة هي 17.5٪ .

4- لقد بلغت المبالغ المسددة من الشعب البرلمانية عن مساهماتها عن عام 2001 وما قبل مبلغ " 193،576 " دولار من أصل المبالغ غير المسددة البالغة " 825،335 " دولار وبذلك فتكون نسبة التسديد هي 23،50٪ ونسبة عدم التسديد هي 76،50٪

ويتضح ذلك بشكل تفصيلي بموجب الكشف رقم / 5 / المرفق مع بيان المركز المالي.

ب - واردات الفوائد :

لقد بلغت صافي الفوائد المصرفية الدائنة عن عام 2002 مبلغاً وقدره " 18،031 " دولار أمريكي وقد سجلت هذه الفوائد في حسابات الاتحاد المصرفية أصولاً.

ج - واردات أخرى:

لقد تحققت إيرادات أخرى قدرها " 1،617 " دولار أمريكي لقاء الربح في فرق القطع عند تسديد مساهمة بعض الشعب البرلمانية .

وبذلك فتكون مجموع الواردات لعام 2002 مبلغ وقدره " 754،448 " دولار أمريكي حسب ماهو مبين بحساب الإيرادات ، بالكشف رقم (2-أ) المرفق مع بيان المركز المالي.

ثانيا - فيما يتعلق بالنفقات:

أ- لقد بلغ مجموع المبالغ المصروفة خلال عام 2002 مبلغ "597،781" دولار أمريكي من اصل اعتمادات النفقات البالغة "734،800" دولار أمريكي المقررة من قبل المجلس بموجب القرار رقم 15/مج 40 تاريخ 2002/2/7 ، وبذلك فتكون نسبة الإنفاق المنفذ هي (597،781 ÷ 734،800 = 81.3٪ وان نسبة الوفر هي 18.7٪ .

وفيما يلي بيان بمبالغ اعتمادات النفقات المرصودة والمبالغ المصروفة منها والوفر المحقق في كل منها :

اسم الحساب	رقم الباب	الاعتماد المقرر	المبلغ المصروف	مبلغ الوفر	نسبة الوفر لكل باب
نفقات الأفراد العاملين	1	283،800	232،579	51،221	18 ٪
النفقات الإدارية العامة	2	176،000	152،455	23،545	13،4٪
نفقات الأنشطة والبرامج	3	220،000	157،747	62،253	28،30٪
التزامات عربية ودولية	4	55،000	55،000	-	-
المجموع		734،800	597،781	137،019	18،7٪ الوفر الوسطي

ب- أثر صدور المرسوم التشريعي رقم 28 تاريخ 13-5-2002 القاضي بزيادة رواتب العاملين في الجمهورية العربية السورية فقد اصدر السيد رئيس الاتحاد قراراته بزيادة رواتب العاملين في الاتحاد اعتبارا من 1-7-2002 ، وان هذه القرارات تعتبر قطعية بعد مصادقة المجلس عليها .

ج- لقد تضمنت نفقات الباب الثاني (الكشف رقم 4-2) صرف مبلغ " 14،722 " دولار أمريكي خلال عام 2002 لقاء قيمة تجهيزات ثابتة وردت في بند نفقات رأسمالية، ولم تثبت قيمتها في بيان المركز المالي الختامي طرف الموجودات، واكتفي بإدراجها في بيان الموجودات الثابتة بالعدد دون القيمة / الكشف رقم 12 / وفق ما هو منفذ بالدورات السابقة، وإني أرى انه تطبيقا للنظام المالي المعتمد بأنه يجب تشكيل لجنة لاحتساب قيمة جميع موجودات الاتحاد الثابتة حتى 31-12-2002 وإدراجها بالقيمة في بيان المركز المالي طرف الموجودات تحت بند الموجودات الثابتة بعد أن يتم احتساب الاستهلاك اللازم عليها.

د- لقد تضمن اعتماد نفقات الباب الثالث تحت بند نفقات أنشطة غير برلمانية فقرة خاصة متعلقة بأنشطة الرئاسة قدرها " 8،000 " دولار أمريكي، وبموجب توجيه السيد رئيس الاتحاد المؤرخ في 9-1-2003 القاضي بتنازله عن مخصصاته الرئاسية لعام 2002 لحساب بناء المقر الدائم للاتحاد فقد تم إيداع المبلغ المذكور لدى البنك العربي في الحساب الخاص ببناء المقر الدائم للاتحاد بموجب الإشعار المؤرخ في 14-1-2003..

ثالثا - فيما يتعلق بحساب الإيرادات والنفقات:

لقد اظهر هذا الحساب وفرا إجماليا قدره "156،667" دولار أمريكي وقد نتج هذا الوفر مما يلي:

المبلغ	العملة	البيـــــــــان
137،019	دولار	الوفر المحقق من وفورات أبواب الاعتمادات
18،031	دولار	فوائد مصرفية دائنة
1،617	دولار	إيرادات فرق القطع
156،667	دولار	مجموع الوفر

وقد أضيف هذا الوفر إلى حساب الاحتياطي العام أصولاً كما هو مبين في بيان المركز المالي المرفق.

رابعاً - خلاصة المركز المالي بتاريخ 2002/12/31:

يتلخص المركز المالي للاتحاد في 2002/12/31 بما يلي:

المبلغ	البيـــــــــان	المبلغ	البيـــــــــان
1،413،455	الموجودات النقدية	1،823،811	الاحتياطي العام حتى 2002/12/31
759،122	ديون الشعب البرلمانية غير المسددة عن عام 2002 وما قبل.	278،978	مؤونة مكافأة نهاية الخدمة وصندوق التعاون الصحي
		69،788	أمانات لاقامة ندوة حول الاستيطان الإسرائيلي ولشراء أثاث.
2،172،577	**المجموع**	**2،172،577**	**المجموع**

وعليه وفيما عدا ذلك ففي رأيي وحسب معلوماتي فإن بيان المركز المالي للاتحاد موقوفاً بتاريخ 2002/12/31 والبالغ مجموع كل من طرفيه "2،172،577" دولار أمريكي يظهر بكل دقة أرصدة الحسابات بتاريخ 2002/12/31، كما أن حساب الإيرادات والنفقات موقوفاً بتاريخ 2002/12/31 يظهر بكل دقة ووضوح نتائج دورة عام 2002 وأن أرصدتهما مطابقة للسجلات وللدفاتر المحاسبية الممسوكة لدى الإدارة المالية للاتحاد، وقد تم تنظيم القيود المحاسبية بموجب سندات قيد محاسبية وفق طريقة القيد المزدوج وأرفق معها أوامر التصفية والصرف مع الوثائق والمستندات المؤيدة لها وهي منفذة وفق الأصول ووفق ميثاق الاتحاد والأنظمة النافذة لديه، كما أن أرصدة الحسابات المصرفية المبينة في المركز المالي مطابقة لكشوف الحسابات المصرفية المرسلة من المصارف والمحفوظة لدى المديرية المالية للاتحاد .

وأني اقترح على مجلسكم الموقر المصادقة عليها .

وأني انتهز هذه المناسبة الطيبة للتعبير عن الشكر الجزيل على الثقة التي منحني إياها مجلسكم الموقر في تكليفي بتدقيق حسابات الاتحاد، كما لا بد لي من تقديم الشكر إلى الأمانة العامة ممثلة بالسيد الأمين العام على التسهيلات والإيضاحات التي قدمت لي أثناء قيامي بالمهمة الموكلة لي.

متمنيا للاتحاد دوام التقدم والنجاح في تحقيق أهدافه السامية في خدمة الوطن العربي الكبير .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

دمشق في 27-02-2003

مفتش الحسابات
محمد طاهر المفتي

محمد طاهر المفتي
مفتش حسابات
محاسب قانوني رقم ٥٨٥

البند 8-أ / مج 43

بيان المركز المالي
موقوفاً في 2002/12/31

بيان المركز المالي عن الدورة المالية 2002 موقوفا بالدولار الأمريكي في 2002/12/31

كشف رقم 1

المطاليب / الخصوم	المبالغ		الموجودات/الأصول	المبالغ	
	إجمالي	جزئي		إجمالي	جزئي
الاحتياطي العام	1,823,811		**الموجودات النقدية:**	1,413,455	
الاحتياطي المدور من السنوات السابقة		1,667,144	الصندوق		12,681
وفر الدورة الحالية 2002		156,667	المصارف		1,400,774
المؤونات	278,978		**العهد تحت التحصيل**	759,122	
صندوق التعاون الصحي		6,752	المساهمات غير المحصلة عن الدورة الحالية		127,363
مكافأة نهاية الخدمة		272,226	ديون مساهمات الشعب البرلمانية عن الدورات السابقة		631,759
أمانات تحت التسوية	69,788				
أمانة لشراء أثاث		19			
* ندوة حول الاستيطان الإسرائيلي		69,769			
مجموع المطاليب	2,172,577		**مجموع الموجودات**	2,172,577	

الأمين العام
نور الدين بوشلكوج

المدير المالي
ديب الـــزنبق

مفتش الحسابات
محمد طاهر المفتي

* ندوة حول الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة في فلسطين والجولان ، القرار رقم 25-5/مج38 (أبو ظبي 25-2001/2/26)

حساب الإيرادات والنفقات عن الدورة المالية 2002
موقوفاً بالدولار الأمريكي في 2002/12/31

كشف رقم 2-أ

المبلغ	النفقات	المبلغ	الإيـــــــرادات
597,781	إجمالي النفقات لعام 2002	734,800	مساهمات الشعب البرلمانية عن عام 2002
		19,648	موارد أخرى
			18,031 فوائد مصرفية دائنة
156,667	الرصيد (وفر الدورة الحالية)		1,617 فروقات تحويلات قطع
754,448	المجموع	**754,448**	المجموع

مفتش الحسابات
محمد ظاهر المفتي

المدير المالي
ديب الـــــزنبق

الأمين العام
نور الدين بوشكوج

حساب الاحتياطي العام
موقوفاً بالدولار الأمريكي في 2002/12/31

كشف رقم **2**-ب

البيـــــــــــــان	المبلـــــغ
الرصيد المدور في 2002/1/1	1,673,569
ينزل :	
إعفاء الشعبة البرلمانية في جزر القمر من التزاماتها الماليـــة لغايـــة 2001/12/31 بناء على قرار مجلس الاتحاد رقم 13-3/مـــج40 الخرطوم 2002/2/7	- 6,425
الـــرصيـــــــــد	1,667,144

الأمين العام
نور الدين بوشكوج

المدير المالي
ديب الـــــزنبق

مفتش الحسابات
محمد طاهر المفتي

ميزان المراجعة بالأرصدة عن الدورة المالية 2002
موقوفاً بالدولار الأمريكي في 2002/12/31

كشف رقم 3

اسم الحساب	رصيد مدين	رصيد دائن
الموجودات النقدية		
- الصندوق	12,681	
- المصارف	1,400,774	
العهد تحت التحصيل		
- المساهمات غير المحصلة عن الدورة الحالية	127,363	
- ديون مساهمات الشعب البرلمانية عن الدورات السابقة	631,759	
إجمالي نفقات ميزانية الاتحاد	597,781	
الاحتياطي العام		1,667,144
المؤونات		
- صندوق الضمان الصحي		6,752
- مكافأة نهاية الخدمة		272,226
أمانات تحت التسوية		
- أمانة لشراء أثاث		19
- ندوة حول الاستيطان الإسرائيلي		69,769
مساهمات عام 2002		734,800
موارد أخرى		19,648
الإجمالي	**2,770,358**	**2,770,358**

الأمين العام
نور الدين بوشكوج

المدير المالي
ديب الزنبق

مفتش الحسابات
محمد طاهر المفتي

كشف إجمالي النفقات من اعتمادات الدورة المالية 2002
ورصيد كل باب من أبواب الميزانية
موقوفاً بالدولار الأمريكي
بتاريخ 2002/12/31

كشف رقم 4

دليل الحساب		الاعتماد	النفقات	الرصيد
11	نفقات الأفراد العاملين	283,800	**232,579**	51,221
12	النفقات الإدارية العامة	176,000	**152,455**	23,545
13	نفقات الأنشطة والبرامج	220,000	**157,747**	62,253
14	التزامات عربية ودولية	55,000	**55,000**	000
المجموع العام		**734,800**	**597,781**	**137,019**

الأمين العام
نور الدين بوشكوج

المدير المالي
ديب الـــزنبق

مفتش الحسابات
محمد طاهر المفتي

كشف إجمالي النفقات من الباب الأول – نفقات الأفراد العاملين –

من اعتمادات الدورة المالية 2002

ورصيد بنود هذا الباب

موقوفاً بالدولار الأمريكي بتاريخ 2002/12/31

كشف رقم 4–1

دليل الحساب		الاعتماد	النفقات	الرصيد
111	نفقات الرواتب	231,200	**202,629**	28,571
112	بدل غلاء منطقة	---	---	---
113	المخصصات العائلية	4,900	**2,451**	2,449
114	التعويضات	19,000	**10,869**	8,131
115	أجور عمال مؤقتين	2,000	---	2,000
116	الإكراميات والمكافئات	1,500	**1,500**	000
117	مكافأة نهاية الخدمة	10,000	**10,000**	000
118	المزايا العينية والنقدية	15,200	**5,130**	10,070
المجموع		**283,800**	**232,579**	**51,221**

الأمين العام
نور الدين بوشكوج

المدير المالي
ديب الـــزنبق

مفتش الحسابات
محمد طاهر المفتي

كشف إجمالي النفقات من بند التعويضات في الباب الأول – نفقات الأفراد العاملين –
من اعتمادات الدورة المالية 2002
ورصيد فقرات هذا البند
موقوفاً بالدولار الأمريكي بتاريخ 2002/12/31

كشف رقم 4-1-أ

الرصيد	النفقات	الاعتماد	دليل الحساب	
398	**2,102**	2,500	تعويض التدفئة	1141
2,733	**8,767**	11,500	تعويض طبيعة العمل	1142
2,000	---	2,000	تعويضات عن الأعمال الإضافية	1143
2,000	---	2,000	تعويضات اللجان الدائمة والمؤقتة	1144
1,000	---	1,000	تعويضات أخرى	1145
8,131	**10,869**	**19,000**	**المجموع**	

الأمين العام
نور الدين بوشكوج

المدير المالي
ديب الـــــزنبق

مفتش الحسابات
محمد طاهر المفتي

كشف إجمالي النفقات من الباب الثاني - النفقات الإدارية العامة -
من اعتمادات الدورة المالية 2002
ورصيد بنود هذا الباب موقوفاً
بالدولار الأمريكي بتاريخ 2002/12/31

كشف رقم 4-2

دليل الحساب		الاعتماد	النفقات	الرصيد
1211	مستلزمات خدمية	130,000	119,118	10,882
1212	مستلزمات سلعية	25,000	14,424	10,576
1213	مستلزمات صيانة	6,000	4,191	1,809
122	نفقات رأسمالية	15,000	14,722	278
المجموع		**176,000**	**152,455**	**23,545**

الأمين العام
نور الدين بوشكوج

المدير المالي
ديب الـــزنبق

مفتش الحسابات
محمد طاهر المفتي

كشف إجمالي النفقات من الباب الثالث - نفقات الأنشطة والبرامج-
من اعتمادات الدورة المالية 2002
ورصيد بنود هذا الباب موقوفاً
بالدولار الأمريكي بتاريخ 2002/12/31

كشف رقم 4-3

دليل الحساب		الاعتماد	النفقات	الرصيد
131	نفقات الحوار البرلماني	80,000	**47,180**	32,820
132	نفقات الأنشطة البرلمانية	95,000	**77,158**	17,842
133	نفقات الأنشطة غير البرلمانية	25,000	**24,931**	69
134	نفقات النشرات البرلمانية	20,000	**8,478**	11,522
المجموع		**220,000**	**157,747**	**62,253**

الأمين العام
نورا الدين بوشكوج

المدير المالي
ديب الـــزنبق

مفتش الحسابات
محمد طاهر المفتي

كشف إجمالي النفقات من الباب الرابع - التزامات عربية ودولية -
من اعتمادات الدورة المالية 2002
ورصيد بنود هذا الباب موقوفاً
بالدولار الأمريكي بتاريخ 2002/12/31

كشف رقم 4-4

دليل الحساب		الاعتماد	النفقات	الرصيد
141	المساهمة في المنظمات العربية	10,000	**10,000**	**000**
142	المساهمة في المنظمات الدولية	45,000	**45,000**	000
المجموع		**55,000**	**55,000**	**000**

الأمين العام
نور الدين بوشكوج

المدير المالي
ديب الـــــزنبق

مفتش الحسابات
محمد طاهر المفتي

كشف بحساب مساهمات الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد عن عام /2002
وديون السنوات السابقة للعام الحالي وما تم تسديده والأرصدة المتبقية موقوفاً بالدولار الأمريكي في 31-12-2002

كشف رقم 5

الشعب الأعضاء	المساهمات المقررة لعام 2002	رصيد ديون السنوات السابقة لغاية 2001/12/31	مجموع المستحقات في 2002/1/1	المسدد من مساهمات عام 2002	المسدد من الديون السابقة	إجمالي المسدد	رصيد مساهمات عام 2002	رصيد الديون السابقة	إجمالي الرصيد لغاية 31-12-2002
الأردن	23,625	-	23,625	**23,625**	-	**23,625**	-	-	-
الإمارات	61,300	-	61,300	**61,300**	-	**61,300**	-	-	-
البحرين	23,625	-	23,625	**23,625**	-	**23,625**	-	-	-
تونس	29,150	-	29,150	**29,150**	-	**29,150**	-	-	-
الجزائر	52,250	-	52,250	**52,250**	-	**52,250**	-	-	-
جيبوتي[1]	-	-	-	-	-	-	-	-	-
السعودية	61,300	61,000	122,300	**61,300**	**61,000**	**122,300**	-	-	-
السودان	15,000	66,217	81,217	**15,000**	**66,217**	**81,217**	-	-	-
سوريا	40,700	-	40,700	**40,700**	-	**40,700**	-	-	-
العراق	61,000	622,524	683,524	-	-	-	61,000	622,524	683,524
عمان	30,125	-	30,125	**30,125**	-	**30,125**	-	-	-
فلسطين	3,225	-	3,225	**3,225**	-	**3,225**	-	-	-

[1] وزعت مساهمة الشعبة البرلمانية الجيبوتي على الشعب الأعضاء استنادا إلى قرار مجلس الاتحاد رقم 15-3/مج 40 (الخرطوم-2002/2/7).

تابع كشف رقم 5

الشعب الأعضاء	المساهمات المقررة لعام 2002	رصيد ديون السنوات السابقة لغاية 2001/12/31	مجموع المستحقات في 2002/1/1	المسدد من مساهمات عام 2002	المسدد من الديون السابقة	إجمالي المسدد	رصيد مساهمات عام 2002	رصيد الديون السابقة	إجمالي الرصيد لغاية 31-12-2002
قطر	61,300	-	61,300	**61,300**	-	**61,300**	-	-	-
جزر القمر[1]	3,200	6,425	9,625	-	**6,425**	**6,425**	3,200	-	3,200
الكويت	61,300	-	61,300	**61,300**	-	**61,300**	-	-	-
لبنان	23,625	-	23,625	**23,625**	-	**23,625**	-	-	-
الجماهيرية العربية الليبية	61,300	59,934	121,234	**1,337**	**59,934**	**61,271**	59,963	-	59,963
مصر	52,250	-	52,250	**52,250**	-	**52,250**	-	-	-
المغرب	52,250	-	52,250	**52,250**	-	**52,250**	-	-	-
موريتانيا	3,200	9,235	12,435	-	-	-	3,200	9,235	12,435
اليمن	15,075	-	15,075	**15,075**	-	**15,075**	-	-	-
الإجمالي	734,800	825,335	1,560,135	**607,437**	**193,576**	**801,013**	127,363	631,759	759,122

الأمين العام
نور الدين بوشكوج

المدير المالي
ديب الـــزنبق

مفتش الحسابات
محمد طاهر المفتي

[1] تم إعفاء الشعبة البرلمانية في جزر القمر من التزاماتها المالية لغاية 31-12-2001 بناء على قرار مجلس الاتحاد رقم 13-3/مج 40 الخرطوم 7-2-2002.

كشف بالموجودات النقدية في الصندوق موقوفاً في 2002/12/31

كشف رقم 6

الإجمالـــــــي	المعادل 51,50 ل.س للدولار الواحد	البيـــــــــــــــان
دولار	ليرة سورية	
727	37,470	الموجود بصندوق الليرة السورية
11,954		الموجود بصندوق الدولار
12,681	الرصيـــــــــــــــد	

مفتش الحسابات
محمد طاهر المفتي

المدير المالي
ديب الـــــزنبق

الأمين العام
نور الدين بوشكوج

كشف بالحسابات المصرفية موقوفاً في 2002/12/31

كشف رقم 7

البيـــــــــان	المعادل 51.50 ل.س للدولار الواحد	المبلـــــــــغ		
		جزئـــي	جزئـــي	إجمالـــي
	ليرة سورية	دولار	دولار	دولار
أولاً- الحسابات الجارية تحت الطلب				1,121,777
• البنك العربي ح/جاري بالدولار-عمان/ الأردن			1,091,751	
• مصرف سوريا المركزي ح/جاري بالدولار-دمشق/سوريا			10,334	
• المصرف التجاري السوري فرع 7/جاري بالعملة السورية-دمشق/سوريا	1,014,184		19,692	
المجمـــــوع			1,121,777	
ثانياً - الحسابات المصرفية المخصصة				278,978
أ- لصندوق التعاون الصحي				
• المصرف التجاري السوري فرع 7 ح/جاري بالعملة السورية-دمشق/سوريا	347,763		6,752	
ب- لمؤونة مكافأة نهاية الخدمة			272,226	
• المصرف التجاري السوري فرع 7 ح/جاري بالعملة السورية-دمشق	3,371	65		
• البنك العربي ح/جاري بالدولار-عمان/الأردن		272,161		
المجمـــــوع			278,978	
ثالثاً - حسابات مصرفية تحت التسوية				19
أمانة لشراء أثاث				
مصرف سوريا المركزي ح/جاري بالعملة السورية - دمشق	1,000		19	
المجمـــــوع			19	
الرصيـــــــــد				1,400,774

المدير المالي
ديب الـــزنبق

مفتش الحسابات
محمود طاهر المفتي

الأمين العام
نور الدين بوشكوج

كشف بحساب صندوق التعاون الصحي
موقوفاً في 2002/12/31

كشف 8

الرصيد المعادل بالدولار 51,50 ل.س للدولار الواحد	النفقات		الواردات		البيـــــــــان
دولار	قرش	ليرة سورية	قرش	ليرة سورية	
			59	296,738	الرصيد المدور في 1-1-2002
			00	230,000	مخصصات عام 2002
			00	86,057	اشتراك العالمين عن عام 2002
			75	11,461	صافي الفوائد لغاية 31-12-2002
			34	624,257	**إجمالي الواردات**
	34	276,494	--	--	**إجمالي الإنفاق**
	34	276,494	34	624,257	**المجموع**
	00	**347,763**			**رصيد 31-12-2002 بالسوري**
	34	**624,257**	34	624,257	**المجموع**
6,752					**الـــرصيـــــــــــــد بالدولار**

الأمين العام
نور الدين بوشكوج

المدير المالي
ديب الـــزنبق

مفتش الحسابات
محمد ظاهر المفتي

كشف بحساب مؤونة مكافأة نهاية الخدمة موقوفاً في 2002/12/31

كشف رقم 9

البيـــــان	المعادل 51.50 ليرة سورية للدولار الواحد	المبلـــــــــــــغ		
		جزئـــــي	جزئـــــي	إجمالي
	قرش ليرة سورية	سنت دولار	دولار	دولار
أ- بالليرات السورية				
الرصيد المدور في 2002/1/1	3,351.34			
صافي الفوائد لغاية 2002/12/31	19.66			
المجموع	3,371.50		65	**65**
ب- بالدولار الأمريكي				
الرصيد المدور في 2002/1/1			258,045	
مخصصات عام 2002			10,000	
صافي الفوائد لغاية 31-12-2002			4,116	
المجموع			272,161	**272,161**
المجموع العام للأرصدة				**272,226**

مفتش الحسابات
محمد طاهر المفتي

المدير المالي
ديب الزنبق

الأمين العام
نور الدين بوشكوج

كشف حساب الأمانات تحت التسوية " تأثيث مقر الاتحاد "
موقوفاً في 2002/12/31

كشف رقم 10

البيـــــــــــــان	المبلغ	
	المعادل 51,50 ل.س للدولار الواحد	
	ليرة سورية	*دولار*
الرصيد المدور في 2002/1/1	1,000	19
الـــــرصيد		19

مفتش الحسابات
محمد طاهر المفتي

المدير المالي
ديب الـــــزنبق

الأمين العام
نور الدين بوشكوج

كشف بحساب الأمانات تحت التسوية * "ندوة حول الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة في فلسطين والجولان"
موقوفاً في 2002/12/31

كشف رقم 11

البيـــــــــــان	المبلـــــــــغ
	دولار
الرصيد في 2002/1/1	69,769
الرصيـــــــــد	69,769

مفتش الحسابات
محمد طاهر المفتي

المدير المالي
ديب الـــزنبق

الأمين العام
نور الدين بوشكوج

* استناداً إلى قرار مجلس الاتحاد رقم 13-2/مج 40 (الخرطوم 2002/2/7)

بيان بالموجودات الثابتة قيد الاستعمال والعائدة ملكيتها للاتحاد البرلماني العربي موقوفا في 2002/12/31

كشف رقم 12

الرقم	النـــــــوع	العـــــدد		تاريخ الشراء	الحالة الراهنة
		رقما	كتابـــــة		
1	مقر الاتحاد البرلماني العربي القديم ، عبارة عن شقة سكنية مؤلفة من ستة غرف وصالون وحمام وتواليت وشرفة زجاجية	1	واحد لا غير	سنوات سابقة	وسط
2	سيارة مرسيدس موديل 96 سيارة تويوتا موديل 95 GL سيارة تويوتا موديل 94 XL	1 1 2	واحد لا غير واحد لا غير اثنان لا غير	سنوات سابقة	جيدة وسط وسط
3	طقم جلوس شرقي مؤلف من كنباية عدد 2 ومفردة عدد 4 وطربيزة مدورة قياس وسط عدد 1 وصغيرة عدد 3 وزاوية عدد 1	1	واحد لا غير	سنوات سابقة	جيدة
4	طقم ستيل مؤلف من كنباية واحدة وستة مفارد وكرسي مكتب وطربيزة رخام قياس وسط عدد 1 وصغيرة عدد 2	1	واحد لا غير	سنوات سابقة	جيدة
5	طقم خشب مؤلف من كنباية عدد 1 وثنائية عدد 1 ومفردة عدد 2 وكرسي مكتب عدد 1 وطربيزة وسط عدد1 وصغيرة عدد 2	1	واحد لا غير	سنوات سابقة	وسط
6	طقم جلوس مكتب أمبير مؤلف من ثنائية عدد 1 ومفردة عدد 2 وكرسي مكتب عدد 1 وطربيزة وسط عدد 1 وصغيرة عدد 2	1	واحد لا غير	سنوات سابقة	جيدة
7	طقم جلوس مؤلف من كرسي مسند عدد 4 وطربيزة وسط عدد 2	1	واحد لا غير	سنوات سابقة	جيدة
8	كرسي استقبال	4	أربعة لاغير	سنوات سابقة	جيدة
9	طربيزة وسط خشب	1	واحد لاغير	سنوات سابقة	جيدة
10	طربيزة بللور	2	اثنان لاغير	سنوات سابقة	جيدة
11	طاولة اجتماعات	1	واحد لاغير	سنوات سابقة	جيدة

الرقم	النـــــــــوع	العـــــدد		تاريخ الشراء	الحالة الراهنة
		رقما	كتابـــــة		
12	كراسي طاولة اجتماعات	12	اثنا عشر لاغير	سنوات سابقة	جيدة
13	طاولة مكتب أمبير أعمدة	1	واحد لا غير	سنوات سابقة	جيدة
14	ملحق طاولة مكتب أمبير	1	واحد لا غير	سنوات سابقة	جيدة
15	طاولة مكتب خشب	3	ثلاثة لا غير	سنوات سابقة	جيدة
16	طاولة مكتب مدير مع علبة دروج مع طاولة جانبية	2	اثنان لا غير	سنوات سابقة	جيدة
17	طاولة مكتب زان بروفيل مع علبة دروج مع طاولة جانبية	1	واحد لا غير	سنوات سابقة	جيدة
18	طاولة مكتب جوزي مع علبة دروج مع طاولة جانبية	1	واحد لا غير	سنوات سابقة	جيدة
19	طاولة مكتب جوزي مع علبة دروج مع طاولة جانبية	3	ثلاثة لا غير	سنوات سابقة	جيدة
20	طاولة سنترال مع ملحق طاولة فاكس	1	واحد لا غير	سنوات سابقة	جيدة
21	دروج متحركة	1	واحد لا غير	سنوات سابقة	جيدة
22	طاولة حاسوب	4	أربعة لاغير	سنوات سابقة	جيدة
23	طاولة حاسوب	1	واحد لا غير	سنوات سابقة	جيدة
24	مكتبة زجاج مسيف مع جوانب	1	واحد لا غير	سنوات سابقة	جيدة
25	مكتبة حائط متحركة خشب مع بللور	3	ثلاثة لا غير	سنوات سابقة	جيدة
26	مكتبة مصنفات بزجاج	1	واحد لا غير	سنوات سابقة	وسط
27	مكتبة مصنفات بزجاج مع خزائن	4	أربعة لا غير	سنوات سابقة	جيدة
28	مكتبة خشب مع زجاج مع خزائن	1	واحد لا غير	سنوات سابقة	وسط
29	مكتبة رفوف معدنية	33	ثلاثة وثلاثون لا غير	سنوات سابقة	جيدة
30	كرسي برام جنرال	1	واحد لا غير	سنوات سابقة	جيدة
31	كرسي مدير	5	خمسة لا غير	سنوات سابقة	جيدة
32	كرسي سكرتارية	5	ستة لا غير	سنوات سابقة	جيدة
33	سجاد	12	اثنا عشر لا غير	سنوات سابقة	جيدة
34	برادي مع حوامل	12	اثنتا عشر لا غير	سنوات سابقة	جيدة
35	مراوح كهربائية بقاعدة	5	خمسة لا غير	سنوات سابقة	جيدة
36	مخدم رئيس للحواسب الجديدة	1	واحد لا غير	سنوات سابقة	جيدة

الرقم	النـــــــوع	العـــــدد		تاريخ الشراء	الحالة الراهنة
		رقما	كتابـــــة		
37	حواسب دون الشاشة	9	تسعة لاغير	سنوات سابقة	جيدة
38	شاشات الحواسب	9	ستة لا غير	سنوات سابقة	وسط
39	طابعو الحواسب	1	واحد لاغير	سنوات سابقة	جيدة
40	ماسح ضوئي	1	واحد لا غير	سنوات سابقة	جيدة
41	وحدة تخزين اضافية	1	واحد لا غير	سنوات سابقة	جيدة
42	مجموعة ups	14	أربعة عشر لا غير	سنوات سابقة	جيدة
43	تلفزيون ملون سيرونيكس 25 بوصة	1	واحد لا غير	سنوات سابقة	جيدة
44	تلفزيون ملون سيرونيكس 29 بوصة	1	واحد لا غير	سنوات سابقة	جيدة
45	مستقبل محطات فضائية	1	واحد لا غير	سنوات سابقة	وسط
46	مستقبل محطات فضائية	1	واحد لا غير	سنوات سابقة	جيدة
47	فيديو نوع سوني	1	واحد لا غير	سنوات سابقة	جيدة
48	فيديو نوع سوني	1	واحد لا غير	سنوات سابقة	جيدة
49	مسجلة كاسيت	3	ثلاثة لاغير	سنوات سابقة	جيدة
50	راديو	1	واحد لاغير	سنوات سابقة	جيدة
51	مقسم هاتف مؤلف من موزع عدد 2 وفرعي عدد 15 ودور فون عدد 2 وابون دور عدد 1	1	واحد لا غير	سنوات سابقة	جيدة
52	هاتف خليوي	1	واحد لاغير	سنوات سابقة	جيدة
53	جهاز فاكس	2	اثنان فقط	سنوات سابقة	جيدة
54	آلة بونداج خاصة بتجليد الوثائق	1	واحد لا غير	سنوات سابقة	جيدة
55	آلة تجليد وثائق حرارية	1	واحد لا غير	سنوات سابقة	جيدة
56	تالفة أوراق	1	واحد لا غير	سنوات سابقة	جيدة
57	الة تصوير ميتا DC6090 ملحق بها ملقم اوتوماتيكي للوثائق + فارز صور موديل AS-S5120 مع الدباسة + مصفف اوتوماتيكي SK-1	1	واحد لا غير	سنوات سابقة	جيدة
58	آلة تصوير ميتا DC 2060	1	واحد لا غير	سنوات سابقة	جيدة

الرقم	النـــــــوع	العـــــدد		تاريخ الشراء	الحالة الراهنة
		رقما	كتابـــــة		
59	صندوق حديد	1	واحد لا غير	سنوات سابقة	وسط
60	صندوق حديد	1	واحد لا غير	سنوات سابقة	جيدة
61	عليقات ألبسة	8	ثمانية لاغير	سنوات سابقة	جيدة
62	براد ماركةهاي لايف قياس 18 قدم	1	واحد لا غير	سنوات سابقة	جيدة
63	غاز مؤلف من ثلاث رؤوس	1	واحد لا غير	سنوات سابقة	جيدة
64	قارورة غاز	2	واحد لا غير	سنوات سابقة	جيدة
65	دفاية شوفاج	1	واحد لا غير	سنوات سابقة	جيدة
66	مكنسة كهربائية	1	واحد لا غير	سنوات سابقة	جيدة
67	طفاية حريق	1	واحد لا غير	سنوات سابقة	جيدة
68	ثريا	2	اثنان لا غير	سنوات سابقة	جيدة
69	ثريا	1	واحد لا غير	سنوات سابقة	جيدة
70	كومودينا موزاييك شرقية	1	واحد لا غير	سنوات سابقة	جيدة
71	مكيف قطعتين	8	سبعة لا غير	سنوات سابقة	جيدة
72	كاميرا مراقبة	1	واحد لا غير	سنوات سابقة	جيدة
73	شاشة مراقبة	2	اثنان لا غير	سنوات سابقة	جيدة
74	جهاز للانترنيت ISDN	2	اثنان لاغير	عام 2002	جيدة
75	شاشات LCD	8	ثمانية لاغير	عام 2002	جيدة
76	جهاز كمبيوتر	1	واحد لاغير	عام 2002	جيدة
77	آلة تصوير ميتا DC 2560 مع قاعدة	1	واحد لا غير	عام 2002	جيدة

الأمين العام
نور الدين بوشكوج

المدير المالي
ديب الـــزنبق

البند 8-ب / مج 43

مذكرة الأمانة العامة حول
مشروع موازنة
الاتحاد البرلماني العربي
لعام 2003

مذكرة الأمانة العامة للاتحاد
حـــــــــــول
مشروع موازنة الاتحاد لعام 2003

يسر الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي أن ترفع إلى مجلس الاتحاد هذه المذكـرة التوضيحية المتعلقة بمشروع موازنة الاتحاد لعام 2003 والتي تم إعدادها بناءً على المبـــادئ الأساسية التالية :

1) فيما يخص الإيرادات تمت مراعاة أحوال الشعب البرلمانية العربية وتـم اعتمـاد مبلـغ مساهمة كل شعبة في ميزانية الاتحاد خلال العام الماضي أساساً لإسهامها فـي ميزانيـة العام الحالي .
2) فيما يتعلق بالنفقات تم الالتزام عند رصدها بالتقشف وترشيد الإنفاق مـع تنفيـذ المـهام الأساسية المنوطة بالاتحاد والتي ينص عليها ميثاقه ومراعاة الالتزامات الناشـئة عـن أنشطة المنظمة في مختلف الميادين .

ونعرض فيما يلي ، توضيحات نأمل أن تجيب على بعض الاستفسارات :

أولاً – إيرادات الموازنة :

- قدرت إيرادات الاتحاد البرلماني العربي للعام الحالي 2003، والذي يبـدأ مـن فـاتح /يناير–كانون الثاني ولغاية 31/ دجنبر–كانون الأول من السنة نفسها ، بمبلغ إجمـالي قـدره(734,800) فقـط سـبعمائة وأربعـة وثلاثـون ألفـاً وثمانمائـة دولار أمريكي لا غير . وقد وزعت المساهمات على جميع الشعب البرلمانية الأعضـاء في الاتحاد وفقاً للجدول المرفق رقم (2) .
- استناداً إلى قرار السادة رؤساء المجالس العربية خلال المجلس الخامس والعشرين الـذي انعقد في الرباط في 1995/4/3 ، تم توزيع مساهمة الشـعبة البرلمانيـة لجمهوريـة جيبوتي لعام 2002على الشعب البرلمانية الأعضاء وفقاً للجدول المرفق رقم (2–1).
- انطلاقاً من قرارات مجالس الاتحاد السابقة فسوف تتـم مطالبـة الشـعب البرلمانيـة الأعضاء المدينة بديون سنوات 2002 وما قبل لتسديد التزاماتها الموضحة في الجـدول المرفق رقم (2–2) والبالغ مجموعها بالدولار الأمريكي (759,121).

بناءً على ما سبق فإن إجمـــالي المطالبـــة خـــلال عـــام 2003 تبلـــغ مـــا مقـــداره (1,493,921) دولار أمريكي موزعة على النحو التالي :

734,800	دولارا أمريكيا	مطالبة السنة الحالية
759,121	دولارا أمريكيا	إجمالي مطالبة ديون السنوات السابقة

ثانياً – نفقات الموازنة :

قدرت اعتمادات نفقات الاتحاد البرلماني العربي في الاثني عشر شهراً التي تبدأ مـــن 2003/1/1 ولغايـــة 12/31 للعـــام نفســـه بمبلـــغ إجمـــالي قـــدره (734,800) فقـــط سبعمائة وأربعة وثلاثون ألفا وثمانمائة دولار أمريكي . وقد روعي عند تقديـــر هـــذه النفقـــات الأمور التالية:

أ. مشروع خطة عمل الاتحاد المعروضة على المجلس في دورته الحالية لاقرارها .
ب. تطوير فعاليات الاتحاد وتكثيف أنشطته على الصعيدين العربي والدولي وعلى الصعيـــد الإعلامي .
ج. متابعة تنفيذ قرارات كل من مؤتمرات الاتحاد والدورة العادية والطارئة لمجالس الاتحاد البرلماني العربي وخاصة ما يتعلق بتحقيق التضامن العربي.
د. العمل على تفعيل وتحديث قاعدة البيانات لموقع الاتحـــاد البرلمـــاني العربـــي علـــى الانترنيت.

وقد تم توزيع اعتمادات الإنفاق في موازنة عام 2003على الأبواب وفقا لما يلي :

الباب	العنـــوان	الاعتماد بالدولار الأمريكي	النسبة %
الأول	نفقات الأفراد العاملين	293,800	% 39
الثاني	النفقات الإدارية العامة	171,000	% 24
الثالث	نفقات الأنشطة والبرامج	215,000	% 30
الرابع	التزامات عربية ودولية	55,000	% 07
الإجمالي	الاعتمادات	734,800	% 100

يبرز التوزيع السابق ما يلي :

1) خصص لتنفيذ البرامج القدر الأكبر من الأموال المتاحة للاتحاد .
2) إن نسبة الباب الأول المتعلق بالرواتب والأجور والتعويضات والبالغة 39 % هـــي نسبة معقولة إذا ما أخذت في الاعتبار تغطية لجزء من ملاك الاتحاد وذلك بمراعـــاة الاحتياجات الوظيفية الضرورية خلال الدورة المالية المذكورة .

ثالثاً – إن الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي وهي ترفع للمجلس الكريم مذكرتها هذه يسرها أن تلتمس ما يلي :

1) إقرار خطة عمل الاتحاد البرلماني العربي لعام 2003 وتنفيذ ما ورد فيها من مبادرات في حدود السيولة المالية المتوفرة .
2) الموافقة على الاعتمادات المرصودة في مشروع موازنة الاتحاد لعام 2003 والبالغة (734,800) فقط سبعمائة وأربعة وثلاثون ألفا وثمانمائة دولار أمريكي لاغير وكما وردت تفاصيلها في الجدول رقم 1 المرفق.
3) إقرار النسب المقترحة لتوزيع الاعتماد المرصود على الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد وفقاً للجدول رقم (2) ومطالبة الشعب البرلمانية بالإسراع في دفع مساهماتها حتى يتسنى للاتحاد الوفاء بالتزاماته وللأمانة العامة القيام بواجباتها.
4) الموافقة على توزيع مساهمة الشعبة البرلمانية الجيبوتية على جميع الشعب العربية وفقاً للجدول المرفق رقم (2-1).
5) مطالبة الشعب البرلمانية المدينة بديون عام 2002 وما قبل بتسديد ما عليها من استحقاقات في أقرب الآجال وفقاً للجدول المرفق رقم (2-2).
6) الموافقة على إعادة تكليف المحاسب القانوني بتدقيق حسابات الاتحاد للعام 2003 وتفويض رئيس الاتحاد بتحديد أتعابه.
7) تكليف الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي بتنفيذ أحكام الموازنة وفقاً لميثاق الاتحاد وأنظمته النافذة .

والأمر معروض على المجلس .

مشروع موازنة الاتحاد البرلماني العربي
لعام 2003 مقدرة بالدولار الأمريكي

كشف رقم 1

الرمز			اسم الحساب	الاعتماد المطلوب لعام 2003		
نوع	بند	باب		جزئي	جزئي	إجمالي
		1	**الباب الأول – نفقات الأفراد العاملين**			**293,800**
	1		نفقات الرواتب		241,200	
	2		بدل غلاء منطقة		---	
	3		المخصصات العائلية		4,900	
	4		التعويضات		19,000	
1			تعويض تدفئة	2,500		
2			تعويض طبيعة العمل	11,500		
3			تعويضات عن الأعمال الإضافية	2,000		
4			تعويضات اللجان الدائمة والمؤقتة	2,000		
5			تعويضات أخرى	1,000		
	5		أجور عمال مؤقتين		2,000	
	6		الإكراميات والمكافآت		1,500	
	7		مكافأة نهاية الخدمة		10,000	
	8		المزايا العينية والنقدية		15,200	
1			بدل نقل وسفر عند التعيين وانتهاء الخدمة والإجازة السنوية	10,000		
2			بدل لباس	200		
3			صندوق الضمان الصحي	5,000		

تابع كشف رقم 1

الرمز			اسم الحساب	الاعتماد المطلوب لعام 2003		
نوع	بند	باب		جزئي	جزئي	إجمالي
		2	**الباب الثاني- النفقات الإدارية العامة**			**171,000**
	1		النفقات الجارية		161,000	
1			المستلزمات الخدمية	130,000		
2			المستلزمات السلعية	25,000		
3			مستلزمات الصيانة	6,000		
	2		النفقات الرأسمالية		10,000	
		3	**الباب الثالث-نفقات الأنشطة والبرامج**			**215,000**
	1		نفقات الحوار البرلماني		80,000	
	2		نفقات الأنشطة البرلمانية		95,000	
	3		نفقات الأنشطة غير البرلمانية		25,000	
	4		نفقات النشرات البرلمانية		15,000	
		4	**الباب الرابع - التزامات عربية ودولية**			**55,000**
	1		المساهمة في المنظمات العربية		10,000	
	2		المساهمة في المنظمات الدولية		45,000	
الإجمالي العام لاعتمادات الدورة المالية موزعة على الشعب حسب كشف النسب المرفق رقم 2						**734,800**

الأمين العام
نور الدين بوشكوج

المدير المالي
ديب الزنبق

جدول توزيع مساهمات الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد في ميزانية عام 2003 مقارنة بنسب توزيع ميزانية عام[1] 2002 بالدولار الأمريكي

كشف رقم (2)

الرقم	البلد	مساهمة عام 2002		مساهمة عام 2003	
		النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ
.1	الأردن	3.20	23,500	**3.20**	**23,500**
.2	الإمارات	8.30	61,000	**8.30**	**61,000**
.3	البحرين	3.20	23,500	**3.20**	**23,500**
.4	تونس	3.94	29,000	**3.94**	**29,000**
.5	الجزائر	7.08	52,000	**7.08**	**52,000**
.6	جيبوتي[2]	0.44	3,200	**0.44**	**3,200**
.7	السودان	2.04	15,000	**2.04**	**15,000**
.8	السعودية	8.30	61,000	**8.30**	**61,000**
.9	سوريا	5.50	40,500	**5.50**	**40,500**
.10	العراق	8.30	61,000	**8.30**	**61,000**
.11	عُمان	4.08	30,000	**4.08**	**30,000**
.12	فلسطين	0.44	3,200	**0.44**	**3,200**
.13	قطر	8.30	61,000	**8.30**	**61,000**
.14	جزر القمر	0.44	3,200	**0.44**	**3,200**
.15	الكويت	8.30	61,000	**8.30**	**61,000**
.16	لبنان	3.20	23,500	**3.20**	**23,500**
.17	الجماهيرية العربية الليبية	8.30	61,000	**8.30**	**61,000**
.18	مصر	7.08	52,000	**7.08**	**52,000**
.19	المغرب	7.08	52,000	**7.08**	**52,000**
.20	موريتانيا	0.44	3,200	**0.44**	**3,200**
.21	اليمن	2.04	15,000	**2.04**	**15,000**
	الإجمالي	100	734,800	**100**	**734,800**

الأمين العام
نور الدين بوشكوج

المدير المالي
ديب الزنبق

[1] يحدد مجلس الاتحاد في كل سنة نسبة مساهمة كل شعبة برلمانية في نفقات الاتحاد . و إلا فان النسب المعمول بها تبقى على حالها .
(المادة 56) من النظام الداخلي للاتحاد البرلماني العربي .

2 ستوزع مساهمة الشعبة البرلمانية الجيبوتية على الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد بالاستناد لقرار السادة رؤساء المجالس العربية خلال مجلس الاتحاد 25

جدول إجمالي
بتوزيع مساهمة الشعبة البرلمانية لجيبوتي
لعام 2003 على الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد

جدول رقم 2-1

الرقم	البلد	المبلغ بالدولار الأمريكي
.1	المملكة الأردنية الهاشمية	125
.2	دولة الإمارات العربية المتحدة	300
.3	دولة البحرين	125
.4	الجمهورية التونسية	150
.5	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	250
.6	المملكة العربية السعودية	300
.7	الجمهورية العربية السورية	200
.8	دولة فلسطين	25
.9	عُمَان	125
.10	دولة قطر	300
.11	دولة الكويت	300
.12	الجمهورية اللبنانية	125
.13	الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى	300
.14	جمهورية مصر العربية	250
.15	المملكة المغربية	250
.16	الجمهورية اليمنية	75
	المجموع	3,200

الأمين العام
نور الدين بوشكوج

المدير المالي
ديب الزنبق

كشف بديون عام 2002 وما قبل
موقوفاً بالدولار الأمريكي في
2002/12/31

كشف رقم **2-2**

الشعب الأعضاء	المبلغ
العراق	683,524
جزر القمر	3,200
الجماهيرية العربية الليبية	59,963
موريتانيا	12,435
الإجمـــــــــالي	**759,122**

الأمين العام
نور الدين بوشكوج

المدير المالي
ديب الـــزنبق

بيان تفصيلي لإجمالي النفقات المقدرة بالدولار الأمريكي
لمشروع موازنة عام – 2003
مقارنة مع الاعتمادات في ميزانية عام 2002

كشف رقم 3

الاعتماد المطلوب لعام 2003	الاعتماد خلال عام 2002		دليل الحساب	
	المصروف	الملحوظ	اسم	رقم
293,800	232,579	283,800	نفقات الأفراد العاملين	11
171,000	152,455	176,000	النفقات الإدارية العامة	12
215,000	157,747	220,000	نفقات الأنشطة والبرامج	13
55,000	55,000	55,000	التزامات عربية ودولية	14
734,800	597,781	734,800	الإجمالي	

المدير المالي
ديب الزنبق

الأمين العام
نور الدين بوشكوج

بيان تفصيلي لإجمالي النفقات المقدرة بالدولار الأمريكي
في الباب الأول لمشروع موازنة عام – 2003
مقارنة مع الاعتمادات في ميزانية عام 2002

كشف رقم 3-1

الاعتماد المطلوب لعام 2003	الاعتماد خلال عام 2002		دليل الحساب	
	المصروف	الملحوظ	اســــــــــــــم	رقم
241,200	202,629	231,200	نفقات الرواتب	111
---	---	---	بدل غلاء منطقة	112
4,900	2,451	4,900	المخصصات العائلية	113
19,000	10,869	19,000	التعويضات	114
2,000	---	2,000	أجور عمال مؤقتين	115
1,500	1,500	1,500	الإكراميات والمكافآت	116
10,000	10,000	10,000	مكافأة نهاية الخدمة	117
15,200	5,130	15,200	المزايا العينية والنقدية	118
293,800	232,579	283,800	**الإجمالـــــــــــــي**	

المدير المالي
ديب الـــزنبق

الأمين العام
نور الدين بوشكوج

بيان تفصيلي لإجمالي النفقات المقدرة بالدولار الأمريكي
في بند التعويضات من الباب الأول لمشروع موازنة عام - 2003
مقارنة مع الاعتمادات في ميزانية عام 2002

كشف رقم 3-1-أ

الاعتماد المطلوب لعام 2003	الاعتماد خلال عام 2002		دليل الحساب	
	المصروف	الملحوظ	اسم	رقم
2,500	2,102	2,500	تعويض التدفئة	1141
11,500	8,767	11,500	تعويض طبيعة العمل	1142
2,000	---	2,000	تعويضات عن الأعمال الإضافية	1143
2,000	---	2,000	تعويضات اللجان الدائمة والمؤقتة	1144
1,000	---	1,000	تعويضات أخرى	1145
19,000	10,869	19,000	**الإجمالي**	

الأمين العام
نور الدين بوشكوج

المدير المالي
ديب الزنبق

بيان تفصيلي لإجمالي النفقات المقدرة بالدولار الأمريكي
في الباب الثاني لمشروع موازنة عام 2003
مقارنة مع الاعتمادات في ميزانية عام 2002

كشف رقم 3-2

الاعتماد المطلوب لعام 2003	الاعتماد خلال عام 2002		دليل الحساب	
	المصروف	الملحوظ	اسم	رقم
130,000	119,118	130,000	مستلزمات خدمية	1211
25,000	14,424	25,000	مستلزمات سلعية	1212
6,000	4,191	6,000	مستلزمات صيانة	1213
10,000	14,722	15,000	نفقات رأسمالية	122
171,000	152,455	176,000	الإجمالي	

المدير المالي
ديب الزنبق

الأمين العام
نور الدين بوشكوج

بيان تفصيلي لإجمالي النفقات المقدرة بالدولار الأمريكي في الباب الثالث
لمشروع موازنة عام – 2003
مقارنة مع الاعتمادات في ميزانية عام 2002

كشف رقم 3-3

الاعتماد المطلوب لعام 2003	الاعتماد خلال عام 2002		دليل الحساب	
	المصروف	الملحوظ	اســـــــــم	رقم
80,000	47,180	80,000	نفقات الحوار البرلماني	131
95,000	77,158	95,000	نفقات الأنشطة البرلمانية	132
25,000	24,931	25,000	نفقات الأنشطة غير البرلمانية	133
15,000	8,478	20,000	نفقات النشرات البرلمانية	134
215,000	157,747	220,000	الإجمـــــــــالي	

الأمين العام
نور الدين بوشكوج

المدير المالي
ديب الـــزنبق

بيان تفصيلي لإجمالي النفقات المقدرة بالدولار الأمريكي
في الباب الرابع لمشروع موازنة عام 2003
مقارنة مع الاعتمادات في ميزانية عام 2002

كشف رقم 3-4

الاعتماد المطلوب لعام 2003	الاعتماد خلال عام 2002		دليل الحساب	
	المصروف	الملحوظ	اســــــــم	رقم
10,000	10,000	10,000	المساهمة في المنظمات العربية	141
45,000	45,000	45,000	المساهمة في المنظمات الدولية	142
55,000	55,000	55,000	**الإجمـــــــــالي**	

الأمين العام
نور الدين بوشكوج

المدير المالي
ديب الـــــزنبق

البند 8-ج / مج 43

مذكرة الأمانة العامة حول :
التقديرات الأولية لمشروع
موازنة الاتحاد البرلماني العربي
لعام 2004

مذكرة الأمانة العامة للاتحاد
تقديماً للتقديرات الأولية
لمشروع موازنة الاتحاد البرلماني العربي
لعام 2004

يسر الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي أن ترفع إلى مجلس الاتحاد هذه المذكرة التوضيحية المتعلقة بالتقديرات الأولية لمشروع موازنة الاتحاد لعام 2004 ، انطلاقاً من المبادئ الأساسية التالية :

1. مراعاة أحوال الشعب البرلمانية العربية واعتماد مبلغ مساهمات كل شعبة في ميزانية الاتحاد خلال عام 2003 أساساً لإسهامها في موازنة عام 2004 دون أية زيارة .
2. الالتزام بترشيد الإنفاق إلى الحدود الدنيا دون المساس بالمهام الأساسية المنوطة بالاتحاد والتي ينص عليها ميثاقه .

إن الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي وهي ترفع للمجلس الكريم مذكرتها هذه يسرها أن تلتمس ما يلي :

1. الموافقة المبدئية على الاعتمادات المرصودة في التقديرات الأولية لمشروع موازنة الاتحاد لعام 2004 والبالغة (734,800) فقط سبعمائة وأربعة وثلاثون ألفا وثمانمائة دولاراً أمريكياً لاغير وفقاً للجدول المرفق رقم (1) .

2. إقرار النسب المقترحة لتوزيع الاعتماد المرصود على الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد وفقاً للجدول المرفق رقم (2) ومطالبة الشعب الأعضاء بدفع مساهماتها في بداية السنة المالية 2004 حتى يتسنى للاتحاد الوفاء بالتزاماته و للأمانة العامة القيام بواجباتها.

3. تكليف الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي بتنفيذ أحكام الموازنة وفقاً لميثاق الاتحاد وأنظمته النافذه .

والأمر معروض على المجلس

التقديرات الأولية لمشروع موازنة الاتحاد البرلماني العربي
لعام 2004 مقدرة بالدولار الأمريكي

كشف رقم 1

الرمز			اسم الحساب	الاعتماد المطلوب لعام 2004		
نوع	بند	باب		جزئي	جزئي	إجمالي
		1	**الباب الأول – نفقات الأفراد العاملين**			**293,800**
	1		نفقات الرواتب		241,200	
	2		بدل غلاء منطقة		----	
	3		المخصصات العائلية		4,900	
	4		التعويضات		19,000	
1			تعويض تدفئة	2,500		
2			تعويض طبيعة العمل	11,500		
3			تعويضات عن الأعمال الإضافية	2,000		
4			تعويضات اللجان الدائمة والمؤقتة	2,000		
5			تعويضات أخرى	1,000		
	5		أجور عمال مؤقتين		2,000	
	6		الإكراميات والمكافآت		1,500	
	7		مكافأة نهاية الخدمة		10,000	
	8		المزايا العينية والنقدية		15,200	
1			بدل نقل وسفر عند التعيين وانتهاء الخدمة والإجازة السنوية	10,000		
2			بدل لباس	200		
3			صندوق الضمان الصحي	5,000		

تابع كشف رقم 1

الرمز			اسم الحساب	الاعتماد المطلوب لعام 2004		
نوع	بند	باب		جزئي	جزئي	إجمالي
		2	**الباب الثاني- النفقات الإدارية العامة**			**171,000**
	1		النفقات الجارية		161,000	
1			المستلزمات الخدمية	130,000		
2			المستلزمات السلعية	25,000		
3			مستلزمات الصيانة	6,000		
	2		النفقات الرأسمالية		10,000	
		3	**الباب الثالث-نفقات الأنشطة والبرامج**			**215,000**
	1		نفقات الحوار البرلماني		80,000	
	2		نفقات الأنشطة البرلمانية		95,000	
	3		نفقات الأنشطة غير البرلمانية		25,000	
	4		نفقات النشرات البرلمانية		15,000	
		4	**الباب الرابع - التزامات عربية ودولية**			**55,000**
	1		المساهمة في المنظمات العربية		10,000	
	2		المساهمة في المنظمات الدولية		45,000	
الإجمالي العام لاعتمادات الدورة المالية موزعة على الشعب حسب كشف النسب المرفق رقم 2						**734,800**

المدير المالي
ديب الزنبق

الأمين العام
نور الدين بوشكوج

جدول توزيع مساهمات الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد في ميزانية عام 2004 مقارنة بنسب توزيع ميزانية عام[1] 2003 بالدولار الأمريكي

كشف رقم (2)

الرقم	البلد	مساهمة عام 2003		مساهمة عام 2004	
		النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ
.1	الأردن	3.20	23,500	3.20	23,500
.2	الإمارات	8.30	61,000	8.30	61,000
.3	البحرين	3.20	23,500	3.20	23,500
.4	تونس	3.94	29,000	3.94	29,000
.5	الجزائر	7.08	52,000	7.08	52,000
.6	جيبوتي[2]	0.44	3,200	0.44	3,200
.7	السودان	2.04	15,000	2.04	15,000
.8	السعودية	8.30	61,000	8.30	61,000
.9	سوريا	5.50	40,500	5.50	40,500
.10	العراق	8.30	61,000	8.30	61,000
.11	عُمان	4.08	30,000	4.08	30,000
.12	فلسطين	0.44	3,200	0.44	3,200
.13	قطر	8.30	61,000	8.30	61,000
.14	جزر القمر	0.44	3,200	0.44	3,200
.15	الكويت	8.30	61,000	8.30	61,000
.16	لبنان	3.20	23,500	3.20	23,500
.17	الجماهيرية العربية الليبية	8.30	61,000	8.30	61,000
.18	مصر	7.08	52,000	7.08	52,000
.19	المغرب	7.08	52,000	7.08	52,000
.20	موريتانيا	0.44	3,200	0.44	3,200
.21	اليمن	2.04	15,000	2.04	15,000
	الإجمالي	100	734,800	100	734,800

المدير المالي
ديب الزنبق

الأمين العام
نور الدين بوشكوج

[1] يحدد مجلس الاتحاد في كل سنة نسبة مساهمة كل شعبة برلمانية في نفقات الاتحاد . و إلا فان النسب المعمول بها تبقى على حالها .
(المادة 56) من النظام الداخلي للاتحاد البرلماني العربي .

2 ستوزع مساهمة الشعبة البرلمانية الجيبوتية على الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد بالاستناد لقرار السادة رؤساء المجالس العربية خلال مجلس الاتحاد 25

البند 8 - د / مج 43

مذكرة الأمانة العامة للاتحاد حول:
الوضع المالي
لسير عملية بناء المقر الجديد
للاتحاد البرلماني العربي

حـــول تمويل المشـــــروع

استناداً إلى قرارات مجالس الاتحاد البرلماني العربي بالموافقة على مشروع بناء المقر الدائم للاتحاد وعلى مطالبـــة الشعب البرلمانية العربية بتسديد مساهماتها في تكاليف بناء المقر الدائم للاتحاد.

يسرنا إعلامكم أن الرصيد المتوفر في حساب الاتحاد لبناء المقر لدى البنك العربي بعمان /الأردن بلغ لغايـــة 2002/12/31 ما مقداره (1,764,063) دولار أمريكي وهو ناجم عن:

1- المبالغ المحصلة من مساهمات الشعب الأعضاء والبالغة (1,525,303) دولار أمريكي وفقاً للكشـــف المرفق.مع بيان أن كل من الشعبة البرلمانية السعودية والشعبة البرلمانية الجزائرية قـــد ســـددت كـــامل التزاماتها، أما الشعبة البرلمانية التونسية ففقد سددت القسط الثالث من المساهمة خلال عام 2002.

2- الفوائد الدائنة نتيجة ربط حساب بناء مقر الاتحاد لدى البنك العربي بعمان/الأردن . والتي بلغـــت مـــا مقداره (238,760) دولار أمريكي .

جدول إجمالي بتوزيع حوالي ثلث تكلفة إنجاز بناء المقر الدائم
للاتحاد على الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد
وفقاً لنسب المساهمة في الموازنة وما تم تسديده والأرصدة المتبقية موقوفاً بالدولار الأمريكي في
2002/12/31

الرقم	البلـــــــــد	مبلغ المساهمة	المســــــــدد	الرصيـــــــد
.1	الأردن	78,000	78,000	–
.2	الإمارات	205,000	–	205,000
.3	البحرين	78,000	78,000	–
.4	تونس	97,000	88,523	8,477
.5	الجزائر	175,000	175,000	–
.6	جيبوتي	10,000	–	10,000
.7	السعودية	205,000	205,000	–
.8	السودان	49,000	3,780	45,220
.9	سوريا*	–	–	–
.10	العراق	205,000	–	205,000
.11	فلسطين	10,000	10,000	–
.12	قطر	205,000	205,000	–
.13	جزر القمر	10,000	–	10,000
.14	الكويت	205,000	205,000	–
.15	لبنان	78,000	78,000	–
.16	الجماهيرية الليبية	205,000	–	205,000
.17	مصر	175,000	175,000	–
.18	المغرب	175,000	175,000	–
.19	موريتانيا	10,000	–	10,000
.20	اليمن	49,000	49,000	–
	الإجمالي	2,224,000	1,525,303	698,697

مفتش الحسابات
محمد طاهر المفتي

المدير المالي
ديب الـــزنبق

الأمين العام
أوزر الدين بوشكوج

مساهمة سوريا : تقديم الأرض

تقرير تدقيق حسابات بناء مقر الاتحاد البرلماني العربي الدائم عن عام 2002

بسم الله الرحمن الرحيم

محمد طاهر المفتي
محاسب قانوني
هاتف: 2313521 – 2312695

دمشق في 27 / 2 / 2003

تقرير تدقيق حسابات بناء مقر الاتحاد البرلماني الدائم عن عام 2002

* * *

السيد الرئيس،

السادة أعضاء مجلس الاتحاد البرلماني العربي،

تحية طيبة وبعد:

استنادا إلى قرار مجلسكم الموقر رقم 15/مج 40 تاريخ 2002/2/7 والى قرار الأمانة العامة رقم 27/أ.ع تاريخ 2002/5/9 المتضمنين تكليفي بتدقيق حسابات الاتحاد عن عام 2002، واستنادا للقرار رقم /9/مج 28 تاريخ 1997/5/12 المتضمن الموافقة على مشروع بناء المقر الدائم للاتحاد بدمشق، واستنادا للقرار رقم 34-5/مج 34 تاريخ 1999/6/29، واستنادا للكتب الموجهة الى كل من رؤساء الشعب البرلمانية لتسديد مساهمة كل منها بما يخصها من تكاليف إنجاز بناء المقر الدائم، ولاحقا لتقريري المؤرخ في 2002/1/8 فاني أقدم لسيادتكم بيانا بالمبالغ المسددة من الشعب البرلمانية حتى 2002/12/31 والمودعة لدى البنك العربي في عمان وفق مايلي:

اسم الشعبة البرلمانية المسددة	المبلغ بالدولار
الأردن	78،000
البحرين	78،000
تونس	88،523
الجزائر	175،000
السعودية	205،000
السودان	3،780
فلسطين	10،000
قطر	205،000
الكويت	205،000
لبنان	78،000
مصر	175،000
المغرب	175،000
اليمن	49،000
المجموع	1،525،303

وقد بلغت الفوائد المحتسبة على المبالغ المودعة لدى البنك العربي في عمان حتى 2001/12/31 مبلغ (215،293) دولار، كما بلغت الفوائد المحتسبة عن عام 2002 مبلغ (23،467) دولار، وبذلك فتكون مجموع الفوائد المحتسبة على المبالغ المودعة حتى 31-12-2002 مبلغ (238،760) دولار أمريكي، وبإضافة هذا المبلغ إلى مجموع المبالغ المسددة من الشعب البرلمانية. يصبح مجموع المبالغ الخاصة ببناء المقر والموجودة لدى البنك العربي في عمان هي مبلغ (1،764،063) دولار حتى 2002/12/31 وهي مطابقة لما ورد في الكشف المصرفي المرسل من المصرف والمحفوظ لدى المديرية المالية.

فيرجى الاطلاع.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

مفتش الحسابات
محمد طاهر المفتي

جدول إجمالي بتوزيع حوالي ثلث تكلفة إنجاز بناء المقر الدائم
للاتحاد على الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد
وفقاً لنسب المساهمة في الموازنة وما تم تسديده والأرصدة المتبقية موقوفاً بالدولار الأمريكي في
2002/12/31

الرقم	البلـــــــــد	مبلغ المساهمة	المســــــــدد	الرصيـــــــد
.1	الأردن	78,000	78,000	–
.2	الإمارات	205,000	–	205,000
.3	البحرين	78,000	78,000	–
.4	تونس	97,000	88,523	8,477
.5	الجزائر	175,000	175,000	–
.6	جيبوتي	10,000	–	10,000
.7	السعودية	205,000	205,000	–
.8	السودان	49,000	3,780	45,220
.9	سوريا*	–	–	–
.10	العراق	205,000	–	205,000
.11	فلسطين	10,000	10,000	–
.12	قطر	205,000	205,000	–
.13	جزر القمر	10,000	–	10,000
.14	الكويت	205,000	205,000	–
.15	لبنان	78,000	78,000	–
.16	الجماهيرية الليبية	205,000	–	205,000
.17	مصر	175,000	175,000	–
.18	المغرب	175,000	175,000	–
.19	موريتانيا	10,000	–	10,000
.20	اليمن	49,000	49,000	–
	الإجمالي	2,224,000	1,525,303	698,697

الأمين العام
أبو الدين بوشكوج

المدير المالي
ديب الـــزنبق

مفتش الحسابات
محمد طاهر المفتي

* مساهمة سوريا : تقديم الأرض

مجلس النواب اللبناني

دراسة عن

« موقع مجلس النواب في النظام السياسي »

لمجلس النواب موقع أساسي في النظام البرلماني الديمقراطي المعتمد في لبنان فهو مصدر السلطات كونه يستمد سلطته من الشعب مباشرة بواسطة الانتخابات ، وهو يمارس صلاحيات دستورية واسعة في ثلاثة مجالات هي : التشريع والرقابة والانتخاب ، وبالإضافة إلى كون المجلس يضم ممثلي جميع الطوائف ، وهو ملتقى الحوار الوطني بين التيارات الحزبية والعقائدية على أنواعها .

التشريع :

يتمتع المجلس النيابي اللبناني بصلاحيات تشريعية واسعة جداً تغطي جوانب الحياة العامة كافة ، ويؤدي دوراً حاسماً في توجيه السياسة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد . وتبدو هذه الصلاحيات أكثر تحصيناً بالنسبة لغيرها من مجالس بعض الدول الأخرى ويتبين ذلك من الآتي :

1 – لا وجود لمجلس شيوخ يمكن أن يشارك في عملية التشريع .

2 – لا صلاحية للسلطة التنفيذية في وقف نفاذ القانون الصادر عن مجلس النواب ، إنما لرئيس الجمهورية حق رد القانون لإعادة النظر فيه . فإذا ما أصر المجلس عليه بأغلبية مطلقة يصبح القانون نافذاً حكماً بعد شهر على إعادة إقراره .

3 – للمجلس الدستوري حصراً حق وقف نفاذ القانون كلياً أم جزئياً ولكن ليس للمجلس الدستوري ممارسة هذا الحق تلقائياً إنما بطلب من رئيس الجمهورية أو رئيس المجلس أو رئيس الحكومة أو من عشرة نواب . وتنحصر مهمة المجلس الدستوري في النظر بدستورية القانون فقط .

4 – حق المبادرة للتشريع على مجلس الوزراء إنما لمجلس النواب (نائب أو أكثر) حق المبادرة لذلك بصيغة اقتراح قانون . وهذه صلاحية مهمة ، فمن اقترح القانون ساد ، على حد تعبير أحد فقهاء القانون الدستوري .

وإذا كان حق المبادرة لاقتراح القوانين يتساوى فيه المجلس والحكومة ، فإن صيغة الاقتراحات المعجلة المكررة ينفرد بها مجلس

النواب .

ولهذه الاقتراحات مواصفات خاصة ، منها أن تكون من مادة جيدة ويمكن درسها ومناقشتها في الهيئة العامة للمجلس وإقرارها فوراً من دون عرضها على اللجان .

الرقابة :

يرتبط وجود الحكومة واستمرارها في الحكم بثقة مجلس النواب . وللمجلس أن يمارس رقابته على سياستها في كل المجالات ، ويتم ذلك بواحد من ثلاثة إجراءات هي :

1 - **طرح عدم الثقة :** لأي سبب يرى فيه نائب أو أكثر خروجاً عن البيان الوزاري الذي نالت الحكومة الثقة على أساسه أو تقاعساً في تنفيذ مضمون هذا البيان أو موقفاً وزارياً غير مقبول . ويمكن للنائب ممارسة هذا الحق في العقود العادية والاستثنائية .

2 - **الأسئلة :** وهي إجراء خطي يتقدم به نائب أو أكثر للاستفسار عن أمر ما أو للفت نظر الحكومة لأمر ما يستوجب اتخاذ إجراءات معينة .

3 - **الاستجوابات :** وهي إجراءات خطية كما في السؤال ، إلا أن عدم اقتناع النائب بإجابة الحكومة عن الاستجواب يفسح في المجال للمستجوب طرح عدم الثقة بالحكومة .

لجان التحقيق :

لمجلس النواب أن يقرر إجراء تحقيق برلماني في موضوع معين وله أن يولي لجان التحقيق هذه « سلطات هيئات التحقيق القضائية »

ولكن المجلس لم يعمد إلى تشكيل مثل هذه اللجان إلا في « قضايا مهمة » كقضية صفقة صواريخ الكروتال سنة 1972 وقضية التنصت على المخابرات الهاتفية في السنوات الأخيرة .

اتهام الرؤساء والوزراء :

للمجلس وحده الحق في اتهام الرؤساء والوزراء أمام المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء . والجدير ذكره أن « المجلس الأعلى » يتشكل من 15 عضواً بينهم سبعة نواب يتم انتخابهم من قبل المجلس مع بدء ولاية كل مجلس نواب .

ومن البديهي القول أن الحصانة النيابية التي تحول دون اتهام النائب أمام المجلس الأعلى تحصنه أيضاً أمام القضاء العادي بحيث لا يمكن محاكمة النائب إلا بعد موافقة مجلس النواب على طلب الإذن برفع الحصانة عنه .

الصلاحية الانتخابية :

ومن أبرز الصلاحيات التي تثبت موقع المجلس النيابي في النظام السياسي دوره التقريري في نشوء السلطات الأخرى فالمجلس ينتخب رئيس الجمهورية بأكثرية الثلثين من أعضائه في الدورة الأولى وبالأكثرية المطلقة في الدورة الثانية .

والحكومة لا تحكم قبل نيلها ثقة المجلس كما أن تكليف من يشكل الحكومة الجديدة يكون استناداً لاستشارات نيابية ملزمة مما جعل هذه الاستشارات بمثابة استفتاء نيابي يقوم به رئيس الجمهورية لمعرفة اسم من ينال أكثرية أصوات النواب ليكلفه بالتشكيل .

المشاركة في اختيار أعضاء المجلس الدستوري والمجلس الوطني للاعلام :

وينتخب مجلس النواب خمسة من الأعضاء العشرة الذين يتشكل منهم المجلس الدستوري الذي ينظر في دستورية القوانين والطعون في الانتخابات الرئاسية والنيابية .

كما يعين مجلس النواب خمسة من الأعضاء العشرة الذين يؤلفون المجلس الوطني للاعلام .

آلية العمل في مجلس النواب

يعتمد المجلس النيابي في عمله صيغة الأدوار التشريعية ويعني « الدور » مدة ولاية المجلس من بدئها حتى بدء ولاية المجلس الذي يليه .

ويجتمع المجلس دستورياً في فترتين من السنة هما « العقدان » يبدأ العقد الأول في أول يوم ثلاثاء بعد الخامس عشر من آذار (مارس) وينتهي في آخر شهر أيار (مايو) . أما العقد الثاني فيبدأ في يوم الثلاثاء الأول الذي يلي الخامس عشر من تشرين الأول (أكتوبر) وينتهي بنهاية السنة وتكون جلساته مخصصة لدرس الموازنة « قبل أي أمر آخر » ، ويمكن فتح دورات استثنائية في أي وقت بالتوافق بين رئيسي الجمهورية والحكومة أو بطلب الأكثرية المطلقة للنواب .

النظام الداخلي والأعراف :

يحكم آلية عمل مجلس النواب نظام داخلي ، وأعراف وتقاليد ، تراكمت واستقرت على مدى أكثر من خمس وسبعين سنة . ويكتسب النظام الداخلي للمجلس قوة الأحكام الدستورية لجهة نفاذ نصوصه وإن لم يكن قانوناً وفق الصيغة المطلوبة لإصدار القوانين . ويستمد القوة من الدستور ذاته لنصه في المادة (43) على « المجلس النيابي أن يضع نظامه الداخلي » .

هيئة مكتب المجلس :

وتتأثر آلية عمل المجلس بماهية المواضيع المطروحة . فهيئة مكتب المجلس التي تتشكل من رئيس المجلس ونائبه وأمين السر وثلاثة مفوضين تتولى الأعمال التحضيرية والإدارية في كل ما يتعلق بالمجلس ، فتؤلف بذلك ما يمكن اعتباره « إدارة جماعية » لنشاطات مجلس النواب .

ومن مهامها : تقرير جدول أعمال الجلسات العامة ، درس الاعتراضات في شأن المحاضر ، تنظيم المجلس وأنظمته ، درس العرائض والشكاوى . وتشكل مع لجنة الإدارة والعدل هيئة مشتركة لدرس طلبات رفع الحصانة . وأعمال مكتب المجلس نهائية بحيث لا يمكن مناقشتها أو تعديلها إلا من قبل الهيئة العامة لمجلس النواب .

آلية العمل التشريعي :

تختلف آلية عمل المجلس في مجال التشريع عن آلية ممارسة دوره الرقابي . فعلى المستوى التشريعي ينشأ في المجلس ما يمكن اعتباره « مطبخ المشاريع » ، المتمثل باللجان النيابية التي أصبح عددها اليوم خمس عشرة لجنة بعد استحداث لجان خاصة بالبيئة وحقوق الإنسان والمرأة والطفل .

فرئيس المجلس يحيل المشاريع والاقتراحات فور تسليمها إلى اللجنة أو اللجان المختصة التي لها أن تستعين بمن تشاء وتدعو الوزراء المختصين لمناقشة المشروع أو الاقتراح . وللجنة أن تعدل النصوص كما تشاء أو تكلف لجنة مصغرة تنبثق منها لإعداد مسودة تعديل نصوص المشروع . وعلى اللجنة أن تنتهي من درس المشروع خلال شهر واحد . أما إذا كان المشروع معجلاً فيكون ذلك خلال أسبوعين .

واجتماعات اللجان التي يدعو لانعقادها رئيس اللجنة عادة « ميسرة » جداً لأن نصابها القانوني الذي يتشكل في الدعوة الأولى من أكثر من نصف الأعضاء ، يصبح في الدعوة الثانية قانونياً بحضور ثلث الأعضاء فقط ، وكثيراً ما تكون الدعوة للاجتماع الأول والثاني بفارق نصف ساعة فقط مع الإشارة إلى أن صوت رئيس اللجنة مرجح عند إجراء التصويت .

واللجان كونها تقوم بدور « مطبخ القوانين»

أصبحت تشكل ما يمكن وصفه بـ « المجلس المختبر » ، لأنها تعدل ما تراه لا يتناسب مع سياسة الدولة ومصلحة المجتمع .

وبهذه الصلاحية المطلقة تتمكن اللجان من تجهيز المشاريع للهيئة العامة بصورة شبه نهائية . ولعل ما يفسر انكباب اللجنة على درس مشروع معين لمدة طويلة بعد أن تضطر إلى تكثيف اجتماعاتها وطلب تمديد الوقت المحدد لها للإنجاز بينما تناقش الهيئة العامة للمجلس التي تتشكل من كل النواب مشاريع القوانين في وقت محدود جداً قياساً على الوقت الذي تستغرقه اللجان .

ولكن رغم هذا الدور الفاعل الذي تقوم به اللجان في مسيرة آلية التشريع ، فإنها لا تمتلك حق التقرير النهائي الذي يبقى كما في كل أعمال المجلس مناطاً بالهيئة العامة لمجلس النواب .

اللجان المشتركة :

إن استحداث لجان مؤقتة ممكن في كل آن ، إنما تنتهي مهمتها بإنجاز مشروع أو درس قضية محددة . ومن هذه اللجان التي يتم استحداثها ، اللجان المشتركة التي يدعو إليها رئيس المجلس تحديداً عندما يعرض مشروع ما على أكثر من لجنة بحكم الاختصاص ويتباين تقرير كل لجنة مع الآخر في شأن المشروع .

وبهذا تسلك المبادرة للتشريع (مشروع قانون أو اقتراح) خطاً يبدأ مع رئاسة المجلس ويمر باللجنة أو اللجان المختصة قبل أن يعود إلى رئاسة المجلس ، فهيئة المكتب التي تدرجه على جدول أعمال الجلسة العامة لاتخاذ القرار النهائي . ولكن رغم أن اللجان لا تملك حق التقرير ، إلا أن عملها يقارب حدود اتخاذ القرار لأن المشروع الذي يطرح في الجلسة العامة وتتم مناقشته هو صيغة المشروع كما انتهت إليه اللجنة وليس الصيغة التي وردت من الحكومة .

آلية العمل الرقابي :

تختلف آلية عمل المجلس على الصعيد الرقابي بعض الشيء عن آلية العمل على المستوى التشريعي . فدور اللجان على المستوى الرقابي ينحصر بمحاولة ترشيد أداء الحكومة في موضوع معين أو اطلاع النواب من الحكومة على مسار سياسي والمعلومات التي تملكها حوله .

ولذلك كثيراً ما تنتهي أعمال اللجان الرقابية إلى إصدار توصيات تكون إما للفت نظر الحكومة إلى معالجة قضية ما وإما إلى دعم موقفها في سياسة ما . لذلك فإن معظم أعمال اللجان على الصعيد الرقابي تكون باجتماعات للجان مشتركة ، الأمر الذي يفرض أن تكون الدعوة إلى انعقادها من رئيس المجلس تحديداً . أما إذا كانت الدعوة للجنة واحدة ، فيبقى الأمر مناطاً برئيس اللجنة وإن كان تناول اللجنة لمثل تلك الموضوعات يستلزم عادة التشاور مع رئاسة المجلس ، لأن ما يمكن أن ينتهي إليه اجتماع اللجنة يظهر وكأنه موقف مجلسي عام أكثر مما هو رأي لعدد محدود يقتصر على النواب الأعضاء في اللجنة . والدور الرقابي الفعلي للمجلس يقتصر على الهيئة العامة دون غيرها ، ويتم ذلك على خطوط ثلاثة هي :

1 - **الأوراق الواردة :** وهي ما يثيره النواب في مطلع كل جلسة من قضايا . لكن المواقف التي تواجه الحكومة عادة في هذا الوقت المحدد من الجلسة يبقى أقرب إلى أعمال اللجان الرقابية وتقتصر أهميته على كونه يشكل جزءاً من محضر الجلسة ، وبالتالي يأخذ الطابع الرسمي ويدخل التاريخ .

2 - **الأسئلة والاستجوابات :** وهو ما يثيره

النواب خطياً في فترة لا يكون فيها المجلس منعقداً في الهيئة العامة ، ويمكن أن تتناول الأسئلة والاستجوابات أي موضوع أو قضية من دون استثناء ، وعلى الحكومة أن تجيب عن كل سؤال أو استجواب في خلال 15 يوماً . وإذا لم يقتنع النائب برد الحكومة على السؤال يحوله إلى استجواب يمكن على أساسه أن يطرح الثقة بالحكومة أو بوزير معين .

3 - **المناقشة العامة** : يمكن أن تحدد المناقشة العامة بقضية ويمكن أن تكون مفتوحة على كل القضايا والمواضيع إذا لم يتضمن جدول الأعمال ذكر موضوع محدد . وتتقرر جلسات المناقشة من هيئة المكتب كلما دعت الحاجة لذلك ، إلا أن المجلس ملزم بعقد جلسة مناقشة عامة أو جلسة تخصص للأسئلة أو جلسة تخصص للاستجوابات بعد كل أربع جلسات عمل .

وجلسات المناقشة مفتوحة لاستيعاب كلمات كل النواب ، لذلك تكون عادة مطولة وتمتد على أكثر من يوم ، كما يمكن أن تنتهي إلى طلب نائب أو أكثر طرح الثقة بالحكومة أو بوزير معين . وفي مثل هذه الحالة فإن التصويت على الثقة يتم بعد خمسة أيام على الأقل ، كما يمكن للحكومة أن تواجه المجلس بطلبها طرح الثقة .

آثار جلسات المناقشة :

الحقيقة أن معظم جلسات المناقشة ترفع من دون طلب الثقة ، إلا أن انتهاء الجلسة على هذا الشكل بعد الكلمات والمناقشات المطولة ، لا يعني أن انعقاد الجلسة كان مضيعة للوقت فجلسات المناقشة تحقق الغاية السياسية المتوخاة منها بتغطيتها إعلامياً خصوصاً وأن قرار المجلس حول هذا الأمر هو أن يتم نقل وقائعها مباشرة على الهواء بالصوت والصورة . ولذلك فإن مجريات الجلسة تؤدي الغاية المرجوة منها باعتبار أن واقع الحياة السياسية في لبنان وربما منذ سنوات الاستقلال الأولى ، لا يسمح بإسقاط حكومة بالضربة القاضية أي بحجب الثقة عنها في جلسة المناقشة العامة ، والسبب الأهم في ذلك أن تكوين المجالس النيابية المتعاقبة لم يشهد وجود كتل حزبية أو ملتزمة تمثل أكثرية عددية في مجلس النواب .

العلاقات البرلمانية العربية والدولية

شبكة واسعة من العلاقات :

أقام مجلس النواب اللبناني مع برلمانات الدول الأخرى شبكة من علاقات الصداقة والتعاون وتظهر الأطر المنظمة لتلك العلاقات في شكلين :

- **الأول** : يتصف بشيء من الرسمية ويتمثل في انضمام المجلس إلى المؤسسات البرلمانية العربية والإقليمية والدولية . ومن هذه المنظمات الاتحاد البرلماني الدولي واتحاد برلمانات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ومجلس دول برلمانات الدول الناطقة كلياً أم جزئياً بالفرنسية (الفرنكوفون) والاتحاد البرلماني العربي ومؤتمر البرلمانيين الآسيويين للسلام والتعاون ومنتدى برلمانيي أفريقيا والدول العربية للسكان والتنمية والاتحاد الكشفي للبرلمانيين العرب .

- **الثاني** : ينشأ بمبادرة أو قبول طوعيين . ومن أهم المبادرات التي قام بها لبنان في هذا المجال تأسيس اتحاد للبرلمانيين المتحدرين من أصل لبناني في العالم سنة 1993 في اجتماع دعا إليه حوالي 150 نائباً وشيخاً موزعين على 19 مجلس نواب ومجلس شيوخ في العالم ، وقد قطع الاتحاد شوطاً في تحوله إلى مؤسسة بعد أن أصبحت اجتماعاته تتم دورياً كل سنتين

في إحدى دول بلاد الاغتراب اللبناني . ويدخل في إطار هذا التعاون الطوعي لجان الصداقة القائمة بين مجلس النواب اللبناني والمجالس في كل من : فرنسا ، إيران ، روسيا ، استراليا ، باكستان ، الأرجنتين ، جنوب افريقيا ، بوليفيا ، المكسيك ، قبرص ، نيجيريا ، شاطئ العاج ، كندا ، بلجيكا ، أرمينيا ، تشيكيا ، ألمانيا ، رومانيا ، اليابان ، تونس ، إيطاليا ، بلغاريا ، إندونيسيا ، الصين ، النمسا ، سلوفاكيا ، اليمن، تركيا ، الإمارات العربية المتحدة ، بولونيا .

أدوار مميزة :

يحرص المجلس على تدعيم شبكة علاقاته هذه بكل الوسائل المتاحة مما يفسح لممثليه في هذا المجال للعب دور بارز يظهر بوضوح في اختيار النائب اللبناني في المراكز القيادية للمؤتمرات ولعضوية اللجان التي تنبثق عادة منها .

ومن الأمثلة على ذلك انتخاب رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري نائباً لرئيس برلمانات دول منظمة المؤتمر الإسلامي الذي انعقد في طهران صيف 1999 وانتخاب النائب الراحل خاتشيك بابكيان لنيابة رئاسة الجمعية الدولية الفرنكوفونية ، ومن ثم تعديل نظام الجمعية لاحقاً كي يتسنى إعادة انتخاب بابكيان بعد انتهاء ولايته الأولى .

ويستفيد مجلس النواب من هذا التعاون بتبادل الخبرات مع البرلمانات العربية والعالمية وعقد المجلس في سنة 1995 اتفاقية تعاون مع الجمعية الدولية للبرلمانات الناطقة باللغة الفرنسية (PARDOC) .

الدبلوماسية البرلمانية :

إن شبكة علاقات التعاون هذه وضعت حجر الأساس لمصطلح جديد أضيف إلى القاموس السياسي في لبنان وربما إلى القواميس العربية والدولية في آن معاً وهو مصطلح « الدبلوماسية البرلمانية » هذا المصطلح الجديد الذي اكتشفته وترعاه رئاسة المجلس تحديداً يبدو من الوهلة الأولى وكأنه « تعدي على دبلوماسية وزارات الخارجية » ولكنه في الحقيقة ليس كذلك ، إنما يتكامل معها وقد أثبت حتى اليوم فعالية رغم طراوة عوده . والدليل على ذلك ، التحرك الذي قادته الدبلوماسية البرلمانية في السنوات الأخيرة على مستوى البرلمانات العربية والبعثات ولجان الصداقة الأوروبية .

ولكن مهما كان الموقف من هذا المصطلح الجديد ، فإن التجربة اللبنانية في شأنه أثبتت أنه لن يكون عديم الجدوى بل قابلاً للحياة . فهل يتعمم هذا المصطلح على مستوى البرلمانات العربية وعلى مستوى الاتحاد البرلماني العربي بتفعيل التعاون بينها لتكوين دبلوماسية برلمانية عربية واحدة .

نحو مؤسسة برلمانية حديثة

عقد التطوير 1992 - 2000

مع بدء ولاية المجلس المنتخب في سنة 1992 وانتخاب الرئيس نبيه بري رئيساً للمجلس في العشرين من تشرين الأول (أكتوبر) من تلك السنة ، بدأ تحول ملفت للأنظار في المجلس النيابي اللبناني لامس حدود الثورة في بعض المجالات .

الانتقال من دور تقليدي إلى دور معاصر :

والحقيقة أن التحول الذي أدى إلى جعل المجلس النيابي صمام أمان سياسي واجتماعي لم يكن ظاهرة مستقلة بذاتها رغم أهمية هذا التحول . فما حصل على هذا الصعيد كان جزءاً من رؤيا شاملة للدور العصري المناط

بمجلس النواب في بلد كلبنان .

وانطلاقاً من هذا الفهم عمد الرئيس نبيه بري إلى اتخاذ إجراءات من شأنها تجذير أجواء الثقافة البرلمانية والدستورية وتعميمها . ومن أبرز التجديدات والتغييرات ما يلي :

1 - احتضان الحركات المطلبية :

من المظاهر الرئيسية لهذا التحول السير في الاتجاه المعاكس للنهج الذي كان سائداً لجهة التعاطي مع الناس . ولم يعد المجلس حيادياً بين الشعب والحكومات ، فأخذ بالدور المطلوب منه كصمام أمان لاستقرار الأمنين الاجتماعي والسياسي ، وقد تكرس ذلك في ظواهر وإجراءات عديدة ، منها احتضان للمجلس للمظاهرات والاعتصامات التي لم يعد محرماً عليها الوصول إلى ما هو قريب من حرمه الخارجي . وفتح المجلس أبوابه لاستضافة المعتصمين وهو أمر يجري لأول مرة منذ بداية الحياة النيابية في لبنان .

2 - إصدار مجلة « الحياة النيابية » :

وفي هذا الإطار بادر الرئيس نبيه بري إلى اتخاذ القرار بإعادة إصدار مجلة « الحياة النيابية » التي كانت متوقفة عن الصدور عند عددها الخامس قبل أكثر من ربع قرن . وأصبحت هذه المجلة تصدر دورياً بانتظام كل ثلاثة أشهر بحجم يزيد عن ثلاثماية صفحة تعنى بأعمال مجلس النواب وتتضمن دراسات دستورية وقانونية ، وتوزع مجاناً للمؤسسات الرسمية والجامعات اللبنانية والعربية والمكتبات الكبرى والسفارات الأجنبية وأصحاب الاختصاص .

3 - توثيق محاضر جلسات مجلس النواب:

بناء لطلب رئاسة المجلس ، عمدت الأجهزة المعنية في المجلس إلى إصدار محاضر مناقشات الدستور اللبناني وتعديلاته في كتاب خاص بعد تحقيقها . كما أصدر المجلس مناقشات النظام الداخلي لمجلس النواب وتعديلاته في كتاب خاص أيضاً . والكتابان صدرا لأول مرة في لبنان ويوزعان مجاناً .

ولعل الإنجاز الأبرز في هذا المجال كان في مبادرة الرئيس بري إلى توثيق محاضر جلسات مجلس النواب منذ بداية الحياة النيابية مع المجلس التمثيلي الأول سنة 1922 حتى اليوم بواسطة الكومبيوتر ووضعها على « قرص مدمج CD » وقد نفذ المشروع مركز الأبحاث والدراسات المعلوماتية القانونية التابع لكلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية في الجامعة اللبنانية . والجدير ذكره ، أن أهمية هذا المشروع لم تقتصر على عملية نقل المحاضر ، إنما تعدت إلى التحقق من سلامتها باعتبار أن المحاضر العائدة لما قبل سنة 1943 كانت نادرة ، وتبين مقارنة النسخات القليلة المتواجدة في بعض المكتبات الكبرى والخاصة أن أياً من هذه النسخات كان مشوباً بشيء من النقصان ، إما بسبب تلف الورق وإما لنقص في الجلسات وإما لتعرضه للتمزق وغير ذلك .

4 - مكتبة المليون كتاب :

وترافقت عملية التوثيق والتحديث هذه مع إنشاء مكتبة أعدت لاستيعاب حوالي مليون كتاب تغطي المراجع الدستورية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية والإدارية في لبنان والعالم وقد ساهمت اتفاقية التعاون بين المجلس والجمعية الدولية للبرلمانات الناطقة باللغة الفرنسية في تغذية المكتبة بالنواة الأولى التي تحتاج إليها .

وفي هذا الإطار تم تجهيز قسم التوثيق

والمكتبة بطابعة وماكينة تصوير وأخرى للتجليد وجهاز كمبيوتر ومودم CUDEROM إضافة إلى آلاف المراجع والدوريات ، وجهزت المكتبة بجهاز MINITEL مع طابعة للمساعدة في عملية البحث واستكمال المعلومات من عدة بنوك للمعلومات في ميادين القانون والإدارة والسياسة والاقتصاد وغيرها باللغتين العربية والفرنسية . وكذلك إدخال انترنت خاص بقسم المكتبة . وحديثاً بدأت تغذية المكتبة بمئات الكتب والمراجع في إطار مشروع التطوير البرلماني المعقود بين المجلس النيابي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي . كما أن المجلس يملك مكتبة قانونية متخصصة تضم أكثر من سبعة آلاف مجلد .

5 - تحديث العمل البرلماني :

حققت اتفاقية التعاون بين المجلس ومركز الدراسات التشريعية في جامعة نيويورك - الباني بالتعاون مع وكالة التنمية الأميركية إنجازات واضحة في تحديث العمل المجلسي . وفي هذا المجال يمكن الإشارة إلى تصميم المركز لموقع على شبكة الانترنت ، ومساهمته بإنشاء وتدريب فريق عمل دائم لنشر المعلومات والنشاطات بصورة فورية .

ويقدم موقع المجلس اليوم المعلومات عن رئاسة المجلس وأعضاء مجلس النواب واللجان والنشاطات النيابية ، إضافة إلى ما له علاقة بالدبلوماسية البرلمانية . ومن أهم الأعمال التي أنجزت في إطار هذه الاتفاقية التالي :

• تنظيم زيارات عمل للدراسات المقارنة للأجهزة التشريعية ، شارك فيها نواب وموظفون من المجلس .

• نظمت الجامعة دورات تدريبية لما يزيد عن 70 موظفاً على استخدام أجهزة المعلوماتية، كما قامت بتدريب مكثف لموظفي جهاز المعلوماتية على الأنظمة المعمول بها في لبنان والولايات المتحدة . كما نظمت دورات تدريبية مكثفة لأمناء سر اللجان من أجل استخدام المجموعة الالكترونية للقوانين النيابية.

• جهزت الجامعة مديرية الشؤون الإدارية والمالية في المجلس بنظام لإدارة شؤون الموظفين وطورت برنامجاً خاصاً لملاحقة اقتراحات ومشاريع القوانين ، وأمنت عدداً من أجهزة الكومبيوتر لمديرية اللجان والجلسات ، فأصبح بالإمكان إصدار نسخة عن محاضر جلسات المجلس في حوالي 24 ساعة .

• صممت الجامعة جريدة الكترونية لمجلس النواب على شبكة الانترنت وأمنت البريد الإلكتروني للنواب ، ونظمت ورشة عمل لموظفي الفئة الأولى لبحث الوضع الإداري في المجلس وأعدت دراسات شاملة حول وظائف المجلس .

6 - تحديث القوانين اللبنانية :

استحدثت بقرار من الرئيس نبيه بري لجنة لتحديث القوانين اللبنانية . وتضم هذه اللجنة عشرة أعضاء من كبار القانونيين والقضاة السابقين . ويمكن اختصار مهام هذه اللجنة وطبيعة عملها بالإشارة إلى أن الكثير من الأحكام النافذة الإجراء في لبنان ما تزال حتى اليوم في زمن « المجلة » العثمانية أو أنها صادرة بقرارات عن المندوب السامي في زمن الانتداب . ومن هذه الأحكام ما هو مهم جداً كقانون الجنسية مثلاً ، وقد أنجزت هذه اللجنة تحديث عشرات القوانين على مدار السنوات السبع الماضية وتم تبنيها من النواب أو من الحكومة ليدرسها المجلس بصيغة اقتراحات أو مشاريع قوانين .

7 - تعزيز القدرات المؤسسية لمجلس النواب :

وقع المجلس النيابي وبرنامج الأمم المتحدة

الإنمائي UNDP في أيلول (سبتمبر 1999) مشروع تعاون لتعزيز الدور التشريعي للمجلس النيابي LEB /99/008 ويهدف المشروع عبر منتجاته وأنشطته إلى تحقيق الأهداف الأربعة التالية :

1 – تعزيز قدرة النواب على الحصول على المعلومات الضرورية لممارسة عملهم التشريعي من خلال تطوير مركز للأبحاث الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية وبناء قاعدة متطورة للمعلومات DATABASE وتنظيم محفوظات المجلس النيابي .

2 – تحسين قدرة المجلس النيابي على مراقبة أعمال السلطة التنفيذية من خلال إنشاء وحدات لمتابعة المشاريع الحكومية والاتفاقات والبروتوكولات الدولية .

3 – تطوير مشاركة الهيئات غير الحكومية وممثلي المجتمع المدني بمناقشة مشاريع القوانين المتعلقة بالمجتمع المدني ، من خلال إنشاء مكتب ارتباط داخل المجلس النيابي لتنسيق الاتصالات مع الهيئات غير الحكومية وممثلي المجتمع المدني .

4 – تعزيز التبادل البرلماني العالمي بين لبنان والبرلمانات العربية وبرلمانات العالم من خلال تطوير مكتب العلاقات البرلمانية في المجلس وتجهيز قاعة مجهزة بوسائل الترجمة الفورية للمؤتمرات الدولية .

وقد باشر المشروع أنشطته بالتركيز على تعزيز مركز الأبحاث وتغذية المكتبة وبناء وحدات متابعة المشاريع الإنمائية وقوانين الاتفاقات والبروتوكولات الدولية . ويتوقع أن يحقق المشروع أهدافه خلال السنتين المقبلتين .

8 – منتدى الحوار البرلماني :

ولمزيد من التواصل بين المجلس والقطاعات الأهلية وتفعيل الأطر لمشاركة الهيئات الأهلية في التأثير على صنع السياسات العامة في لبنان ، أنشئ « منتدى الحوار البرلماني » الذي لقي تأييداً ودعماً كاملين من رئيس المجلس نبيه بري والنواب .

ونظم منتدى الحوار مؤتمراً وطنياً واسعاً عقد في المجلس النيابي وشارك فيه أكثر من مئتي مشترك . وبنجاح هذا المؤتمر تأسس منتدى الحوار البرلماني بتشجيع الرئيس نبيه بري وتم تسجيله رسمياً بموجب العلم والخبر الرقم 117 تاريخ 1999/9/28 .

ومنتدى الحوار البرلماني الذي يعتبر جمعية أهلية غير حكومية ، يهدف إلى توصيل آراء وتطلعات وملفات القطاع الأهلي إلى مجلس النواب . ومن أهدافه :

تأمين المعلومات للبرلمانيين حول برنامج المنظمات غير الحكومية وتنظيم النشاطات المشتركة مع اللجان النيابية ومنظمات المجتمع المدني وتسهيل حصول منظمات المجتمع المدني على منشورات مجلس النواب وأعماله وغير ذلك . وقد أنجز المنتدى حتى اليوم خطوات أساسية منها على سبيل المثال الآتي :

1 – تشكيل مجلس استشاري : تم تشكيل مجلس استشاري يضم ثمانية نواب وثمانية ممثلين عن القطاع الأهلي . كما تم تشكيل لجنة تنفيذية لمتابعة العمل وكلفت المؤسسة الدولية للإدارة والتدريب بتصميم وتنفيذ الأنشطة التدريبية . كما تم تحضير مسودة للقانون الأساسي والنظام الداخلي للمركز البرلماني اللبناني .

2 – تنظيم زيارة عمل لوفد مشترك ضم نواباً وممثلين للقطاع الأهلي إلى كندا . تضمنت الزيارة لقاءات مع نواب وممثلين عن القطاع الأهلي في العاصمة أوتاوا وفي مقاطعة

تورنتو.

3 - تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية شارك فيها نواب وأمناء سر اللجان وخبراء وممثلون للقطاع الأهلي وأكاديميون وإعلاميون تناولت آليات صنع السياسات العامة في لبنان ومشاركة القطاع الأهلي بصياغتها .

9 - استحداث لجان جديدة :

وكان من الطبيعي أن يترافق الدور الجديد لمجلس النواب مع استحداث لجان جديدة . فاستحدثت لجنة حقوق الإنسان ولجنة البيئة ولجنة حقوق الطفل . وبعض هذه اللجان ينشأ لأول مرة في برلمان دولة عربية ودول المنطقة.

10 - تكثيف حركة التشريع :

إن هذه اللمحة الموجزة لعمليات التحديث التي تميز بها العقد الأخير لمجلس النواب أفسحت في المجال لتعزيز الدور التشريعي للمجلس وانعكس ذلك على حركة التشريع والقوننة بصورة ملفتة للأنظار . ويمكن أن يتبين ذلك من هذا الجدول المقارن ويبين الجدول عدد الجلسات التي عقدها المجلس في الأدوار التشريعية الأربعة الأخيرة (1968 - 2000) وعدد الجلسات التي كانت مخصصة للتشريع وعدد القوانين التي أنجزت فيها .

تاريخ ولاية المجلس	مجموع عدد الجلسات	جلسات التشريع	القوانين المنجزة	عدد الساعات التي استغرقتها جلسات التشريع
1972-1968	87	53	140	147
1992-1972 (20 سنة)	240	143	683	205
1996-1992	53	34	431	316
2000-1996	39	21	307	

11 - المبنى الجديد :

إن اضطراد دور المجلس ومهامه كان يفترض التكامل مع وجود المكان المهيأ لاستيعاب الأعمال . وانطلاقاً من ذلك أنشئ مبنى جديد إلى جانب المبنى القديم المنشأ منذ أوائل الثلاثينات .

ويتكون المبنى الجديد من ستة طوابق تحت الأرض خصصت كمواقف لسيارات النواب وسبعة طوابق فوق الأرض تضم مكاتب النواب وقاعات اجتماعات اللجان النيابية والمكتبة العامة . وقد جهز هذا المبنى بوسائل العمل الحديثة تسهيلاً لعمل اللجان النيابية والسادة النواب .

قد تكون هذه اللمحة غير كاملة لرصد كل مؤشرات التطور الذي بدأ يلف مجلس النواب منذ أواخر سنة 1992 ، ولكنها بالتأكيد ، كافية للقول بحقيقة وجود هذا التطور الذي نقل المجلس النيابي إلى دور جديد تصالح من خلاله مع هذا العصر ، وأرسى قواعد أطر تطويره مستقبلاً .

12 - اللجنة الوطنية لإحياء 14 آذار و 18 نيسان و 25 أيار :

وبتوجيهات من دولة الرئيس نبيه بري ، يعمل مجلس النواب ومنذ العام 1995 على

إحياء يوم الرابع عشر من آذار ويوم 18 نيسان و 25 أيار ، وهو اليوم الذي أراده الرئيس بري يوماً لاستنهاض الوعي اللبناني والعربي والدولي حول خطورة الاحتلال الإسرائيلي للأرض اللبنانية والعربية . والنتائج المترتبة على هذا العدوان المستمر والمجازر التي ارتكبت بحق المدنيين اللبنانيين والعرب على مر عقود من الزمن .

وتم لهذا الغرض عام 1995 إنشاء اللجنة الوطنية لإحياء 14 آذار برئاسة الرئيس بري وهي رفعت شعاراً لها « يوم التضامن مع الجنوب والبقاع الغربي » وضمت اللجنة في عضويتها نواباً وإداريين في المجلس ، وبعد مجزرة قانا التي ارتكبها العدو الصهيوني في 18 نيسان (أبريل) 1996 ، و « يوم التحرير » في 25 أيار (مايو) 2000 أضيف هذين اليومين إلى اسم اللجنة لتصبح « اللجنة الوطنية لإحياء 14 آذار و 18 نيسان و 25 أيار » .

وفي هذا الإطار نسقت أمانة سر اللجنة ولا تزال مئات النشاطات لمنظمات المجتمع المدني اللبناني تضمنت ندوات ، معارض ، صور ، فنون ، عرض أفلام ، طبع منشورات وبوستيرات ، وتنظيم زيارات لوفود إلى الجنوب ومواقع المجازر الإسرائيلية .

كما أصدرت اللجنة سلسلة كتب حول الاحتلال ونتائجه ، أصبحت تشكل اليوم مرجعاً لا غنى عنه لكل باحث في قضايا الاحتلال لجنوب لبنان وهذه الكتب هي :

1 – 14 آذار اليوم اللبناني العالمي للتضامن مع الجنوب والبقاع الغربي (وثائق العدوان الإسرائيلي) .

2 – النسر والثعبان ، الحرب الجوية الإسرائيلية في لبنان .

3 – تفاهم نيسان في الاختبار العلمي .

4 – مزارع شبعا : دراسة وثائقية لمراحل الاحتلال والاقتلاع والأطماع وتأكيد الحق اللبناني .

5 – الألغام الإسرائيلية في لبنان : انتهاك للقانون الدولي واحتلال متماد للأرض .

6 – حروب إسرائيل ضد لبنان .

7 – الجرائم الإسرائيلية ضد لبنان .

8 – جنوب لبنان دراسات في العدوان الإسرائيلي ونتائجه .

9 – 52 عاماً من حروب الاستتباع الإسرائيلية في لبنان .

10 – قانا القيامة والبشارة .

11 – قانا الحق والوعد .

12 – قانا الحبر والدم .

13 – قانا انتصار الدم على السيف .

14 – الممارسات الإسرائيلية : المخالفات والتعويضات .

15 – عدوان نيسان : شهادات دولية (مترجم) .

16 – الخيارات الإنمائية من أجل التعاون في منطقة الشرق الأوسط (المشاريع الإسرائيلية) (مترجم) .

17 – القبعات الزرق قوة حفظ السلام المؤقتة التابعة للأمم المتحدة في جنوب لبنان (مترجم) .

❐ ❐ ❐

تقارير

- 1 -

البيـــان الختامي

الصادر عن المؤتمر البرلماني الافريقي العربي العاشر

(أديس أبابا 8 - 2003/1/10)

في الفترة ما بين الثامن والعاشر من كانون الثاني - يناير - 2003 شهدت العاصمة الاثيوبية (أديس أبابا) تظاهرة برلمانية افريقية - عربية كبيرة تمثلت في انعقاد المؤتمر البرلماني الافريقي - العربي العاشر بمشاركة وفود من ثلاثة وثلاثين برلماناً ومجلساً يمثلون شعوب القارة الافريقية والعالم العربي ، بالإضافة إلى عدد آخر من الوفود الملاحظة التي تمثل المنظمات الإقليمية المختلفة .

وقد ناقش المؤتمر جدول أعمال واسع تضمن قضايا سياسية واقتصادية وبرلمانية تهم الطرفين الافريقي والعربي . ولخص المؤتمر مداولاته في بيان ختامي وعدد من القرارات الهامة وافق عليها المشاركون بالإجماع .

وفيما يلي النص الكامل لهذا البيان :

تحت الرعاية السامية لفخامة الرئيس جيرما. جيورجيس ، رئيس جمهورية أثيوبيا الاتحادية الديمقراطية وبحضوره ، وبدعوة كريمة من مجلس ممثلي الشعب في أثيوبيا ، انعقد في أديس أبابا المؤتمر البرلماني الإفريقي ، العربي العاشر في الفترة من 8 إلى 10 / كانون الثاني ، يناير / 2003 . وقد شاركت في أعمال هذا المؤتمر وفود تمثل البرلمانات والمجالس الإفريقية والعربية في البلدان الآتية:

الأردن ، الجزائر ، أنغولا ، الكاميرون ، تشاد ، العربية السعودية ، السودان عمان ، العراق ، فلسطين ، تونس ، الكويت ، كونغو ، الكونغو الديمقراطية ، كوت دوفوار ، قطر ، مصر ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، جنوب أفريقيا، السنغال ، ناميبيا ، أفريقيا الوسطى ،المغرب ، أثيوبيا ، رواندا ، بوركينا فاسو ، بوروندي ، مالي ، لبنان ، اليمن ، النيجر ، غينيا.

كما شارك في المؤتمر بصفة مراقب ممثلو كل من المنظمات البرلمانية الدولية والإقليمية الآتية:

الاتحاد الإفريقي ، جامعة الدول العربية ، مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي ، اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا ، البرلمان الأوروبي ، اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

جلسة الافتتاح

عقدت جلسة الافتتاح في مبنى لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا . وحضر جلسة الافتتاح ، فضلاً عن أعضاء الوفود المشاركة ، أعضاء من الحكومة الأثيوبية وأعضاء البعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى أثيوبيا ولفيف من المدعوين والضيوف.

و قد ألقى صاحب الفخامة جيرما. جيورجيس ، رئيس جمهورية أثيوبيا الاتحادية الديمقراطية ، كلمة في جلسة الافتتاح ، رحب في مستهلها بالوفود المشاركة في المؤتمر البرلماني الإفريقي ، العربي العاشر ، مشيراً إلى أن المؤتمر يعقد في زمن التحديات بالنسبة للاتحادين .وإن جدول أعمال المؤتمر سوف يناقش كثيراً من القضايا الراهنة والهامة بما فيها احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني ،وإيجاد حل للمسألة العراقية من خلال الأمم المتحدة ووقف هجرة الأدمغة من البلدان الإفريقية والعربية وأشار فخامته إلى أن المؤتمر سيتناول أيضاً موضوع الانتقال من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي والشراكة الاقتصادية التي يجب أن يوليها البرلمانيون اهتماماً خاصاً .وهنأ فخامة الرئيس جيورجيس البرلمانيين الأفارقة والعرب على عملهم في تعزيز الشراكة بين الاتحادين وتعميق العلاقات بين برلمانات البلدان الإفريقية والعربية.

و كان المؤتمر قد استمع قبل ذلك إلى كلمة صاحب السعادة السيد فؤاد المبزع ، رئيس مجلس النواب التونسي ، رئيس المؤتمر البرلماني الإفريقي ، العربي التاسع ، ألقاها بالنيابة عنه السيد الدكتور محمد الصالح الزارعي ، رئيس الوفد التونسي في المؤتمر .وقد استهل السيد المبزع كلمته بتقديم الشكر إلى أثيوبيا على حسن الاستقبال والوفادة . ثم أوضح أن التحولات العميقة التي يشهدها عالم اليوم تدعونا إلى اعتماد مبادرات إقليمية تدعم التعاون الإفريقي العربي في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

كذلك أوضحت كلمة السيد المبزع أن عالم اليوم هو عالم الأقطاب والتجمعات الإقليمية .وأن ضمان بقائنا في العالم الجديد يقتضيان منا ، عرباً وأفارقة ، أن نوحد جهودنا ونعبئ مواردنا المشتركة من أجل اكتساب المزيد من المناعة والاقتدار.

و نوه السيد المبزع بأن للمجالس النيابية العربية والإفريقية دوراً متميزاً في ترسيخ أسس التضامن بين بلداننا وتوفير فرص أثمن للمناعة والتقدم . وانطلاقاً من هذه الحقيقة فإنه يتعين علينا تطوير المؤتمر البرلماني الإفريقي ، العربي هيكلياً وممارسة حتى يواكب التغيرات المسارعة . واعتباراً للأهمية المتزايدة التي باتت تحظى بها الدبلوماسية البرلمانية فإننا مدعوون للبحث عن صيغ جديدة لتيسير الاتصالات بين البرلمانات الأعضاء في اتحادنا لتوسيع دائرة التعاون والتنسيق.

و في المجال السياسي أكدت كلمة السيد المبزع مساندة نضال الشعب الفلسطيني من أجل استرجاع حقوقه المشروعة كاملة ،وخاصة حقه في تقرير المصير وبناء دولته المستقلة ،وعاصمتها القدس الشريف .والعمل على تأمين الحماية للشعب الفلسطيني وتوفير الظروف اللازمة لاستئناف المفاوضات كسبيل لتحقيق السلام العادل والشامل والدائم لشعوب العالم كافة . كذلك ينبغي التقدم في معالجة القضية العراقية بالطرق السلمية من خلال الحوار بين الأمم المتحدة والعراق لحل المسائل العالقة.

و في ختام كلمته أشار السيد المبزع إلى أن على المجتمع الدولي التعاون المشترك ضد الإرهاب ومعالجة أسبابه على أساس مقاربة كاملة قوامها الحوار والتعاون وتجاوز ازدواجية المعايير وتحديد القواسم المشتركة لمقاومة الإرهاب.

و تحدث في جلسة الافتتاح أيضاً سعادة السيد ابراهيم بوبكركيتا ، رئيس الجمعية الوطنية في جمهورية مالي الذي استهل كلمته بالإعراب عن عميق الشكر والامتنان إلى فخامة الرئيس الأثيوبي والبرلمان الأثيوبي على حسن الضيافة وحرارة الاستقبال . ثم أشار السيد كيتا إلى أن المؤتمر ينعقد في لحظة هامة تشهد فيها القارة الافريقية تقدماً سريعاً نحو إنشاء الاتحاد الافريقي .

كذلك أوضح السيد كيتا أن المشكلات والتحديات في البلاد الافريقية والعربية تتشابه ، وأن الوضع المحزن الذي يعيشه الشعب الفلسطيني والقمع الذي تمارسه إسرائيل ضده يمثلان إهانة لكل الشعوب الافريقية . وإن معاناة الشعب العراقي تحتم تعاوناً مشتركاً لدعم الجهود الدولية والإقليمية التي تهدف إلى إيجاد حل للمسألة العراقية من خلال الأمم المتحدة وفي إطار الشرعية الدولية .

وحول التعاون الافريقي العربي في مختلف الميادين أشار السيد كيتا إلى أن على الأفارقة والعرب الاستفادة من الروابط الثقافية والحضارية والاقتصادية الموجودة بين مجتمعاتهم لتحقيق تنمية افريقية ، عربية مشتركة تعطي الأولوية لمحاربة الفقر الذي يعوق كل أشكال التنمية . ويجب أن تشمل الشراكة الافريقية ، العربية قطاعات التعليم والصحة والزراعة لزيادة مداخيل هذه الشعوب . وأبرز السيد كيتا دور البرلمانيين والاتحادات البرلمانية في وضع أهداف التنمية الافريقية العربية ضمن السياسات الوطنية والإقليمية للبلدان الافريقية والعربية وفي تعزيز التضامن الافريقي العربي في المنتديات البرلمانية الإقليمية والدولية .

وبعد ذلك ألقى سعادة الأستاذ أحمد ابراهيم الطاهر ، رئيس المجلس الوطني السوداني ، رئيس الاتحاد البرلماني العربي ، كلمة أعرب في مستهلها عن الشكر الجزيل لجمهورية أثيوبيا

الاتحادية الديمقراطية لاستضافتها أعمال المؤتمر . وأشار الاستاذ الطاهر في كلمته إلى أن الصلات العربية الافريقية تمتد إلى قرون وحقب موغلة في القدم وأن هذه الصلات تزداد رسوخاً يوماً بعد يوم .

وفي حديثه عن الوضع الدولي أوضح السيد الطاهر أن أحداث 11 أيلول ، سبتمبر 2001 ، تمثل خطاً فاصلاً بين عهدين : عهد يسود فيه القانون الدولي والأعراف والاتفاقيات الدولية ، وعهد انهارت فيه تلك المفاهيم وحل محلها منطق القوة وحده . وقد انعكس ذلك بصورة حادة على أرض فلسطين وأرض العراق حيث غابت الرقابة الدولية وسكت الضمير العالمي عن الجرائم غير المسبوقة التي يرتكبها الجيش الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني الأعزل . كما تجري الاستعدادات الأمريكية لشن حرب غير مبررة على العراق برغم معارضة أغلبية شعوب العالم .

ودعا السيد الطاهر في كلمته إلى اتخاذ موقف قوي يعبر عن شعوب أفريقيا والوطن العربي في رفض الحرب وويلاتها والعودة إلى منبر الأمم المتحدة لتقرير أمور الحرب والسلام . كما دعا إلى انهاء النزاعات القائمة في سيراليون ومنطقة البحيرات في أفريقيا الوسطى وثمّن الجهود المبذولة لإنهاء الحرب في السودان.

و أشار السيد الطاهر إلى أن المرحلة القادمة في أفريقيا هي مرحلة الوحدة والتعاون والنماء. وهنأ القادة الإفريقيين بميلاد الاتحاد الإفريقي وأجهزته ، ودعا إلى دعم هذا الاتحاد والعمل لقيام البرلمان الإفريقي . كما دعا إلى تعزيز الصلات بين البلدان الإفريقية وتحسين النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية وإقامة الشورى والديمقراطية وتنمية القدرات البشرية من أجل شراكة أكثر متانة واستغلال أفضل لموارد القارة.

و تحدث في جلسة الافتتاح أيضاً سعادة السيد أتو داويت يوهانيس ، رئيس مجلس ممثلي الشعب في جمهورية أثيوبيا الاتحادية الديمقراطية . الذي استهل كلمته بالإشارة إلى أن انعقاد المؤتمر هو مواصلة للجهد التاريخي في تعبئة الإرادة الخيرة في إفريقيا والعالم العربي من أجل تدعيم المصالح المشتركة لشعوبنا.

و أضاف السيد يوهانيس القول أنه مع نشوء الدول العصرية تحملت شعوبنا تغييرات تاريخية من خلال التحكم الاستعماري والأمبريالي وتعقيدات ما بعد الحرب الباردة .ولكن شعوبنا قد صمدت ، وهي فخورة اليوم بأنها حافظت على هوياتها وثقافاتها.

و حول القضايا المطروحة أمام المؤتمر أشار السيد يوهانيس إلى أنها قضايا هامة ويجب أن تعالج برؤية واقعية وجدية . فالقضية الفلسطينية التي واكبت هذا المؤتمر منذ نشوئه لم تجد مع الأسف حتى الآن حلاً لها . كذلك سيهتم المؤتمر بالجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حل للمسألة العراقية عن طريق الأمم المتحدة .ونحن نعتقد أن المجتمع الإنساني قد تطور في القرن 21 إلى درجة يستطيع معها إيجاد حلول سلمية للنزاعات من خلال الأمم المتحدة.

و أضاف السيد يوهانيس أن أمام المؤتمر فرصة فريدة لدعم التحولات الإيجابية الجارية في أفريقيا على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

و في ختام كلمته تمنى السيد يوهانيس لأعضاء المؤتمر النجاح في مداولاتهم وأعرب عن أمله في أن يكون المؤتمر حجر الزاوية في تعزيز الأخوة الإفريقية العربية.

تحدث في جلسة الافتتاح أيضاً السيد أمارا إيسي ، الرئيس المؤقت للاتحاد الإفريقي الذي عبر عن اهتمام منظمته بنشاط البرلمانات الإفريقية والعربية ، وذكّر بأن برلمان عموم أفريقيا هو أحد هياكل الاتحاد الإفريقي ، ومن هنا تبرز أهمية إسهام البرلمانيين في ترقية تكامل القارة وتحسين التعاون بين الأقاليم المختلفة . ثم دعا السيد إيسي إلى تعاون قوي بين المنطقة الإفريقية والعالم العربي وتجاوز المشاكل التي يمكن أن تظهر ، وشدد على ضرورة مواجهة تحديات الفقر التي يمكن التغلب عليها بفضل الموارد التي تتمتع بها المنطقتان.

و في ختام كلمته حث السيد أمارا إيسي البرلمانيين على التصديق على بروتوكول إنشاء برلمان عموم إفريقيا.

ألقت السيدة لالابن بركة مساعدة السكرتير التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية كلمة في جلسة الافتتاح أشارت فيها إلى أهمية تقوية التعاون الإفريقي العربي في مختلف ميادين الحاكمية الديمقراطية ، وأشارت السيدة بن بركة إلى أنه من الصعب إيجاد بلد إفريقي أو عربي لم يعلن التزامه المبدئي بمبادئ الحاكمية الديمقراطية التي تشتمل أساساً على : نظام التمثيل السياسي القائم على التعددية والتنافس الانتخابي المستند إلى الصدقية والشفافية ،وعلى النظام الدوري لاختيار وانتخاب القادة السياسيين وعلى فصل السلطات ،وترك المجال واسعاً لحركة المجتمع المدني والقطاع الخاص وحرية الإعلام وتحسين أوضاع الحريات السياسية وغيرها .

و أوضحت السيدة بن بركة أن تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية لعام 2002 قد أوضح أن الحاكمية الديمقراطية يمكن أن تكون وسيلة لتحسين التنمية البشرية ، كذلك أوضحت المتحدثة أن هذه الحاكمية ستبقى هشة وغير مستدامة عندما تواجه ظروفاً موضوعية غير ملائمة كالفقر والجوع والاقتصادات الهشة والحروب والبطالة الواسعة وغيرها .ودعت في ختام كلمتها إلى أن يعالج التعاون الإفريقي العربي هذه الآفات الخطيرة.

و استمع المشاركون في جلسة الافتتاح إلى رسالة وجهها إلى المؤتمر السيد بات كوكس رئيس البرلمان الأوروبي أشار في مستهلها إلى أن المؤتمر البرلماني الإفريقي العربي قد أصبح منبراً هاماً تناقش فيه القضايا ذات الاهتمام المشترك ومن بينها السلم والتنمية ، وأنه من المهم جداً في ظروف التوتر الدولي المتصاعد في الشرق الأوسط وإفريقيا أن يسمع صوت الشعوب من خلال ممثليها المنتخبين.

و أشار السيد كوكس إلى أنه من المفيد جداً أن يجمع المؤتمر في رحابه برلمانيين يمثلون شعوباً من مختلف الأديان ومن مستويات دخل مختلفة للإسهام في تحقيق التفاهم المتبادل والتسامح والسلام.

و أوضح السيد كوكس أن البرلمان الأوروبي يقيم علاقات صداقة وثيقة مع إفريقيا والعالم العربي ، وأشار إلى أننا منخرطون في عملية التعاون الأوروبي المتوسطي الذي يعمل على تحسين العلاقات السياسية ، الاقتصادية بين أوروبا وجيرانها الأقرب من بلدان جنوب وشرق المتوسط. كذلك أشار السيد كوكس إلى أن الاتحاد الأوروبي ودوله ما تزال المصدر الأكثر أهمية للتعاون التنموي في العالم .وأكد السيد كوكس في ختام كلمته أن إفريقياً والشعوب العربية يمكنها أن تجد في البرلمان الأوروبي صديقاً مخلصاً.

جلسات العمل ، انتخاب مكتب المؤتمر

في بداية جلسة العمل الأولى وافق المؤتمر بالتصفيق على انتخاب مكتب المؤتمر العاشر على النحو الآتي:

- سعادة السيد أتو داويت يوهانيس ، رئيس مجلس ممثلي الشعب في إثيوبيا ، رئيساً للمؤتمر.
- سعادة السيد بدر بن أحمد كريم ، رئيس وفد مجلس الشورى السعودي، نائباً للرئيس.
- السيد زهير صندوقة ، عضو الوفد الفلسطيني ، مقرراً عاماً.

كذلك تمت الموافقة على جدول أعمال المؤتمر الذي تضمن البنود الآتية:

1 - انتخاب مكتب المؤتمر (الرئيس، نائب الرئيس والمقرر) .
2 - إقرار جدول الأعمال.
3 - تقرير لجنة المتابعة.
4 - تبادل وجهات النظر حول الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العالم.
5 - التعاون الإفريقي العربي في :
أ . تصور شراكة إفريقية-عربية شاملة .
ب . وقف حرب إسرائيل داخل الأراضي الفلسطينية وضمان حماية دولية للشعب الفلسطيني وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي.
ج . دعم الجهود الدولية والإقليمية التي تهدف إلى إيجاد حل للوضع العراقي في إطار الأمم المتحدة.
د . مساندة التحولات الجارية في إفريقيا من أجل تكاملية ووحدة سياسية واقتصادية.
6 - هجرة العقول الإفريقية والعربية وعواقبها .
7 - التعاون بين الاتحادين خلال اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي:
أ . توحيد المواقف تجاه إصلاحات الاتحاد البرلماني الدولي .
ب . اقتراحات عملية من أجل تحسين التعاون بين الاتحادين والتنسيق بين أنشطتهما.
8 - تشكيل لجنة المتابعة .
9 - تاريخ ومكان انعقاد المؤتمر البرلماني الإفريقي العربي الحادي عشر.

تقرير لجنة المتابعة

استمع المؤتمر إلى تقرير لجنة المتابعة الذي قدمه السيد زهير صندوقة ، عضو المجلس الوطني الفلسطيني ومقرر اللجنة .وتضمن التقرير عرضاً لنشاط اللجنة خلال الفترة ما بين المؤتمرين التاسع والعاشر وتلخيصاً لأبرز النتائج التي تمخضت عن الاجتماعين اللذين عقدتهما اللجنة في كل من الخرطوم (أكتوبر ، تشرين أول 2002)وأديس أبابا ، (يناير ، كانون الثاني 2003) .وقد وافق المؤتمر على هذا التقرير وأعرب عن تقديره لنشاط لجنة المتابعة وأكد ضرورة تفعيل نشاطها مستقبلاً.

تشكيل لجنة الصياغة

شكل المؤتمر لجنة صياغة لإعداد البيان الختامي . وضمت اللجنة ممثلين عن البرلمانات الآتية :

من الجانب الإفريقي : السنغال ، إثيوبيا ، ناميبيا .

من الجانب العربي : الجزائر ، مصر ، المغرب.

و قد اجتمعت لجنة الصياغة يومي 9 و 10 يناير / كانون الثاني 2003 برئاسة السيد نائب رئيس البرلمان الإثيوبي . واتفقت على المنهج الذي ستتبعه في إعداد البيان الختامي الصادر عن المؤتمر والقضايا التي سيتضمنها البيان.

وكان المؤتمر قد استمع على مدى يومين إلى مداخلات السادة رؤساء البرلمانات ورؤساء الوفود المشاركين في أعمال المؤتمر الذين عرضوا وجهات نظرهم إزاء القضايا التي تضمنها جدول الأعمال .واستناداً إلى هذه المداخلات وإلى المذكرات المقدمة إلى المؤتمر تم اتخاذ القرارات التالية:

حول الوضع في فلسطين والأراضي العربية المحتلة

1 - يعرب المؤتمر عن قلقه الشديد إزاء الوضع شديد الخطورة الذي يعيشه الشعب الفلسطيني نتيجة الحرب التدميرية المبرمجة والشاملة التي تشنها عليه قوات الاحتلال الإسرائيلية ، ويعلن عن إدانته الشديدة لهذه الحرب الرامية إلى ضرب السلطة الوطنية الفلسطينية وتصفية مقاومة الشعب الفلسطيني والقضاء على انتفاضته الباسلة . كما يستنكر بشدة سياسات إسرائيل وممارساتها اللاإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة لا سيما : الاغتيالات المدبرة للمدنيين من الرجال والنساء والأطفال ، وهدم المنازل ،والاعتقال وتدمير البنية التحتية ،والحصار الاقتصادي وحصار القيادة الفلسطينية ، ويعد هذه الممارسات خرقا كبيراً وفاضحاً للقانون الدولي ولجميع المواثيق الدولية والاتفاقات الموقعة .ويدعو إلى توفير حماية دولية فاعلة للشعب الفلسطيني بإرسال قوات دولية.

2 - يحيي صمود الشعب الفلسطيني ومقاومته المشروعة الباسلة ضد الاحتلال الإسرائيلي وعدوانه الإجرامي ويؤكد مساندته لنضال هذا الشعب وتمسكه بحقوقه الوطنية الثابتة والمتمثلة بحقه في العودة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس ، طبقاً لقرارات الأمم المتحدة 181 ، 194 ، 242 ، 338 ، 1397.

3 - يدين الإجراءات الإسرائيلية التي أدت إلى منع المجلس المركزي الفلسطيني و المجلس التشريعي الفلسطيني من الانعقاد ، ويدعو إلى إطلاق سراح المعتقلين الفلسطينيين ومن ضمنهم البرلمانيون الفلسطينيون أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني والمجلس التشريعي الفلسطيني.

4 - يستهجن سياسة غض الطرف التي ينتهجها الراعي الأول لعملية السلام، والدعم اللامحدود الذي تقدمه لإسرائيل بالرغم من ممارساتها الوحشية ضد الشعب الفلسطيني وقيادته المنتخبة بما فيها تعطيل الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية والحد من قدرة القيادة الفلسطينية على تنفيذ الإصلاح الذي تدعي الإدارة الأمريكية حرصها عليه وتطالب السلطة الوطنية الفلسطينية القيام به . كما يعرب عن أسفه البالغ إزاء عجز المجتمع الدولي عن إلزام إسرائيل بالانصياع لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ، ويأمل وضع حد لسياسة المعايير المزدوجة

5 - يرفض المؤتمر قرار الكونغرس الأمريكي اعتبار مدينة القدس الشريف عاصمة لإسرائيل ، ويعتبر ذلك القرار خرقاً فاضحاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، خاصة القرارات 252 ، 268 ، 478 التي تعتبر القدس جزءاً من الأراضي العربية المحتلة من عام 1967وينطبق عليها ما ينطبق على تلك الأراضي . كما يدين سياسة إسرائيل الاستيطانية الرامية لعزل القدس عن محيطها الفلسطيني توطئة لتهويدها.

6 - يعرب المؤتمر عن الشكر و التقدير لجميع الشعوب و الحكومات ومنظمات المجتمع المدني و الشخصيات الاجتماعية في العالم الذين عبروا عن تضامنهم مع الشعب الفلسطيني و قضيته العادلة . ويدعو إلى تعبئة الرأي العام الدولي بالعمل داخل منظمات المجتمع المدني وبين المثقفين و رجال الإعلام ومنظمات الشبيبة والنساء لإيجاد حركة دعم للنضال المشروع للشعب الفلسطيني.

7 - يؤكد المؤتمر تضامنه الكامل مع سوريا ولبنان ضد التهديدات الإسرائيلية المتوالية ،ويطالب المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل للانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة في فلسطين والجولان السوري حتى حدود الرابع من حزيران 1967 ، ومن مزارع شبعا اللبنانية ، ويرفض المؤتمر جميع الإجراءات الإسرائيلية لضم الجولان و إحداث تغيير في أوضاعها القانونية والديمغرافية ، كما يدعو إلى إطلاق جميع الأسرى والسجناء السياسيين العرب من السجون الإسرائيلية.

8 - يعلن المؤتمر عن تقديره الكبير للمبادرة العربية للسلام التي أقرتها قمة بيروت العربية في أذار ، مارس 2002 ويعدها مرجعية جدية لإحلال السلام العادل والشامل في المنطقة ، ويدعو جميع الحكومات العربية والإفريقية إلى العمل على كسب التأييد الدولي والإقليمي لهذه المبادرة المتفقة مع قرارات الشرعية الدولية.

حول المسألة العراقية

1 - يؤكد المؤتمر تضامنه الكامل مع العراق ويشدد على ضرورة الحفاظ على وحدته أرضا وشعبا وحماية استقلاله وسيادته الوطنية ، كما يؤكد رفضه لكل أشكال التدخل الإقليمي والدولي في شؤونه الداخلية.و يؤكد المؤتمر أيضاً مساندته الكاملة و احترامه لسيادة دولة الكويت واستقلالها ووحدة أراضيها ، و يعلن رفضه لأي تدخل في شؤونها الداخلية و لأي تهديد لحدودها.

2 - يعرب المؤتمر عن تقديره لقبول العراق عودة المفتشين الدوليين دون شروط ويثمن التعاون التام للسلطات العراقية مع هؤلاء المفتشين والتسهيلات التي تقدمها لهم لأداء مهمتهم تنفيذا لقرار مجلس الأمن رقم 1441. ويطالب المؤتمر أن يؤدي المفتشون مهماتهم بكل حياد وشفافية.

3 - يعرب عن قناعته بأن الحل الأمثل للمسألة العراقية يجب أن يكون شاملا ونهائيا، وأن يتم داخل نطاق الأمم المتحدة فحسب ، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وبعيدا عن الضغوط. ويعلن المؤتمر إدانته ورفضه لأي شكل من الأعمال المنفردة ضد العراق و يشجب التهديدات و التحضيرات العسكرية الرامية إلى شن حرب ضد العراق ، ويرى أن مثل هذه الحرب من شأنها أن تؤدي إلى تدهور الاستقرار في المنطقة برمتها كما يدعو إلى أن يتضمن الحل الرفع النهائي للحصار المفروض على العراق وتأكيد احترام سيادته ووحدة أراضيه واستقلاله السياسي.

4 – يرحب المؤتمر باستئناف أعمال اللجنة الثلاثية الخاصة ببحث مصير الأسرى و المفقودين الكويتيين و غيرهم ، و يعرب عن الأمل أن تلقى هذه المشكلة حلاً لها في المستقبل القريب.

حول الوضع في أفريقيا

1 – يسجل المؤتمر الثمن الفادح للنزاعات في القارة الإفريقية الذي بلغ في عام 1994 حوالي 300 مليار دولار ، ويعتبر أن السلام هو شرط للتنمية والاستقرار الاستثمار والنمو . ويرى المؤتمر أن من الضروري أن تدرك الشعوب الإفريقية ضرورة التغلب على النزاعات ، وجعل إفريقيا موئلاً للسلام والاستقرار.

2 – بعد مناقشته للوضع السياسي في إفريقيا أعرب المؤتمر عن ارتياحه للتطور الإيجابي لبعض القضايا، خاصة تلك المتعلقة بالأوضاع في أنغولا والسودان وسيراليون وبالنزاع بين إثيوبيا وأريتريا. وحث المؤتمر هذه البلدان على متابعة الجهود الرامية إلى إعادة السلام والاستقرار.

الوضع في منطقة البحيرات الكبرى

عبر المؤتمر عن إرتياحه للاتفاقية التي وقعت في بريتوريا، بتاريخ 17 ديسمبر ، كانون الأول 2002 التي تمخضت عن الحوار ما بين الكونغوليين ، ويدعو المؤتمر البرلمانات الأفريقية والعربية والدول المجاورة إلي دعم هذه الاتفاقية بهدف تسوية الأزمة الناشبة في منطقة البحيرات الكبرى، وخاصة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويأمل المؤتمر أن تحل المصالحة والسلام في بوروندي عن طريق الحوار.

الوضع في كوت ديفوار

عبر المؤتمر عن قلقه إزاء الوضع في كوت ديفوار الذي يمكن أن يؤدي إلي عواقب وخيمة في المنطقة الغربية وخارجها. ولذلك يدعو المؤتمر أطراف النزاع إلى البحث عن حل سياسي مبني على احترام وقف إطلاق النار المتفق عليه في 17 / أكتوبر و احترام الوحدة الترابية لكوت ديفوار، والعودة إلى الاستقرار والوفاق الوطني . وينوه بالجهود التي تبذلها الرابطة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا . (ECOWAS) ويشجع جميع أطراف النزاع على المشاركة في جميع مبادرات السلام.

حول قيام الاتحاد الإفريقي

يرحب المؤتمر بقيام الاتحاد الإفريقي ويعد ذلك خطوة بناءة وجادة على طريق تعبئة الطاقات الإفريقية وتوحيد البلدان الإفريقية في مواجهة تحديات العولمة . ويدعو المؤتمر إلى:

1 – العمل من أجل تفعيل أجهزة الاتحاد الإفريقي وتمكينها من أداء دورها عل أكمل وجه.

2 – الإسراع بتصديق بروتوكول برلمان عموم إفريقيا.

حول مشكلة الديون

يحيي المؤتمر المبادرات الهادفة إلى تخفيف عبء الديون التي تتحملها الاقتصادات الإفريقية بصورة عامة ، واقتصادات بلدان جنوب الصحراء بصورة خاصة ، و يدعو الدول الإفريقية إلى اعتماد الحاكمية الرشيدة من أجل التوصل إلى تحقيق أهداف إعلان الألفية حتى عام 2015.

حول تعزيز مشاركة النساء

يدعو المؤتمر إلى إعطاء النساء دوراً مهماً في البرلمانات و في المشاركة في الشؤون العامة . ويعرب عن الأمل في أن يجري تسهيل و تحقيق هذه الغاية تعزيزاً للقيم المشتركة بين إفريقيا و العالم العربي.

الجفاف في إفريقيا

يدعو المؤتمر المجتمع الدولي إلى زيادة وتعزيز الجهود الرامية إلى التغلب على ظاهرة الجفاف والتصحر ،ويؤكد تضامنه مع جميع البلدان الإفريقية التي تعاني من هذه الظاهرة، وتفعيل وتدعيم الأجهزة القائمة في إفريقيا و العالم العربي لمقاومة الجفاف و التصحر.

حول الشراكة الشاملة الإفريقية العربية

المؤتمر البرلماني الإفريقي العربي العاشر:

- مدركاً أن البلدان الإفريقية والعربية تجمعها مصالح مشتركة في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- مدركاً أيضاً أن الظروف الدولية الراهنة تفرض على البلدان الإفريقية والعربية تحديات كبيرة ، لا سيما في الميدان الاقتصادي.
- مقتنعاً أن بلورة شراكة إفريقية عربية شاملة تشكل الأساس الضروري للتعاون العربي الإفريقي في مواجهة تحديات العولمة والتطورات الاقتصادية العالمية الجديدة.

يدعو إلى :

1 - بلورة شكل من الشراكة الشاملة تبنى على أسس تشابك المصالح وتأمين الأمن والاستقرار والديمقراطية وتكريس حقوق الإنسان في مفهومها المتكامل والشامل والكوني.

2 - تفعيل أجهزة التعاون العربي ، الإفريقي والحرص على التئام القمم والاجتماعات الوزارية بصفة دورية ومنتظمة.

3 - الدعوة إلى التنسيق المحكم بين الآليتين الإفريقية و العربية المكلفتين بمنع وإدارة و تسوية النزاعات تكون مهمتها بصورة خاصة ترقية التشاور و الحوار و تعبئة الوسائل اللازمة لتنفيذ اتفاقات السلام و إعادة البناء للبلدان ضحية النزاعات

4 - التشجيع على إقامة شركات مختلطة عربية إفريقية لاستغلال المواد الطبيعية في إفريقيا والعالم العربي.

5 - الإسراع ببعث كونفدرالية إفريقية عربية للمتدخلين الاقتصاديين بهدف رفع نسق التعاون.

6 - مساعدة الدول الأقل نمواً لرفع قدراتها البشرية ومقاومة مظاهر الخصاصة والفقر باعتماد آليات تضامنية.

7 - إعداد استراتيجية تعاون عربي إفريقي من أجل استثمار أفضل للموارد المالية والبشرية للرفع من إنتاجية المواد الطبيعية بالتصنيع واستخدام التقنيات الحديثة والمتطورة.

8 – وضع برامج مشتركة وخاصة منها إنشاء منطقة تبادل تفاضلي وإنشاء الشراكة الإفريقية العربية للتمويل والاستثمار.

9 – العمل على توفير محاضن لمشروعات تثمن المواد المعدنية وتحول المواد الزراعية والتعريف بها على أوسع نطاق لدى المتدخلين الاقتصاديين وايجاد التمويل اللازم والتأطير الفني الضروري بالاعتماد عل التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف الذي يجب إعطائه دفعاً قوياً في زمن لا مكان فيه للكيانات الصغرى ، خاصة وأن إفريقيا تتهيأ لاقتحام مرحلة اندماجية في ظل الاتحاد الإفريقي والشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا. (NEPAD)

10 – توظيف جزء من عائدات البترول لتطوير وتنمية الموارد الفلاحية (الزراعية) في الدول الإفريقية بما يسهم في تحقيق الأمن الغذائي.

11 – تشجيع المؤسسات المالية ورؤوس الأموال العربية على الإستثمار في الفلاحة الإفريقية وإقامة مشروعات توظف فيها الخبرات المتوفرة لدى بعض الدول ذات الكفاءات والقدرات البشرية العالية.

12 – حث الدول الإفريقية على سن تشريعات تشجع وتحفز الاستثمار العربي بالقارة.

13 – تعميق دراسة الموضوعات المتعلقة بالشراكة في المؤتمرات البرلمانية الإفريقية العربية القادمة.

حول هجرة الأدمغة من البلدان الإفريقية والعربية

المؤتمر البرلماني الإفريقي العربي العاشر :

● منطلقاً من الأهمية الكبيرة التي تشكلها مسألة هجرة الأدمغة على واقع البلدان الإفريقية والعربية ،ولا سيما تأثيراتها على عملية التنمية في هذه البلدان ، يدعو إلى:

1 – إنشاء مؤسسة إفريقية — عربية مشتركة تعنى بقضايا أصحاب الخبرات المهاجرة وذلك في إطار التعاون بين جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي.

2 – إجراء مسح شامل للكفاءات الإفريقية والعربية المهاجرة بهدف التعرف على حجمها ومواقعها وميادين اختصاصها وارتباطها وظروف عملها.

3 – صياغة سياسة إفريقية عربية مركزية للقوى العاملة على أساس تكامل القوى العاملة الإفريقية والعربية بحيث تتمكن الدول الإفريقية والعربية التي تواجه اختناقات في مجال القوى العاملة من التخلص من فوائضها وتتيح للبلدان الإفريقية والعربية الأخرى التي تواجه عجزاً في هذا الميدان من سد العجز لديها .

4 – وضع البرامج الوطنية لمواجهة هجرة العقول وإنشاء مراكز للبحوث التنموية والعلمية والتعاون مع الهيئات الدولية والإقليمية المعنية لإصدار الوثائق والأنظمة التي تنظم أوضاع المهاجرين من العلماء وأصحاب الكفاءات.

5 – حث الحكومات الإفريقية والعربية على تكوين الجمعيات والروابط لاستيعاب أصحاب الكفاءات المهاجرة من بلدانها وإزالة جميع العوائق التي تعيق ربطهم بأوطانهم للمشاركة في عملية التنمية والتحديث.

6 – تنظيم مؤتمرات للمغتربين الأفارقة والعرب وطلب مساعدتهم وخبراتهم سواء في ميدان نقل التكنولوجيا (التقنية) أو المشاركة في تنفيذ المشروعات.

7 – التعاون مع منظمة اليونسكو لإقامة مشروعات ومراكز علمية في البلدان الإفريقية والعربية لتكوين كادرات وكفاءات إفريقية وعربية واجتذاب العقول الإفريقية والعربية المهاجرة للإشراف على هذه المراكز والإسهام المباشر في أعمالها وأنشطتها .

حول تعاون الاتحادين في مؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي

المؤتمر البرلماني الإفريقي العربي العاشر:

● معتبراً أن التعاون بين ممثلي الاتحاد البرلماني الإفريقي والاتحاد البرلماني العربي في مؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي يشكل خطوة ضرورية لتعزيز دور الاتحادين في هذا المنبر الدولي الهام ، ووسيلة لتطوير التعاون والتنسيق بين البرلمانيين الأفارقة والعرب يدعو إلى:

1 – تبني مواقف موحدة في المؤتمر البرلماني الدولي القادم في تشيلي بخصوص مسألة إصلاح الاتحاد البرلماني الدولي لا سيما في القضايا الآتية:

عضوية اللجان:

الإصرار على أن تبقى عضوية لجان الدراسة مفتوحة أمام ممثلي جميع البرلمانات الأعضاء في الاتحاد ورفض تحديد عضوية اللجان بعدد معين حتى تتاح الفرصة لممثلي جميع البرلمانات الأعضاء المشاركة في أعمال اللجان ومناقشاتها.

البنود الإضافية :

التأكيد على أن تكون الأكثرية المطلوبة لإدراج بند إضافي في جدول أعمال المؤتمر أو اللجان هي أكثرية الثلثين.

المناقشة العامة:

الإصرار على إبقاء بند المناقشة العامة للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العالم بنداً دائماً في أعمال المؤتمر.

2 – تنظيم لقاء بين رئيسي الاتحادين أو من يمثلهما خلال كل مؤتمر للاتحاد البرلماني الدولي.

3 – تكليف لجنة المتابعة والأمانتين العامتين للاتحادين بدراسة جدول أعمال كل مؤتمر برلماني دولي ووضع اقتراحات بخصوص القضايا التي ينبغي التعاون والتنسيق حولها بين ممثلي المجموعتين في المؤتمر .

4 – الحرص على التعاون والتنسيق حول قضايا الاهتمام المشترك بين ممثلي المجموعتين في اللجنة التنفيذية للاتحاد، وفي اجتماع النساء البرلمانيات .

5 – مشاركة الأمينين العامين للاتحاد ين في الاجتماعات التنسيقية التي تعقدها وفود كل من المجموعتين قبل انعقاد المؤتمر البرلماني الدولي .

6 – تبادل المذكرات وأوراق العمل والاقتراحات التي يتقدم بها كل اتحاد حول القضايا موضوع النقاش في هيئات الاتحاد البرلماني الدولي.

حول رفع الإجراءات القسرية عن الجماهيرية

ينوه المؤتمر بكل المبادرات التي قامت بها الجماهيرية العربية الليبية لحل قضية لوكربي في استجابتها الطوعية لمتطلبات المجتمع الدولي ويدعو إلى الرفع الفوري والكامل للإجراءات المتخذة ضد ليبيا .

حول تفعيل المؤتمر البرلماني الإفريقي العربي

1 - يدعو المؤتمر إلى توسيع صلاحيات رئيس المؤتمر ، لا سيما في مجال متابعة تنفيذ القرارات و العمل على تفعيل لجنة المتابعة و اجراء التعديلات المناسبة في أنظمة المؤتمر.

2 - يدعو المؤتمر إلى توسيع نطاق التعاون مع الهياكل البرلمانية الإقليمية والسعي إلى إنشاء منتدى برلماني أوروبي ، إفريقي ، عربي . ويكلف المؤتمر الرئيسين الحالي والسابق للمؤتمر، و الأمينين العامين للاتحادين القيام بالاتصالات الضرورية وعرض ذلك على أول اجتماع للجنة المتابعة.

حول مكافحة الإرهاب

يعرب المؤتمر عن قلقه الشديد من انتشار ظاهرة الإرهاب ، ويؤكد إدانته لجميع أشكال هذه الظاهرة الخطيرة التي تهدد المجتمع الدولي . ويدعو إلى التمييز بين الإرهاب و نضال الشعوب من أجل الاستقلال ، ويدعو الأمم المتحدة إلى عقد مؤتمر دولي لتعريف الإرهاب و تحديد الطرق الكفيلة بالقضاء عليه ، ووضع مدونة سلوك دولي تلزم الجميع.

تشكيل لجنة المتابعة الجديدة

وافق المؤتمر على تشكيل لجنة المتابعة الجديدة ، و ذلك على النحو الآتي :

- من الجانب الإفريقي : أنغولا ، الكاميرون ، ناميبيا ، بوركينا فاسو ، السنغال ، النيجر (إضافة إلى مالي شعبة رئاسة الاتحاد) .
- من الجانب العربي : الأردن ، الجزائر ، السعودية ، فلسطين ، مصر ، المغرب (إضافة إلى السودان شعبة رئاسة الاتحاد) .

حول تحديد مكان وموعد انعقاد

المؤتمر البرلماني الإفريقي ، العربي الحادي عشر

وفقاً لنصوص النظام الأساسي للمؤتمر البرلماني الإفريقي ، العربي يجب أن ينعقد المؤتمر الحادي عشر القادم في إحدى البلدان العربية . ولذلك يقرر المؤتمر تكليف الأمانتين العامتين للاتحاد البرلماني الإفريقي والاتحاد البرلماني العربي لإجراء الاتصالات مع البرلمانات والمجالس العربية لتحديد مكان وموعد انعقاد المؤتمر القادم وإبلاغ البرلمانات الأعضاء في الاتحادين.

أديس أبابا 10 / 1 / 2003

تقارير

- 2 -

تقرير عن أعمال ونتائج ورشة العمل حول : « تطوير نموذج للصياغة التشريعية للبرلمانات العربية »

(بيروت - مجلس النواب 4-6 شباط 2003

برعاية دولة رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري قام البرنامج الإقليمي لإدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع مجلس النواب ، بتنظيم ورشة عمل انعقدت في مجلس النواب (قاعة المكتبة) حول « تطوير نموذج للصياغة التشريعية للبرلمانات العربية » بمشاركة عدد من البرلمانيين والأمناء العامين العرب وأساتذة الجامعات وخبراء في مجال الصياغة التشريعية.

وتمحورت المناقشات حول المسيرة التشريعية في البلدان العربية ودراسة مصادر وموارد العمل التشريعي وتعزيز المهارات التشريعية والإمكانات والموارد المتاحة .

جلسة الافتتاح :

افتتحت أعمال الورشة بكلمة لممثل دولة رئيس مجلس النواب اللبناني النائب الأستاذ مخايل الضاهر رئيس لجنة الإدارة والعدل ، عرض فيها لدور مجلس النواب اللبناني في عملية التشريع مسيراً إلى أن هذا المجلس هو في ورشة مستمرة لصناعة وصياغة التشريعات تماشياً مع التطورات الإنسانية والعملية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والمالية .

وخلص إلى التشديد على النقاط الآتية :

1 - توفير الوسائل والأدوات للبرلمانات العربية لتقوية المسيرة وتعزيز المهارات التشريعية .

2 - وضع خطة عمل لبناء القدرة التشريعية للبرلمانات العربية .

3 - بلورة نموذج للصياغة التشريعية في البرلمانات العربية .

4 - توسيع رقعة المشاركة في صناعة وصياغة القوانين لتأمين قبول وفهم أكبر لها .

5 - تسهيل معرفة القوانين الصادرة عن البرلمانات العربية والتعاون فيما بينها ووضع معايير وأسس ومبادئ مشاركة للتشريع الجيد .

وختم الضاهر كلمته بشكر كل من ساهم في إعداد هذه الورشة متمنياً لها النجاح في تحقيق الأهداف الراقية التي تطمح إليها من خلال ما سيصدر عنها من توصيات قد تؤدي إلى صناعة وصياغة قانونية جيدة ومتطورة .

ثم ألقى الأستاذ عادل عبد اللطيف ، المنسق الإقليمي لمشروع إدارة الحكم في الدول العربية

– ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كلمة أشار فيها إلى الندوة التي عقدت في بيروت العام 2000 ومركزاً على تشابك العلاقة بين التشريع والتنمية البشرية ، وشدد على نقاط ثلاث هي :

1 – ضرورة إعطاء الاهتمام اللازم لموضوع الصياغة التشريعية .

2 – توسيع المشاركة في القرارات وتحسين قدرات الناس لممارسة حقوقهم الأساسية .

3 – التعرف أكثر على الاحتياجات وتقديم الدعم من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيدين الإقليمي والوطني .

ثم ألقى الأستاذ بلال شراره ، أمين عام الشؤون الخارجية في مجلس النواب اللبناني ، كلمة الاتحاد البرلماني العربي عارضاً للوضع الذي تعيشه المنطقة العربية والذي يحتم نبذ التفرقة وتوحيد الصفوف وتعزيز التضامن لمواجهة التحديات والأخطار الموجودة ، وشدد الأستاذ شراره في موضوع الورشة على النقاط الآتية :

1 – وضع نموذج للصياغة التشريعية الموحدة في الدول العربية .

2 – الإشادة بتطور العمل التشريعي العربي.

3 – التركيز على نقاط الالتقاء بين الدول العربية والعمل على توسيعها وتحسين آلياتها .

4 – العمل للوصول إلى آلية موحدة للتشريع في كافة الدول العربية .

الجلسة الأولى :

ترأس الجلسة الأولى النائب الأستاذ مخايل الضاهر رئيس لجنة الإدارة والعدل ، وتضمنت محورين :

الموضوع الأول : العملية التشريعية والحكم الرشيد وحاضر فيها الأستاذ علي الصاوي (أستاذ جامعي – مصر) والذي شدد على النقاط الآتية :

– التركيز على صناعة القانون كمدخل لتطوير العمل البرلماني والوصول للحكم الرشيد .

– الربط بين العولمة والتشريع بمعنى أن لا تكون زيادة المعايير العالمية على حساب التقليل من عمل التشريع .

– التفريق بين السياسة التشريعية والصياغة التشريعية لأن التشريع يعكس سياسة معتمدة قبل أن تكون العملية التشريعية مسألة صياغة وضبط مصطلحات .

– التركيز على دور البرلماني في الصياغة والتساؤل عما إذا كان هذا الدور ينحصر بنحت النص أم بالمفاضلة بين الخيارات .

– تحديد الحكم الجيد من خلال تعريف كل من المصطلحات الآتية : سيادة القانون ، الشفافية ، المشاركة والمحاسبة والمسؤولية .

– وضع تشريعات محايدة ومتوازنة بين مصالح فئات المجتمع وفهم الغرض من وراء التشريع .

– التشريع الجيد يحتاج إلى صياغة جيدة ، وهذه الصياغة يُفترض أن تتم من قبل مشرّع يعرف عمله جيداً وليس الاتكال على اختصاصي (تكنوقراط) في هذا المجال .

– حاجة الصياغة التشريعية لأن تكون «صديقة» للقضاة ، بمعنى أن يتم وضع نصوص قابلة للتطبيق وعدم خلق مشاكل من جراء غموض هذه النصوص .

– حاجة الصياغة إلى قواعد عدة منها قاعدة المنطق العلمي ، وقاعدة قياس أثر التشريع في السوق ، ومعرفة ردود الفعل على النص التشريعي ، وأشار إلى وضع تشريعات «ذكية» تدرس الواقع والمشكلات ويكون لديها القدرة على استشراف المستقبل .

وطرح الدكتور الصاوي عدة تساؤلات

بشأن النموذج للصياغة العربية الموحدة على النحو الآتي :

1 – هل توجد رؤيا مشتركة للدول العربية ؟ وهل إذا وجدت فهل من الممكن تطويرها ؟

2 – إذا كانت التوازنات هي التي تحكم هذا الموضوع فلماذا التعب في صياغة تشريعات جديدة ؟

3 – هل بالإمكان وضع قواعد لتنظيم العمل التشريعي العربي ؟

واقترح عدة أمور عملية تؤدي إلى عدم تعقيد مسألة الصياغة القانونية وجعلها حكراً على قلة من الأشخاص حتى لا نضطر للعودة إليهم لتفسير هذه النصوص ، وتحفيز النواب لتعلّم مهارات الصياغة التشريعية وتحفيز الخبراء في هذا المجال على العمل التطوعي . كما ركز على دور مؤسسات العمل العربي المشترك (الاتحاد البرلماني العربي – مجلس التعاون الخليجي – المنظومة الإسلامية – مجلس الأمناء العامين العرب) في تطوير العمل التشريعي ، وشدد على عمل مؤسسات المجتمع المدني ليس فقط من خلال تعقب أخطاء الحكومات بل الحث على أخذ المبادرة لإيجاد البدائل .

– المعقّبة الأولى كانت السيدة أسمى خضر – المعهد الدولي لتضامن النساء (الأردن) التي شددت على دور المواطن الذي هو «المشرّع الأول» وأشارت إلى أن التشريع الجيد هو الذي تقرّه الأغلبية وتُحترم فيه حقوق الأقلية، كما ركزت على دور الأحزاب الفاعلة التي تمثل فعلاً المجتمع في مراقبة دور النائب التشريعي . وأظهرت أن إعداد التشريع يتم لدى الحكومات وليس في البرلمانات نظراً لوجود وسائل العمل بصورة أكبر وأوسع لدى هذه الحكومات .

واقترحت مساعدة النائب عبر تخصيصه بمساعدين أو بمكاتب تهتم بالحرفة التشريعية . وركزت أيضاً على دور الإعلام وطرح المواضيع التشريعية على مؤسسات الرأي العام والأكاديميين والأساتذة الجامعيين الذين لهم دور أساسي في تنوير الرأي العام .

من جهة أخرى ، أشارت السيدة خضر إلى صعوبة وضع أو تطوير نموذج للصياغة التشريعية نظراً لوجود أُطر ونُظم مختلفة في الدول العربية ، مقترحة في هذا المجال الاطلاع على التجارب المقارنة في باقي الدول مع عدم نسخ هذه التجارب بطريقة عمياء بل إخضاعها لمبدأ المواءمة .

وحرصت على تعزيز دور المواطن وعدم إحباطه بل تحبيبه بالعمل العام وحث البرلمانيين للعب دورهم في هذا المجال ضماناً لحقوق المواطن .

– المعقّب الثاني كان الأستاذ عدنان ضاهر – أمين عام مجلس النواب اللبناني الذي عرض للتجربة التشريعية اللبنانية وخلص إلى التركيز على النقاط الآتية :

1 – المبادرة التشريعية للنائب تأتي بقدر استجابتها لواقع المجتمع .

2 – التمايز في الصياغة نظرياً بين التشريع والسياسة مع العلم بأن للصياغة القانونية مقوماتها الموضوعية .

3 – التشريع الجيد يساعد للوصول إلى الحكم الجيد ولكن السؤال يبقى معيار الديمقراطية الموجود في الدول العربية .

4 – المبادئ الأساسية للحكم الجيد هي كما أوضحها د. الصاوي : حكم سيادة القانون ، الشفافية والمحاسبة ، المسؤولية وهذا نادر في الدول العربية لأن المشاركة محدودة .

5 – تفعيل الدور التشريعي للنائب من خلال:

- الثقافة الديمقراطية .
- ترقية مستوى الشعوب من خلال

الممارسة الانتخابية .

- قانون انتخابات يضمن التمثيل الصحيح .
- التشديد على دور الطواقم الإدارية التي يستعين بها النواب أكانت المبادرة التشريعية واردة من الحكومة أم من النواب .

ثم جرت مناقشة تكلم فيها عدد من المشاركين تمحورت حول وجود أو عدم وجود مشكلة في الصياغة التشريعية ؟ وهل التشريع الجيد بحد ذاته هو هدف أم وسيلة ؟ وهل أن الحكم الجيد يفترض وجود تشريع جيد ، لأن المشكلة في الدول العربية هي في قصور العملية الانتخابية في المجيء بالأفضل والأكفأ. وبالتالي هل يفترض بالمشرعين أن يكونوا على معرفة بالقانون حتى يفلسفوه ويقدموه للمواطن؟ أم يجب أن يكون القانون ترجمة لما يفهمه الإنسان العادي ؟. والقول بأن «التشريع يجب أن يكون صديق للقضاة» هو قول لا ينسجم مع علاقة القاضي بالتشريع ، خاصة وأن التشريع يفترض أن يكون واضحاً وغير مبهم لدى القاضي .

الموضوع الثاني في المحور الأول تناول العملية التشريعية في البرلمانات العربية من خلال تجارب مقارنة وحاضر فيها الأستاذ علي موسى (عضو مجلس الشعب – مصر) ، مركزاً على معيارين للعملية التشريعية ، المعيار الشكلي والمعيار الموضوعي . المعيار الشكلي ويتضمن تعريف العملية التشريعية والانطلاق إلى المراحل المنظمة لصدور التشريع والمعيار الموضوعي الذي يتضمن البحث والنقاش .

– وأجرى مقارنة لخمس تجارب في خمسة برلمانات عربية (البحرين ، سوريا ، الكويت، الجزائر ، مصر) وأشار إلى أنه في المنطقة العربية هناك خصائص أساسية للعملية التشريعية الشكلية وأورد بعض الإحصاءات تفيد بأن 6ر89٪ من الأنشطة التشريعية في البرلمانات العربية تبادر بها الحكومات ونسبة 10٪ تقريباً هي للنواب . في المقابل فإن الأنشطة التشريعية بنسبة 86٪ تتم الموافقة عليها دون تعديل وهذا يعني وجود هيمنة كبيرة في نشأة القانون من قبل الحكومات . وتساءل عما إذا كان يوجد عيب في طريقة عمل البرلمانات العربية أم في تكوين هذه البرلمانات خاصة وأن 55٪ من نشاط البرلمان يتوجه إلى التشريع (7٪ اقتراحات من النواب و 93٪ مشاريع من الحكومة) . وأورد الأستاذ موسى آراء تفيد بأن النقاش يُفرض على البرلمانيين بمعنى أن الحكومة عندما تتقدم بمشروع قانون تعرف مسبقاً بأن النتيجة ستكون لمصلحتها وبأن التعديلات التي ستطرح لن تتجاوز الـ 9٪.

وتحدث أيضاً عن المؤشرات التي تدل على وجود عقبة في هذا المجال ومنها السرعة التي تتم فيها مناقشة القوانين وهذا سببه التوقيت غير الملائم الذي يتم فيه إرسال المشاريع الهامة إلى البرلمان أي في أواخر الجلسات الصباحية أو في الجلسات المسائية ، وعدم وصول مشاريع القوانين إلى أعضاء البرلمان إلا قبل خمس ساعات من مناقشتها ، وهذه مسألة خطيرة لأنه يُفترض اطلاع النائب مسبقاً على النص وبالتالي تحضير اقتراحات التعديل عليه . هذا بالإضافة إلى إنشغال النائب العربي بطلبات المواطنين الخاصة والعامة وهذا عيب في المجتمع العربي ومرد ذلك لأسباب كثيرة منها نسب الأمية وتحقيق المصالح الخاصة للمواطنين من قبل النائب .

واقترح حلولاً عملية لمسألة الصياغة منها أخذ الفكرة من النائب وإعطائها إلى لجنة تشريعية خاصة كما يحصل في الكويت ، وتحضير ملف معلومات شامل للبرلماني يتضمن كافة الوثائق والمذكرات والملاحظات بهدف تسهيل عمله .

– المعقب الأول لهذا الموضوع كان الأستاذ ابراهيم محمد ابراهيم (أمين عام المجلس الوطني – السودان) الذي أشار إلى أن موضوع الصياغة هو موضوع مهم جداً ولكن كان يتمنى التركيز على موضوع توحيد التشريعات العربية ، وهذا أمر يحتاج إلى مناقشة من النواب في الدول العربية ، وأوضح بأن البرلمان لا يقوم بالتشريع بمفرده بل نجد في الكثير من الدول الملك والحكومة يشتركان مع البرلمان بالتشريع ، وأضاف أن من شروط الحكم الجيد سيادة حكم القانون ، وبالتالي يفترض بأن يكون القانون جيداً من خلال وضوح النص واستقرار التشريع ، ملاحظاً بأن ضعف نسبة المبادرة التشريعية للنواب مرده أمور كثيرة منها عدم توافر المعلومات للنائب وعدم وجود الإحصاءات لديه .

وأشار السيد ابراهيم أخيراً إلى التجربة السودانية حيث توجد لديهم نصوص تلحظ المبادرة التشريعية للنواب في النظام الداخلي للمجلس وذلك في أمور أساسية من مثل قانون الصحافة والمطبوعات وغيرها ، وختم بالقول أنه في السودان باستطاعة المواطن العادي الطعن بدستورية القانون الصادر عن المجلس الوطني .

الجلسة الثانية :

ترأس الجلسة الثانية الأستاذ رشيد الإدريسي القيطوني – أمين عام مجلس النواب (المغرب) وتناولت في موضوعها الأول : المصادر والوسائط المرجعية الوطنية والإقليمية والدولية في صياغة القوانين : منهجيات ووسائط ومصادر إنتاج النص التشريعي .

وحاضر فيها الأستاذ وسيم حرب – أستاذ جامعي – خبير باحث في المعلوماتية القانونية (لبنان) الذي أشار أولاً إلى أن النص التنظيمي يسلك المسلك نفسه للنص التشريعي ويُبنى على نفس المقتضيات والمرتكزات ، هذه النصوص تأتي لضبط الحقوق والموجبات بين الناس ولها الأهمية نفسها الموجودة للنص القانوني ولو لم يكن لها القيمة القانونية نفسها ، مشيراً إلى أن صناعة النص التشريعي تحتاج إلى تحضير ، وهذا التحضير يقوم أساساً على إجراء دراسات وأبحاث قانونية واقتصادية واجتماعية .

وتكلم عن الواقع العربي الذي يفيد بأنه لا يتم القيام بعملية التحضير إلا في دولتين (الإمارات العربية / مصر) حيث يتم تحضير ملف تشريعي ولكن لم تأخذ هذه العملية البعد المنهجي الحديث بل لازالت في مرحلة جمع المعلومات مع عدم توافر جميع العناصر والمعطيات اللازمة . ثم شرح الأستاذ حرب الدراسة المقدمة منه عن الوسائل الحديثة والموضوعة بتصرف البرلمانيين العرب ، مورداً عدة مبادئ لصياغة نص تشريعي هي :

1 – اعتماد منهجية محددة للصياغة القانونية بعد تكوين كل المعطيات .

2 – كتابة لغة قانونية واضحة تؤدي إلى سلامة تطبيق النص من خلال إخضاع هذا النص إلى أحكام المنطق القانوني في التبويب وترتيب المواد المنطقي والأسباب الموجبة .

3 – وجود مخطط عام يمكن التأسيس عليه لصالح صناعة تشريعية عربية ، واقترح خلق جهاز متخصص في الدول العربية لهذه الغاية .

4 – وجوب أن يكون النص أميناً للجمهور الذي سيطبق عليهم ويوفّق ما بين مصلحة الإدارة ومصلحة المواطنين .

5 – حق المجالس النيابية في أن يكون لديها مركز للأبحاث والدراسات وتكوين شبكة معلومات قانونية وغير قانونية ، وأول خطوة في هذا المجال مكننة الجريدة الرسمية وطبع القانون على الكمبيوتر بطريقة استثمارية ووضعه بمتناول الجمهور الذي سيطبقه .

6 – مكننة الأحكام القضائية الصادرة عن

المحاكم لأن الحكم القضائي يكمّل القانون وهو في بعض الأحيان منتج للمبدأ القانوني ، ثم أجرى عرضاً لبنوك المعلومات المتوافرة والوسائط المعتمدة في عملية الصناعة التشريعية (6000 بنك معلومات في العالم) وعرض للائحة تتضمن المراكز الموجودة على الانترنت بما فيها الأسطوانات الضوئية .

– وعقّب الأستاذ محمد المزروعي أمين عام المجلس الوطني – الإمارات العربية الذي أشار إلى أهمية العرض الذي قدمه الأستاذ حرب مشدداً على أن المشكلة في النصوص التشريعية هي في أن المبادرة تصدر عن الحكومة وعادة يكون لديها الغالبية في المجلس للتصديق عليها ، من جهة أخرى فإن الوسائل المعتمدة في البرلمانات لا تزال وسائل ورقية ، مشيراً إلى أهمية الجانب الاقتصادي والاجتماعي من التشريع وتوحيد الوسائل الإلكترونية في مكان واحد بحيث لا يتم الولوج إلى عدة مواقع للوصول إلى المعلومات .

وعرض الأستاذ المزروعي للنموذج المعتمد في الإمارات العربية ونموذج « للورقة التشريعية » أي مجموعة النصوص المتعلقة بالتشريع الجديد والاتفاقيات وكيفية تأثيرها على النص بالإضافة إلى الإحصائيات والمعلومات والمواد المتوافرة بشأن الموضوع المطروح .

الموضوع الثاني تناول إعداد وصياغة وإدارة عملية إنتاج التشريع وحاضر فيه الأستاذ كيث باتشت (أستاذ جامعي – انكلترا) الذي ركز على عدة نقاط للوصول إلى تشريع جيد منها :

– أن يحقق التشريع أهدافه .

– أن يكون قابلاً للتطبيق من الناحية المالية، وأن تكون فوائد تبرر كلفته .

– أن يكون عملياً ويتسم بالفاعلية اللازمة لتنفيذه بنجاح .

– أن يحظى بدرجة قبول لدى عامة الناس.

– أن تكون القيود التي يتضمنها القانون متناسبة مع الفوائد المراد تحقيقها ، وأن يكون عادلاً في التطبيق بين كافة فئات المجتمع .

– أن يكون واضحاً ودقيقاً في صياغته ومنسجماً مع الدستور والمواثيق الدولية والقوانين المطبقة ، وأن يكون بمتناول المواطنين .

وعقب د. محمد مصالحة (أمين عام مجلس النواب – الأردن) مركزاً على موضوع الأولويات بالنسبة للبرلمانات وهي تطوير الكفاءات وتعزيز القدرة على مواجهة التحديات، فلا تشريع بدون سياسة يخدمها هذا التشريع ، والصياغة لا يتم وضعها دون رغبة صانعي القرار السياسي في توجيهها ، فصانع التشريع يفترض أن يطلع على أفكار السياسي وترجمة ما يريده ، مع تسجيله للشكوى العامة من وجود تعقيدات عديدة بهذا الموضوع .

كما عرض الأستاذ مصالحة للتجربة الأردنية حيث غالبية المشاريع تأتي من الحكومة التي لديها المعلومات والخبرة الكافيتين بالإضافة إلى القوالب التشريعية ، وعلى المستوى البرلماني تتم مناقشة المشاريع بحضور الوزراء المختصين والموظفين والفنيين ، ومناقشات اللجان في هذا الإطار هي مناقشات واسعة جداً مما يطيل من مدة بقاء المشاريع في المجلس ، ويتم التشاور أيضاً مع ممثلي هيئات المجتمع المدني . وأشار إلى أن للأمانات العامة في المجالس النيابية دور فني وإداري ولا تتدخل في عملية التشريع مباشرة .

وفي مسألة الصياغة أوضح الأستاذ مصالحة بأن الصياغة الجيدة هي التي تتسم بطابع يجعل التشريع واضحاً ومختصراً وغير متعارض مع القوانين الأخرى سواء تم وضع هذه الصياغة في الحكومة أو في المجلس لأن المعايير هي ذاتها .

ثم جرت مناقشة الأفكار التي طرحها

المحاضرون ركزت معظمها على تفعيل دور البرلمانيين في عملية الصياغة التشريعية .

الجلسة الثالثة :

ترأس الجلسة الثالثة الأستاذ شريدة المعوشرجي – أمين عام مجلس الأمة (الكويت) وتمحورت حول دراسة تجارب بعض الدول العربية (مصر/لبنان) وتناولت الموضوع الأول وضع الصياغة التشريعية في مصر – دراسة حالة عن مشروع قانون العمل ، وحاضر فيها الأستاذ د. محمد صبره – أستاذ جامعي (مصر) ملاحظاً بأنه فيما بين الدول العربية لا توجد تسمية واحدة للتشريعات ، وبالتالي يجب أولاً توحيد الجانب الشكلي من خلال العناوين والتبويب وكذلك المواد ، والأمر نفسه ينطبق بالنسبة لتوحيد المصطلحات في النصوص والوصول إلى نموذج موحد لهذه المسألة الشكلية . وعلى الصعيد العملي لاحظ ضرورة صياغة مواد واضحة ومحددة وعدم تركيب جمل طويلة على أن تبدأ الصياغة بالقواعد العامة من ثم الانتقال إلى الفرضيات ، وضرورة لحظ مادة تتعلق بالتعريفات في مطلع القانون تتم العودة إليها دون الحاجة لتكرار أسماء لتعريفات طويلة في متن المواد .

وعقّب الأستاذ أيمن نور ، نائب في مجلس الشعب – (مصر) على مداخلة الأستاذ صبره مشيراً إلى أن قضية الصياغة هي فعلاً قضية تشغل البرلمانات العربية نظراً للمعاناة الموجودة فيها ، فهناك صياغات متعارضة مع النصوص الأخرى (دستور ، مواثيق دولية ، قوانين نافذة) .

واستعرض الأستاذ نور مسيرة قانون العمل في مصر الذي صادف عراقيل كثيرة والذي لايزال قيد البحث منذ مدة طويلة (حوالي العشر سنوات بين الحكومة والمجلس) نظراً للمشاكل الكثيرة التي يتضمنها بين طرفي عقد العمل من جهة ولتأثيره على الظروف الاقتصادية والاجتماعية العامة من جهة ثانية .

وأشار إلى أن أهم عيب من عيوب الصياغة هو تعارضها مع نصوص الدستور الذي هو القانون الأساسي ومشروع قانون العمل في مصر يتضمن هذا العيب في مواده من 192 إلى 195 التي تلغي حق الإضراب للعمال .

وذكّر بما أشار إليه الأستاذ علي موسى بالأمس حول المشكلة التي تعيق مشاركة البرلمانيين في العمل التشريعي من مثل اللوائح التي تفرض عدم توقيع أكثر من 10 نواب على اقتراح القانون حتى في حال وجود أكثر من هذا العدد على اقتناع بمضمون الاقتراح .

والمسألة الأخطر هي في حال وجود اقتراح قانون من النواب ومشروع قانون من الحكومة فالنص يفرض درس الصيغتين معاً ولكن الحاصل في الواقع هو إسقاط نص الاقتراح على حساب المشروع وهذا يدل على الرغبة في تقليص دور السلطة التشريعية ، مشيراً إلى ما ذكره الرئيس نبيه بري بالأمس ، وهو محق، في أن المشكلة ليست مشكلة فنية بقدر ما هي مشكلة ديمقراطية .

بعد ذلك فُتح باب المناقشة التي تمحورت حول المفهوم العام للصياغة وجعلها بخدمة الهدف الأساسي والذي هو الوصول إلى تطبيق دولة القانون وعدم الالتهاء بالمسائل الشكلية ، فكتابة القوانين تصبح مسألة ثانوية إذا ما جرى تطبيق دولة القانون كمفهوم .

الموضوع الثاني : في سبيل تحسين التشريع والوضوح في النصوص

المحاضر : الأستاذ أوغست باخوس – رئيس هيئة تحديث القوانين في مجلس النواب (لبنان)

أجرى الأستاذ باخوس عرضاً تاريخياً لمراحل التشريع في لبنان وصولاً إلى الوقت الحاضر مشيراً في موضوع الصياغة إلى أنها

تتطلب تقنية معينة وليس مطلوباً من النواب أن يكونوا جميعهم على معرفة قانونية هذا بالإضافة إلى انشغالهم بخدمات المواطنين من هنا أتت فكرة إحداث هيئة تعمل على توحيد القوانين وتحديثها وتم عرض هذه الفكرة على دولة رئيس مجلس النواب الذي تبناها وأنشأ لجنة من القانونيين من رجال قانون وقضاة تعمل على هذا الموضوع . كما شرح الأستاذ باخوس طريقة عمل الهيئة ضمن لجان مصغرة تعمل كل منها على موضوع معين ، وتعتمد بشكل أساسي على غربلة الصيغ القانونية المعتمدة في القسم الأكبر من الدول الديمقراطية الراقية وتقارن بين هذه الصياغ وتطلع على الاجتهادات الحديثة الصادرة عن المحاكم العليا فيها ، ثم تنتقي أفضل الصيغ القانونية المتوافقة مع أحكام الدستور وتقاليد البلاد وأعرافها وإمكانية تطبيق هذه النصوص عملياً ، وتراعى في دراساتها الاختراعات الحديثة والوثبة التكنولوجية ، وفي نهاية عملها ترفع مسودة الاقتراح إلى رئيس المجلس الذي يختار أحد النواب لتبني مضمون هذا الاقتراح وتقديمه إلى المجلس النيابي ليسلك مسلك الاقتراح العادي .

وأعطى الأستاذ باخوس في دراسته أمثلة عديدة عن عدة مواد جرى تعديلها لعدة مرات متتالية في فترة زمنية متقاربة كذلك أعطى أمثلة عن الأخطاء القانونة وكيفية تصحيحها .

ثم عقّب د. زهير شكر – أستاذ جامعي (لبنان) بالقول أن صلاحية البرلمان التشريعية هي صلاحية شاملة غير محددة بأي قيد مركزاً في مداخلته على الإصلاحات التي حصلت من جراء التعديل الدستوري في العام 1990 والتي اعادت للبرلمان سلطته التشريعية الكاملة وألغت مسألة التفويض التشريعي بصورة كاملة .

الجلسة الرابعة :

ترأس الجلسة الرابعة النائب د. علي الخليل رئيس لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين (مجلس النواب – لبنان)

حلقة النقاش الأولى :

تمحورت حول : الركائز وآليات التشريع الجيد (المهارات والخبرات والقدرات) حيث تحدث فيها الأستاذ ريتشارد دنيس المستشار القانوني في مجلس العموم الكندي حول دور الصائغ التشريعي على المستوى المحلي كما على المستوى الفدرالي ووسائل العمل الموجودة لديه ، كما أجرى عرضاً للمسيرة التشريعية الكندية موضحاً وجوب صدور التشريعات في كندا باللغتين الفرنسية والإنكليزية ، وعرض لنموذج عن صياغة مشروع قانون والمستندات المرفقة به تسهيلاً لعمل المشرعين .

كذلك تحدث السيد برونو بوفوميه مدير العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الفرنسي، الذي شرح كيفية صياغة القانون في البرلمان كما تكلم عن نظام المجلسين المعمول به في فرنسا (مجلس نواب ومجلس شيوخ) بحيث يصدر القانون بعد مناقشات ودراسات مستفيضة في كل من المجلسين ، وتطرق أيضاً لموضوع مشاركة هيئات المجتمع المدني في الصياغات التشريعية مقللاً من دورها على أساس أن البرلمان هو من يمثل المجتمع المدني .

وناقش الحاضرون ما ورد من أفكار في المحاضرتين مركزين على دور هيئات المجتمع المدني في صياغة الأفكار التشريعية .

حلقة النقاش الثانية :

تمحورت حول : تعزيز العملية التشريعية في البرلمانات العربية من أجل الحكم الرشيد .

المداخلة الأولى في هذا المحور كانت للنائب غسان مخيبر الذي تكلم عن بعض المسائل في تعزيز العملية التشريعية من خلال عناوين ثلاث هي : الشفافية والمشاركة والتقنية القانونية ، وفصّل هذه العناوين متسائلاً عمّن يضع السياسات والأهداف التشريعية ، وما هي

آليات بث ونشر الأفكار والدراسات الأولية ومن يشترك في وضعها ، وهل توجد دراسات وبيانات خلفية في النواحي المختلفة ، وما هو المدى في تفصيل الأسباب الموجبة . وتطرق إلى تفصيل النص التشريعي والأجهزة المساعدة للمشرّع في عمله أكانت أجهزة بشرية من خلال مساعدين برلمانيين أم من خلال مواد مساعدة من مثل بنك المعلومات ، دليل ، مكتبة، أو مبادئ عامة .

وتساءل أيضاً عن مدى الرقابة التقنية وما مدى فعاليتها ، مشيراً إلى موضوع المناقشات للتشريعات أكان من خلال الأعمال التحضيرية في اللجان أم في الهيئة العامة ومدى اهتمام الرأي العام بهذه المناقشات طارحاً إمكانية مشاركة المجتمع المدني من خلال مناقشات موازية للبرلمان .

المداخلة الثانية كانت للشيخ ناصر الصانع عضو مجلس الأمة الكويتي الذي ركّز على الحاجة المستمرة لمثل هذه الندوات نظراً لصعوبة العمل في المجال التشريعي ومنتقداً غياب استراتيجية للسلطة التشريعية نظراً لأن الأولويات الوطنية يفترض وضعها في البرلمان. وأشار إلى أن مؤسسة البرلمان تحتاج إلى تحديث من حيث الهيكل والدعم مع العلم بأن بعض البرلمانات لديها وسائل وإمكانات مادية كافية ولكن لا يتم استخدامها بشكل جيد . وخلص إلى القول بأن البرلمان الذي لا يفكر في التحول الالكتروني لا يكون من هذا العصر. وتمنى الشيخ الصانع أن تشكل هذه الندوة مساهمة في تفعيل عمل البرلمانات العربية .

الجلسة الخامسة :

ترأس هذه الجلسة النائب روبير غانم مقرر لجنة التربية والتعليم العالي والثقافة وحضرها نائب رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي السيناتور أدريان غوتيرون ، ونوقش فيها مخطط نموذج للصياغة التشريعية .

واستهل النائب غانم الجلسة بالتأكيد على اعتبار الورشة وسيلة لتعزيز ثقافة التشريع في البرلمانات العربية ، وصولاً لإعداد خطة عمل للمستقبل .

وعرض السيد عادل عبد اللطيف المنسق الإقليمي لمشروع إدارة الحكم في الدول العربية ضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، والسيدة إليسار سروع ، اختصاصية إدارة الحكم في البرنامج ، عناوين لتطوير الصياغة التشريعية وإنتاج نص تشريعي جيد ، ولاسيما على مستوى احتياجات وتحديات المشاركة السياسية والفنية ، ومشكلة عدم الاستجابة للمطالب ، وعدم الاتساق التشريعي والغموض ، واقترح معايير للسياسة التشريعية ، والأسباب الموجبة للتشريع وتطوير أدوات الصياغة التشريعية ، ووضع دراسة إطارية لتقويم حسن تطبيق القوانين ، ووضع مشروع دراسة نموذجية بالتعاون مع مجلس تشريعي عربي حول تحضير وصياغة نص تشريعي مطروح ، وأكد عبد اللطيف ، أن الهدف من الورشة هو تعزيز دور البرلمانيين في التشريع ، لأن معظم التشريعات يتم إعدادها من قبل الحكومة ، لذا تم تحاشي دعوة ممثلين للحكومات .

وجرت مناقشة هذه الاقتراحات بمداخلات للعديد من المشاركين الذين أكدوا على أهمية تبني منظمة إقليمية كالاتحاد البرلماني العربي لهذه الاقتراحات وضرورة متابعة التنفيذ ، ووضع دراسات نموذجية تشارك فيها كل الدول العربية ، والاستفادة من خبرات دول مثل كندا وفرنسا وإنكلترا لتعزيز التوجه العربي في مجال الممارسة الديمقراطية ، فيما اعترض البعض على استخدام مصطلح «الحكم الرشيد» لأنه يعني أن الحكم الموجود حالياً هو حكم غير رشيد ، وهذا أمر يسيء إلى الدول .

واقترحت بعض المداخلات السعي لتطوير

العمل الفني في البرلمانات العربية لدعم العمل السياسي ، وتطوير أجهزة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي ، فيما يسهم في تطوير البرلمانات ، إضافة إلى إنشاء كيان « الشبكة العربية للتطوير البرلماني » وتضم أمناء عامين في البرلمانات وأكاديميين ومنظمات دولية ، وتعمل على تحقيق عنوان الورشة .

وأكد على عدم تدخل المشرّع إلا عندما يكون تدخله ضرورياً ، مشيراً إلى محاولات تدخل عدة في فرنسا من أجل الحد من تضخم النصوص التشريعية ، إذ على المشرّع أن يسهر على جدية النصوص ، وتوفير الإنسجام فيما بينها ، مشدداً على أهمية فهم النص التشريعي من قبل الذين يطبقونه أو يطبق عليهم.

ولاحظ غوتيرون سيطرة السلطة التنفيذية على مبادرة التشريع في معظم دول العالم ، فيما المبادرة البرلمانية تظهر من خلال التعديلات التي يدخلها البرلمانيون على النصوص التي تقدمها الحكومة . وأكد على أهمية حصول البرلمان على معلومات منفصلة عما تقدمه الحكومات ، ليكون له دوره الخاص من أجل بلوغ أهدافه .

في الختام ألقى النائب غانم كلمة شكر فيها الوفود المشاركة وقال :

لقد امتدت ندوتكم على يومي عمل مثقلين بالأوراق والوثائق والمناقشات والحوارات ، وقد استعرضتم واقع التشريع في برلماناتنا العربية وقاربتم المعايير والمبادئ والأسس الواجب اعتمادها لإنتاج تشريعات سليمة ، واطلعتم على بعض التجارب الأجنبية الكندية والفرنسية والبريطانية ، وقد أثرت هذه التجارب مناقشتكم وحواراتكم .

ولا أخفيكم أني تابعت باهتمام كبير أعمال ندوتكم فاطلعت على ملفات الوثائق التي وزعت في الندوة ، وقد تجاوزت مئات الصفحات ، أعدت بمستوى رفيع من الخبرة والكفاءة المهنية وإني سعيد أن تكون الصحافة اللبنانية ووسائل الإعلام قد غطت بشكل وافٍ أعمال هذه الندوة.

وأغتنم هذه المناسبة لأعرب لكم ، باسم مجلس النواب اللبناني عن بالغ الشكر والتقدير للجهود المبذولة والتي ستبذل ، وأعلن بأن مجلس النواب سيضع كل إمكاناته في سبيل متابعة توصيات هذه الندوة وسيعمل مع الأطراف المعنية لوضعها موضع التنفيذ .

كما أود أن أوجه شكراً خاصة لمنظمي هذه الندوة ، وبخاصة الأمانة العامة لمجلس النواب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، الذي يتعاون معه المجلس على أكثر من صعيد وفي أكثر من مجال .

توصيات :

وفي ختام المناقشات تم إقرار التوصيات الآتية :

1 - إنشاء شبكة عربية للتطوير البرلماني .
2 - إعداد دراسة تقييم للاحتياجات في مجال الصياغة التشريعية .
3 - إعداد إطار لأدلة الصياغة التشريعية .
4 - وضع معايير لمشاركة المجتمع المدني.
5 - التعاون بين جمعية الأمناء العامين العرب وبين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتطوير عمل الأمانات العامة .
6 - إعداد دراسة مقارنة لتوصيف وتوثيق جوانب الممارسة التشريعية في العالم العربي .

❑ ❑ ❑

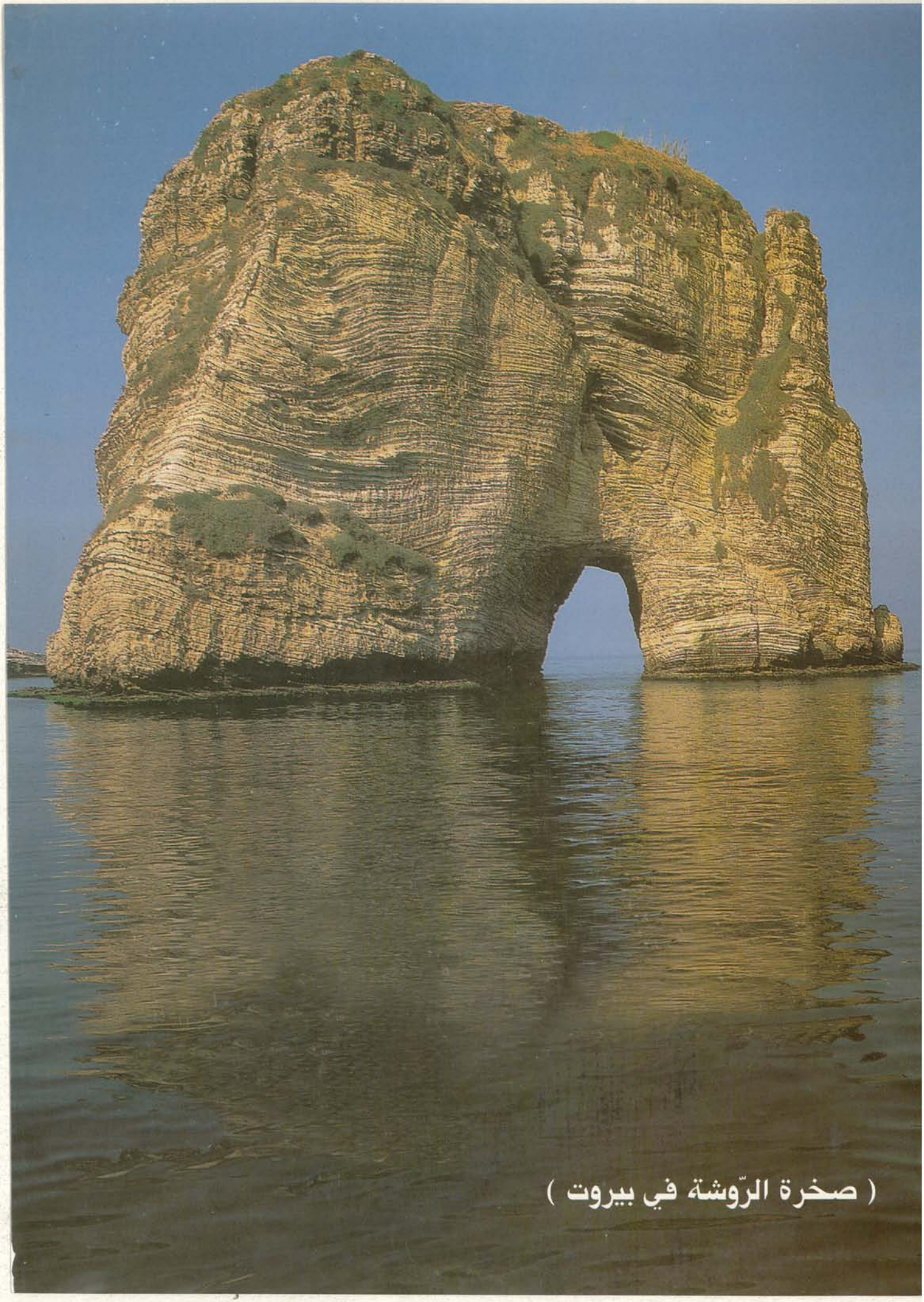

(صخرة الرّوشة في بيروت)